الجمعة 16 كانون الأول 2022
العدد 4804 السنة السابعة عشرة
Vendredi 16 Décembre 2022 nº 4804 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

مقاتلو الحرب الناعمة

الدَّين العام الجديد في لبنان
«التمويل الأصغر»: لا أحد أفقر من أن يُسرق [4 - 7]

اليونيفيل وحزب الله: حادثة العاقبية غير مدبّرة [2]

دولة قهْر «الغلابة»
[8 ـ 11]

(أ ف ب)

مونديال 2022

كلفة البطاقة إلى 5 آلاف دولار **النهائي للأغنياء فقط**

16

تقرير

فضيحة «قطر غيت» **حُرّاس «القيم» الأوروبية على حقيقتهم**

12

تقرير

أردوغان يطلب لقاء الأسد: **فلنسرّع خطوات التطبيع**

14

فنون

«الجار للجار» **الموسيقى تُحيي رأس بيروت**

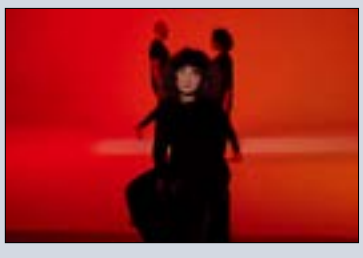

18

قضية اليوم

كل الأطراف تجري تحقيقاتها لكشف الملابسات

اليونيفيل وحزب الله: حادثة العاقبية غير مدبرة

فيما نفى حزب الله أي علاقة له بحادثة مقتل جندي إيرلندي في جنوب صيدا، تميل قوات اليونيفيل إلى الاقتناع بأن الحادثة غير مدبّرة. والتحقيق الرسمي يبدأ اليوم

فراس الشوفي

انتهى ليل أول من أمس ماساوياً على الكتيبة الإيرلندية العاملة في قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل)، بعد مقتل أحد جنودها وإصابة ثلاثة بجروح، لا تزال حال أحدهم خطرة. وحتى ساعة متأخرة من ليل أمس، لم يكن أحد من الجهات المعنية قد وصل إلى رواية كاملة، أو حتى رواية أوليّة متماسكة، حول ما حصل عند الساعة 9:15 من ليل الأربعاء في منطقة العاقبية التابعة لبلدة البيسارية على الساحل الجنوبي، لا سيّما استخبارات الجيش اللبناني التي تولّت مهمة التحقيق بعد أن نقل مفوّض الحكومة لدى المحكمة

> **مصدر عسكري غربي: ما حصل هو نتيجة سلسلة من الأخطاء غير المقصودة من الجميع**

العسكرية القاضي فادي عقيقي الملفّ إليها من الشرطة العسكرية بعد ظهر أمس، أو الشرطة العسكرية التابعة لليونيفيل التي فتحت تحقيقاً بدورها. فيما تقوم المقاومة من جانبها بتدقيق لمعرفة ما الذي جرى بالضبط.

إلا أن ما ظهر جليّاً هو القناعة المشتركة بين قيادة اليونيفيل والجيش اللبناني وحزب الله بأن ما حصل هو نتيجة حادث غير مدبّر. ووصف مصدر عسكري غربي تشارك قوات بلاده في اليونيفيل لـ«الأخبار» بأن ما حصل، بناءً على ما توافر من معلومات، هو «نتيجة سلسلة من الأخطاء غير المقصودة من الجميع». وظهرت أيضاً رغبة لدى اليونيفيل وحزب الله على حدٍّ سواء للملمة ذيول الحادثة وعدم إعطائها أبعاداً سياسية. فسارعت اليونيفيل إلى إصدار بيان هادئ يشرح ما حصل من دون أي اتهام واصفة الأمر بالحادثة، فيما قدّم مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا تعازي الحزب للقوات الدوليّة، مؤكّداً أن لا علاقة لحزب الله بالموضوع لا من قريب أو من بعيد.

وكذلك، أبدت السفارات الغربية اهتماماً كبيراً بالمسألة، فأجرت سفارات كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وغيرها عدداً من الاتصالات، محاولةً استطلاع موقف حزب الله الحقيقي من أكثر من جهة، وتأكدت أن الحزب يصف الأمر أيضاً بالحادثة. فيما تولّت استخبارات الجيش اللبناني سلسلة اتصالات مع قيادة اليونيفيل لتوضيح الموقف بين جميع الأطراف.

وبما توافر من معطيات أوليّة لـ«الأخبار» من مصادر أمنية لبنانية رفيعة المستوى، ومن مصدر أمني غربي تشارك بلاده في القوّة الدولية، ومن مصدر داخل قوات الطوارئ الدولية، يمكن تكوين صورة أوليّة تلخّص بالآتي:

لسبب مجهول، وأثناء انتقال عربتين مصفحتين لليونيفيل (بناءً على بيان وزارة الدفاع الإيرلندية) من منطقة عمليات القوة جنوب الليطاني إلى مطار بيروت الدولي بهدف إيصال جنود لمغادرة البلاد ضمن عمليات التبديل الدورية، انحرفت السيارتان عن مسارهما المعتاد على الطريق الدولي إلى الطريق الفرعية داخل بلدة العاقبية، التي تقع خارج نطاق عمليات القوة الدوليّة. وبعدما لاحظ الأهالي مرور الآليتين اعترضوهما وطلبوا منهما التراجع والعودة إلى الطريق الدولية. حاولت السيارات العبور من بين الأهالي والعودة باتجاه معاكس وسط حالة هرج ومرج، فصدمت أحد المواطنين وعدداً من السيارات، قبل أن تتعرض أثناء فرارها لإطلاق نار، قالت وزارة الدفاع الإيرلندية في بيانها إنه من «أسلحة خفيفة»، من دون أن تذكر تسلسلاً زمنياً للأحداث. وبعد إطلاق النار، اصطدمت الآلية بأحد الأبنية وانقلبت.

ورغم التكهنات التي سارع العديد من المعلّقين إلى إصدارها، إلّا أنه لم يحسم حتى الآن سبب وفاة الجندي السائق، إن كان من إطلاق النار أو بسبب اصطدام المركبة. المصدر العسكري الغربي يؤكّد أن «الإمكانية الوحيدة لإصابة السائق بإطلاق النيران هو الشباك الخلفي الذي يظهر من خلال الصور وأشرطة الفيديو بأنه كان مفتوحاً، لكن لا شيء مؤكّداً حتى اللحظة، قد يكون سبب الوفاة هو الاصطدام». أما المصدر الأمني اللبناني، فيؤكّد بأن «استخبارات الجيش لم تحصل حتى الآن على تقرير الطبيب الشرعي لحسم سبب وفاة الجندي». ويقرّ المصدر الأمني الغربي بأن «الدورية عبرت في منطقة غير مخصصة للعبور، وهذا الأمر يثير الحساسيات في الجنوب دائماً، ومن المؤكّد أن هناك خطأ حصل في خط سيرها».

أمّا مصادر القوات الدولية، فتستنتج أولياً بأن «المركبة ضلّت طريقها وسائقها لا يتعدّى من العمر 23 عاماً، ومن المؤكّد أنه والجنود أصيبوا بالهلع من تجمهر الأهالي وعندما حاولوا الفرار صدموا أحد الأشخاص ما أصاب المتجمهرين بالغضب فعمدوا إلى إطلاق النار على المركبة».

ويؤكّد المصدر أن «لم يتسنّ بعد لنا حسم سبب وفاة الجندي، ولم يتم إجراء تحقيق مع الجرحى بعد بسبب إصاباتهم، وننتظر التحقيق الكامل لنفهم سبب خروج الآلية عن خط سيرها المرسوم». بينما يشير المصدر الأمني اللبناني إلى أن «الجيش سيحقّق مع الجنود الدوليين حال تحسن أوضاعهم الصحيّة، ويعمل على تحديد مشتبه فيهم بإطلاق النار».

(علي حشيشو)

وحول فوضى السلاح، يؤكّد المصدر العسكري الغربي، بأن «هناك عدة أحداث تحصل في لبنان وهذه الأيام يتم إطلاق النار سريعاً في أي إشكال فردي، لذلك لا نستطيع أن نتهم جهة بالحادث أو القول بأن الحادث مدبر، ونميل إلى الاقتناع بأن ما حصل ردّ فعل عفوي طالما أن الجميع يحمل السلاح هذه الأيام ومستعد للقتل لأسباب تافهة، وننتظر نتائج التحقيق قبل القيام باستنتاجات رسمية».

المواقف المتسرعة ومحاولات الاستثمار

في مقابل المواقف العقلانية للمعنيين بالأمر، ظهرت مواقف متسرّعة لوزير الداخلية والبلديات القاضي بسام المولوي ووزير الخارجية عبدالله بو حبيب اللذين سارعا إلى إدانة الحادثة قبل فهم ما حصل. كذلك حاول أخصام المقاومة في الداخل الاستفادة من الحادثة للهجوم على حزب الله وتبنّي رواية كمين أو اعتداء على اليونيفيل. كما جاء تصريح رئيس الوزراء الإيرلندي ميشال مارتين، عن أن قواته تعمل في بيئة معادية، مغايراً للواقع، إذ إن القوات الدولية والكتيبة الإيرلندية نفسها تشيد بالأجواء الهادئة في الجنوب، خصوصاً بعد التقرير الإيجابي الذي أعلن عنه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غويتريش بداية الشهر الحالي، حيث أشاد بالهدوء في الجنوب وبالتعاون بين القوات الدولية والأهالي والقوات المسلحة اللبنانية، واعترف بأن العوائق أمام القوات الدولية للوصول إلى كل النقاط على الخط الأزرق تمت إزالتها.

التوتر مسؤولية أميركية - إسرائيلية

أجواء التهدئة، لا تعفي إسرائيل والولايات المتحدة من محاولة زرع الفتن بين اليونيفيل والأهالي في الجنوب، عند كل استحقاق في مجلس الأمن والأمم المتحدة، لا سيّما في المشاورات حول التجديد لمهمة القوات الدولية في أيلول الماضي. إذ شُنت حملة شعواء للتأكيد على حرية حركة اليونيفيل من دون الجيش اللبناني، ونجحت الولايات المتحدة في الإضاءة على ثغرة في الـ 1701 على حساب العرف المنطقي القائل بضرورة تنسيق ومواكبة الجيش لتحركات القوة الدولية.

وليس خافياً، أن العديد من الصدامات التي وقعت بين أهالي الجنوب والقوات الدولية، كانت غالبيتها بسبب خروج القوات الدولية عن الطرقات المسموح لها التنقّل عبرها وبغياب الجيش الذي سرعان ما يعالج المشكلة عندما تحضر قواته للفضّ بين الأهالي والقوات الدولية. كما لا يمكن إنكار أن منطقة الساحل الجنوبي، مرصودة ومستخدمة من قبل العدو الإسرائيلي في أكثر من محطة تاريخية، ما يترك دائماً مجالاً للشكّ عند أهالي المنطقة في أي تحرك عسكري غير معتاد.

وبانتظار صدور التحقيقات وجلاء الحقيقة، تؤكّد وقائع حادثة العاقبية ضرورة التنسيق بين القوات الدولية والجيش اللبناني في أي خطوة تقدم عليها اليونيفيل، بما يخفّف من التوتّر ويحدّ من إساءة الفهم والوصول إلى حوادث غير مقصودة.

علم وخبر

عجقة زيارات أجنبية

يشهد لبنان، منذ أسبوع، زيارات ديبلوماسية بعضها معلن وبعضها بعيد عن الأضواء، فيما يفترض أن يستقبل، قبل نهاية العام، مزيداً من الضيوف الأجانب لأهداف مختلفة.

وحتى مساء أمس، لم يكن الفرنسيون قد أكّدوا للجهات الرسمية زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت ليلة عيد الميلاد. وكانت مصادر فرنسية أشارت إلى أن ماكرون قد يسيكون في الأردن الأسبوع المقبل، قد يزور لبنان لمعايدة جنود الوحدة الفرنسية العاملين في قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، وسيعقد على هامش الزيارة لقاءات سريعة مع مسؤولين لبنانيين. ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية أن الرئيس الفرنسي سيلتقي الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، كما يفترض أن يزور لبنان للغاية نفسها رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز ونائب رئيسة الوزراء الإيطالية وزير الخارجية أنطونيو تاجاني لتفقد جنود بلديهما العاملين ضمن قوات اليونيفيل.

زيارة غير لبنانية

تبين أن زيارة نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي في مكتب شؤون الشرق الأدنى المعني بملف سوريا إيثن غولدريتش تتعلق بالوضع السوري، من دون أن يعرف ما إذا كان على جدول أعماله أنشطة غير معلنة. وقال مطلعون إن غولدريتش لم يحمل جديداً في شأن الملف اللبناني، ولم يكن بمقدوره تقديم أجوبة على أسئلة مباشرة حاول البعض توجيهها إليه في ما خص الملف الرئاسي.

هيل في بيروت يبحث عن تمويل

في زيارته لبيروت هذا الأسبوع، التقى مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق ديفيد هيل، عدداً كبيراً من النواب والشخصيات. ونقل بعض هؤلاء عن الرجل أنه على علم بكثير من الأمور التي تتعلق بالملف اللبناني، ولا يزال على علاقة مع مسؤولين فاعلين في الإدارة الأميركية، وهو قادر على نقل أجواء إلى الإدارة الأميركية. غير أن زيارته استهدفت أساساً الترويج لـ«مركز ويلسون للدراسات» الذي يتولى إدارته بعد تقاعده من عمله الرسمي. وقد نجح هيل الذي يعرف حساسة البعض لاسترضاء الإدارة الأميركية، في الحصول على تمويل مالي لمركزه الجديد من شخصيات لبنانية فاعلة وناشطة في العمل السياسي، وبعضها لديه صفات تمثيلية أو رسمية. ونقل متصلون بالسفير السابق عنه أن لبنان رغم الأزمات التي يعيشها، يوجد فيه من يمكنه التبرع بمبالغ غير بسيطة.

فهمي من الداخلية إلى الصحافة!

عُين وزير الداخلية السابق محمد فهمي رئيساً لمجلس إدارة إحدى الصحف الأجنبية التي تمتلك مركزاً للدراسات مقابل راتب ضخم. ويداوم فهمي في مكتب استأجرته الصحيفة في أحد المباني الفخمة في بيروت.

تقرير

انتخابات مفتي عكار: ميقاتي يدعم الرفاعي

محمد ملص

عشيّة انتخابات مفتي المناطق، الأحد المقبل، زادت وتيرة الضغوط السياسية على الهيئة الناخبة في عكار، وصولاً الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير داخليته بسام مولوي. المنافسة المحتدمة على منصب مفتي عكار بين المفتي السابق أسامة الرفاعي والمفتي الحالي زيد بكار زكريا، لا يوفر فيها المرشحان أياً من اسلحتهما السياسية والمناطقية، علماً أنهما يعكسان انقساماً بين مناطق الجرد التي ينحدر منها زكريا (فنيدق) ومنطقة الساحل التي ينحدر منها المفتي الرفاعي (ببنّين). وإلى الحسابات المناطقية، تؤدي الصراعات العائلية أيضاً دوراً أساسياً في الاستحقاق. إذ إن الصراع القائم بين عائلتَي زكريا والبعريني في فنيدق دفع بالنائب وليد البعريني الى دعم الرفاعي، فيما يحظى زكريا بدعم كل من النائب محمد سليمان والنائب محمد يحيى، وبعض رؤساء البلديات المحسوبين على منطقة الساحل.

مصادر مطّلعة قالت لـ«الأخبار» إن غياب تيار المستقبل عن الساحة العكارية أعاد الحسابات والصراعات إلى ما كانت عليه قبل أن تستتبّ الأمور للتيار الأزرق، فازداد التشرذم وارتفع منسوب الضغوط السياسية، وآخرها تأجيل اعلان وزير الداخلية والبلديات حلّ بلديتين: تل معيان وبزّال، الى ما بعد الأحد المقبل، من أجل السماح بمشاركة رئيسيهما في الانتخابات. وأكدت المصادر أن البلديتين باتتا بحكم المنحلّتين إثر استقالة معظم أعضائهما (6 من أصل 12 في بزال، و8 أعضاء من أصل 15 في تل معيان). ففي 16 الشهر الماضي، قدّم ثلاثة أعضاء في بلدية بزّال المؤلّفة من 12 عضواً استقالاتهم ليصبح عدد المستقيلين من المجلس ستة أعضاء بعد استقالة 3 أعضاء قبل عامين. وقد توجّه محافظ عكار عماد لبكي بكتاب إلى وزارة الداخلية، حمل الرقم 736/ب/2022، أشار فيه الى استقالة الأعضاء الستة ما يقتضي، بحسب قانون البلديات، إعلان وزير الداخلية حل البلدية خلال أسبوع، وهو ما لم يحصل رغم مرور نحو شهر على كتاب المحافظ.

مصادر في دار الفتوى أكدت لـ«الأخبار» أن اسمَي رئيسَي بلديتي تل معيان محمد المصري وبزّال أحمد الشيخ مدرجان بين أسماء الهيئة الناخبة، مشيرة إلى أن المجلس الشرعي الأعلى لا يملك صلاحية

> **وزير الداخلية يرجئ إعلان حلّ بلديتين كي يشارك رئيساهما في الاقتراع**

شطب أيّ اسم من قوائم الهيئة الناخبة إذا لم يكن مخالفاً لشروط الانتخاب، وهو ما يسري على المصري والشيخ لعدم صدور أي قرار عن وزارة الداخلية التي «وحدها من يحدد مصير استقالتهما»، علماً أن صوتَي رئيسَي البلديتين المنحلّتين قانونياً يرجّح أن يذهبا لمصلحة الرفاعي الذي يحظى بدعم سعودي. ووفق مصادر، فإن إرجاء مولوي حل البلديتين جاء بطلب من رئيس الحكومة.

عدم حل البلديتين يشير إلى احتدام المعركة على اجتذاب كل صوت من أصوات الهيئة الناخبة المؤلفة من 172 ناخباً، وتضم رؤساء المجالس البلدية من المسلمين السنّة (72) وأعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى (ثلاثة)، ومدرّسي الفتوى (11)، والمجلس الإداري في الأوقاف (9)، إضافة إلى النواب السنّة الثلاثة، والقضاة الشرعيين العاملين (ثلاثة)، وقاض مدني واحد والأئمة المنفردين العاملين المثبّتين والمتعاقدين والمكلفين (70).

تقرير

اقتراح نيابي للتحقيق في جرائم سلامة

منذ نحو أسبوع، قدّم تكتل التغيير والإصلاح اقتراحاً إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، يرمي إلى تأليف لجنة تحقيق برلمانية في الجرائم التي ارتكبها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بعد تمنّع القضاء اللبناني عن إنترا والمصرف التابع لها. رغم ذلك، تمنّع الحاكم عن تزويد السلطات اللبنانية بكشوفات رسمية عن وضع المصرف وموجوداته وحجم الفجوة المالية. وتزامن ذلك مع مجموعة تحقيقات حصلت في دول أوروبية تتعلق بشبهات مالية كبيرة عن جرائم ارتكبها سلامة، ومنها الاختلاس والاحتيال وتبييض الأموال والإثراء غير المشروع. كذلك أورد الاقتراح ملخصاً عن التحقيقات في سويسرا ضدّ سلامة وشقيقه رجا ومعاونته مريان الحويك، إضافة إلى طلب من النيابة العامة السويسرية للتعاون القضائي مع السلطات المختصة في لبنان. والتحقيقات المفتوحة من القضاء الفرنسي بشأن حسابات سلامة بموضوع غسل الأموال، بالإنهيار، وأنه يختزل بشخصه، منذ عام 1993، رئاسة المجلس المركزي، وهيئة التحقيق الخاصة، والهيئة المصرفية العليا، وهيئة الأسواق المالية، ويشرف على إدارة شركة طيران الشرق الأوسط، وعلى مؤسّسة سرد كل التحقيقات في لوكسمبورغ والمانيا وحتى في لبنان حيث أقيمت دعوى ضدّ سلامة أمام النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان، ثم استجواب سلامة وطلب النيابة الادعاء عليه وعلى شقيقه ومعاونته وآخرين لقيامهم بجرائم مالية

> **وقّع الاقتراح 12 نائباً من التيار الوطني الحرّ وامتنع أربعة نواب**

إضافة إلى طلب المحكمة الإقليمية لإمارة ليشتنشتاين مساعدة قضائية من لبنان في التحقيقات الجنائية ضد الحاكم وشركات salamandur و crossland، ومجموعة M1 المملوكة من عائلة ميقاتي. ويكمل الاقتراح سرد كل التحقيقات في لوكسمبورغ والمانيا وحتى في لبنان حيث أقيمت دعوى ضدّ سلامة أمام النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان، ثم استجواب سلامة وطلب النيابة الادعاء عليه وعلى شقيقه ومعاونته وآخرين لقيامهم بجرائم مالية عديدة، إلا أن النائب العام الاستئنافي في بيروت زياد بو حيدر تمنّع عن الادّعاء عليه.

لم يقتصر الاقتراح على الجرائم المالية بل تطرق أيضاً إلى التحويلات المالية إلى خارج لبنان التي نفّذتها المصارف بالتواطؤ مع الحاكم، وكانت نتيجتها منع المودعين من تحريك أموالهم مقابل تحويل مبالغ طائلة ناهزت 3 مليارات دولار بشكل استنسابي للمحظيين ولأصحاب المصارف ولأعضاء مجالس إداراتها ونافذين وسياسيين. وأرفق الاقتراح بمجموعة مستندات تُثبت كل ما ذُكر في النص، مع الطلب بعرض الموضوع على الهيئة العامة للمجلس النيابي لمناقشته وإقراره.

ويُتوقع أن يثير هذا الاقتراح، إن عُرض في المجلس النيابي، خلافاً بين النواب، خصوصاً أن التيار يريد عبره إحراج الكتل النيابية الأخرى التي تتفادى إلى حدّ ما الحديث عن ارتكابات سلامة.

(الأخبار)

تقرير

ميقاتي يبحث مع الوزراء آلية لاتخاذ القرارات

لم تختلف الجلسة العاشرة لانتخاب رئيس للجمهورية أمس عن سابقاتها سوى أنها لم تنته بتحديد موعد لجلسة مقبلة، فكانت بمثابة مسرحية وداعية لكل المحاولات السابقة الفاشلة، في انتظار ما ستحمله السنة المقبلة من تطورات إقليمية ودولية.

وبعد المناخ التصادمي الذي خلّفته جلسة الحكومة الأخيرة والموقف لمجلس المطارنة الموارنة الذي قطع الطريق على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي باعتبار أن «أمور المواطنين الأساسية يمكن معالجتها بأساليب دستوريّة شتّى، من دون انعقاد الحكومة المستقيلة»، سلّم الجميع على ما يبدو بعدم القدرة على العمل التنفيذي والاستعاضة عن ذلك بالعمل التشاوري الذي سيفتتحه رئيس الحكومة بلقاء في السراي اليوم يضم الوزراء الذين قاطعوا الجلسة الأخيرة.

وقالت مصادر وزارية إن «ميقاتي تبلّغ بأن أحداً لن يقاطع هذا اللقاء باعتبار أنه سيكون محصوراً بالنقاش ولن تتخذ فيه أي قرارات»، مشيرة إلى أن «رئيس الحكومة سيحاول مع الوزراء البحث في آلية لاجتماع الحكومة من دون أن يؤدي ذلك إلى مناخات توتيرية، أو أقله آلية للتوقيع على القرارات التي تعني المواطنين». ولفتت إلى مشكلة «ستكون من ضمن النقاط المطروحة خلال اللقاء وهي مطالبة القوى المعترضة على جلسة مجلس الوزراء بالعودة عن المراسيم التي صدرت، علماً أن الوزراء الذين قاطعوها كانوا قد وقعوا عليها قبلَ أن تطرح وبعضها ادرج على جدول الأعمال بطلب من هؤلاء». ورجحت المصادر أن «ميقاتي ربما يستعين بهذه النقطة لفتح باب النقاش على الآلية التي تتيح اتخاذ قرارات في حالات الضرورة والطوارئ، وقد تكون توقيع الـ 24 وزيراً على المراسيم على غرار ما حصل أيام حكومة رئيس الحكومة السابق تمام سلام».

أمام هذا الواقع، ثمّة مناخ يتكون بين الدول الغربية والخليجية المعنية بالوضع في لبنان يُنذر بتجدد المواجهة مع بداية السنة الجديدة، إذ قالت مصادر مطلعة إن هذه الدول باتت في خانة انتقالية نحو تدشين المعركة الجدية والذهاب علناً إلى طرح قائد الجيش العماد جوزف عون كمرشح رئاسي في وجه رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية.

(الأخبار)

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

الدَّيْن العام الجديد

آفة «التمويل الأصغر» تغزو لبنان

فيما يكرّر ما يُسمى «المجتمع الدولي» على مسامع اللبنانيين صباح مساء معزوفة «الإصلاحات» المطلوبة و«إنهاء الفساد» المستشري في مؤسسات الدولة اللبنانية، يُلاحَظ توفيره الاوكسيجين اللازم لبقاء بعض المؤسّسات والأذرع الفاسدة التي نهبت ودائع الناس على قيد الحياة، معتمداً أساليب التفافية على ما يسمّيها في خطابه المنافقة «الشفافية والحوكمة». من أبرز مظاهر هذه الممارسات، تحويله أموالاً ممنوحة بحجة إعادة إعمار بيروت إلى مؤسسات مالية يملك اغلبها اصحاب مصارف وشخصيات سياسية مصنّفة ضمن قوى الفساد

علي حسن مراد

في معرض تناول «الأخبار» ملف التمويل الذي يُضخ في لبنان بموجب هبات من المانحين الدوليين، من خارج مؤسسات الدولة ورقابتها، سبق تناول هبة مشروع B5 التي قدّمها البنك الدولي ضمن مشروع 3RF، أو ما يُسمى مشروع «إعادة الإعمار والتعافي والإصلاح» الذي أقرّ العام الماضي (راجع ملف «المانحون للدولة المفلسة: الأمر لنا» - https://al-akhbar.com/Politics/341881، الإثنين 25 تموز 2022). وكما بات معلوماً، جرت شرعنة تلقّي شركة «كفالات» الهبة المقدَّمة من البنك الدولي بشكل مباشر من دون المرور بوزارة المالية أو أي هيئة حكومية، بحجة الفساد في مؤسسات الدولة. حاولت «الأخبار» التواصل مع شركة «كفالات» عبر رئيس مجلس إدارتها مديرها العام الدكتور خاطر أبي حبيب لاستيضاح آليات صرف أموال مشروع B5 والأسس التي على أساسها اختيرت مؤسسات التمويل الأصغر التي حصلت على الأموال، ووفق أي معايير تجري عملية صرف الأموال للمؤسسات والجهات المستفيدة.

قبل التطرّق إلى إجابات إدارة «كفالات» على أسئلة «الأخبار»، لا بدّ من التوقّف عند مسألة تقع في صلب الملاحظة الأهم من وراء صرف التمويل الأجنبي بطرق التفافية على القوانين المرعية الإجراء في لبنان، فقد نفى أبي حبيب في حديث قصير مع «الأخبار» أن تكون «كفالات» شركة اقتصاد مختلط، ما يعني أنّ الشركة غير مُلزَمة الإجابة على كل الأسئلة التي طرحتها «الأخبار» استناداً إلى القانون الرقم 2017/28 (قانون حق الوصول الى المعلومات)، مشيراً إلى أنها «شركة مالية مساهمة (SAL)، تخضع لأنظمة ورقابة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف». إلا أن أبي حبيب توقف عن الرد على الاتصالات والإجابة عبر البريد الإلكتروني

وكان أبي حبيب في ردّه الأولي على رسالة «الأخبار»، بعد الإشارة إلى أنّ «كفالات» ليست شركة اقتصاد مختلط، قد أجاب على بعض الأسئلة بأن «كفالات» بدأت بالحصول على التمويل من البنك الدولي والدول المانحة ابتداءً من 1 تشرين الثاني 2021، وبدأ تنفيذ مشروع B5 لتوزيع الهبات على المستفيدين في مدينة بيروت (كتعويضات عن خسائرهم إبان انفجار المرفأ) في كانون الثاني 2022، مع الإشارة إلى أنّ صرف الأموال عبر مؤسسات التمويل الأصغر بدأ في أواخر آذار 2022. وأفاد بأنّ أربع مؤسسات تمويل أصغر «تمّ اختيارها حسب

> **ركّز إنشاء نسخة اوروبية من الصندوق الوطني للديمقراطية الاميركي على تمويل المجتمع المدني المعارض ووسائل الإعلام**

الشروط الموضوعة من البنك الدولي» للحصول على التمويل، من دون أن يكشف عن الآلية والأسباب التي أفضت إلى اختيار هذه المؤسسات لا غيرها، مكتفياً بالإشارة إلى أنّ «الطلبات استُقطِبَت وبُتّت بها شركة إيطالية متخصّصة اختارها البنك الدولي». وأشار مدير «كفالات» إلى أنّه «وُزّعت حتى الآن مساعدات من خلال شركة كفالات (Retail) ومؤسسات التمويل الأصغر (Wholesale) تساوي 30% من مبلغ الـ 18,5 مليون دولار أميركي المخصّصة لها. أما مبلغ الـ 5 ملايين دولار الذي ستستفيد منه مؤسسات التمويل الأصغر، فلم يحن بعد وقت تسليمه من البنك الدولي». وأشار أبي حبيب إلى أنّ «عدد المؤسسات الاقتصادية التي استفادت حتى الآن من المنح بلغ 901 مؤسسة والعدد يرتفع أسبوعياً»، مشيراً إلى أنه «من غير المسموح لنا بحسب الاتفاق الموقّع الإفصاح عن أسماء المستفيدين».

بحسب المدير العام لـ«كفالات»، حصلت على التمويل كل من شركات التمويل الأصغر: «جمعية التضامن المهني AEP»، «الجمعية اللبنانية للتنمية - المجموعة»، «شركة إبداع»، و«مؤسسة فيتاس»، لكن من «ليس مسموحاً الإدلاء بتفاصيل التمويل الذي تمّ تحديده» لكلّ شركة من هذه الشركات الأربع. وفي ظل عدم إفصاح مدير شركة «كفالات» عن معلومات تفاصيل التمويل التي ينص القانون على الإفصاح عنها عند طلبها، أشار أبي حبيب إلى أنّ «المستفيدين من الهبات عبر مؤسسات التمويل الأصغر هم المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية (ليست شركات مساهمة، محدودة المسؤولية أو تعاونيات على سبيل المثال)، وليس هنالك تحديد للاختصاصات أو الفئة أو الطابع الاجتماعي». وبالتقصّي عن التصنيف القانوني للمؤسسات الأربع المذكورة أعلاه، يتبيّن أنّ كلاً من «جمعية التضامن المهني AEP» و «المجموعة» مصنّفتان كجمعيات أهلية لا تبغي الربح، فيما مؤسستا «إبداع» و«فيتاس» مؤسستان ماليتان تبغيان الربح. وبالنظر إلى خلفيات المؤسسات الأربع ومن يقف وراءها، يتّضح أنّ أبرز مالكي أسهم شركة «إبداع» هم «برنامج الخليج العربي للتنمية – أجفند» المملوك من قبل ورثة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود والنائب السابق نعمة طعمة ورئيس شركة «سوكلين» ميسرة سكر، وشركة «فيتاس» يملك 49% من أسهمها «بنك سـردار» لصاحبه ماريو سردار وشركاؤه في الملكيةCHF Development Finance International الأميركية التي تتلقّى دعماً مالياً من USAID. أما بخصوص «المجموعة»، فيرد في بيان العلم والخبر لتأسيسها أنّ ماريو سردار من مؤسسيها، ويديرها حالياً رمزي الحافظ نجل رئيس الوزراء الأسبق أمين الحافظ ويوسف محمد فواز، فيما تملك «جمعية التضامن المهني AEP» جمعية «الحركة الاجتماعية». يُذكر أنّ المؤسّسات الأربع جميعها تملك عضوية في «جمعية مؤسسات التمويل الأصغر» التي تأسّست عام 2015 وبرأسها وزير المال يوسف الخليل. ويكشف تقرير صادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بعد الأزمة المستمرة في لبنان منذ عام 2019، أنّ «جمعية مؤسسات التمويل الأصغر» في لبنان أُنشِئَت بدعم من وكالة USAID لتستوعب تسع مؤسسات تمويل أصغر ضمن تجمّع واحد، في مقابل مؤسسة جمعية القرض الحسن، التي يعترف معدّو تقرير USAID أنّها تستحوذ على القسم الأكبر من سوق التمويل الأصغر في لبنان. تجدر الإشارة إلى أنّ غالبية مؤسسات التمويل الأصغر المذكورة أعلاه مملوكة إما لمصارف لبنانية كجمعية «إمكان» التابعة لتيار المستقبل، أو لشخصيات سياسية كمؤسسة «مخزومي» التابعة للنائب فؤاد مخزومي و«جمعية إنماء القدرات في الريف» التابعة لوزير المالية يوسف الخليل، أو للكنيسة المارونية كـ «الجمعية التعاونية للإنماء».

«جمعية مؤسسات التمويل الأصغر» في لبنان المدعومة من وكالة USAID تستوعب تسع مؤسسات تمويل أصغر منها مؤسسة «مخزومي» (من الويب)

شبكة الحماية الاجتماعية لعموم سكانها الذين فقدوا علاقتهم الإنتاجية بالأرض وتُركوا بلا عمل وبلا أدوات عمل وبلا تعليم يحميهم من افتراس «قروش الدَّيْن» العالميين لهم باستغلال بساطتهم وجهلهم. تأتي سردية القروض الصغيرة لتقدم نفسها كحل سحري يتمثّل في أن إخراج مليارات الفقراء لا يحتاج إلى أكثر من تأمين بعض السيولة المتناهية الصغر، ولكنها لا تتحدث عن استغلالها لجهل عدد كبير من هؤلاء بالقانون وحتى القراءة والكتابة وبتبعات هذه الديون الفاحشة الفوائد والربح. ولا تتحدث عن دورها في تجريد المجتمعات الفقيرة من آخر شبكات الأمان والحماية من تضامن اجتماعي محلي أو مؤسسات تعاونية أو نقابات كانت تعفي الفقراء شرّ السؤال أمام المصارف الربحية المتنكّرة في لبوس الجمعيات غير الربحية.

كي لا يتحمّل المستعمر المسؤولية وكي لا يدفع الثمن، بل أكثر من ذلك ليستمر النهب. ظهور محمد يونس كطالب بنغالي درس الاقتصاد في الجامعات الأميركية مثقلاً بسؤال محاربة الفقر في نهاية الثمانينيات، لا يخرج عن سياق الحرب الباردة أيضاً، والتي كانت بنغلادش إحدى ساحاتها المهمة. تغفل السردية أيضاً النهب المعولم للدولة وتجريدها من مصادر دخلها وإجبارها على نزع صناعته دُمِّرت لعجز صناعة المستعمر البريطاني عن منافستها، وأن المستعمر تفوّق صناعياً بتكسير الأنوال وأصابع النسّاجين، كما يسقط من السياق أن البريطانيين تسببوا عمداً في تدمير النسيج الاجتماعي الزراعي، ونهبوا اقتصاد البلاد، وأدخلوها في أفظع دوامة مجاعات في التاريخ الحديث. يتم تجاهل هذه السياقات في السردية

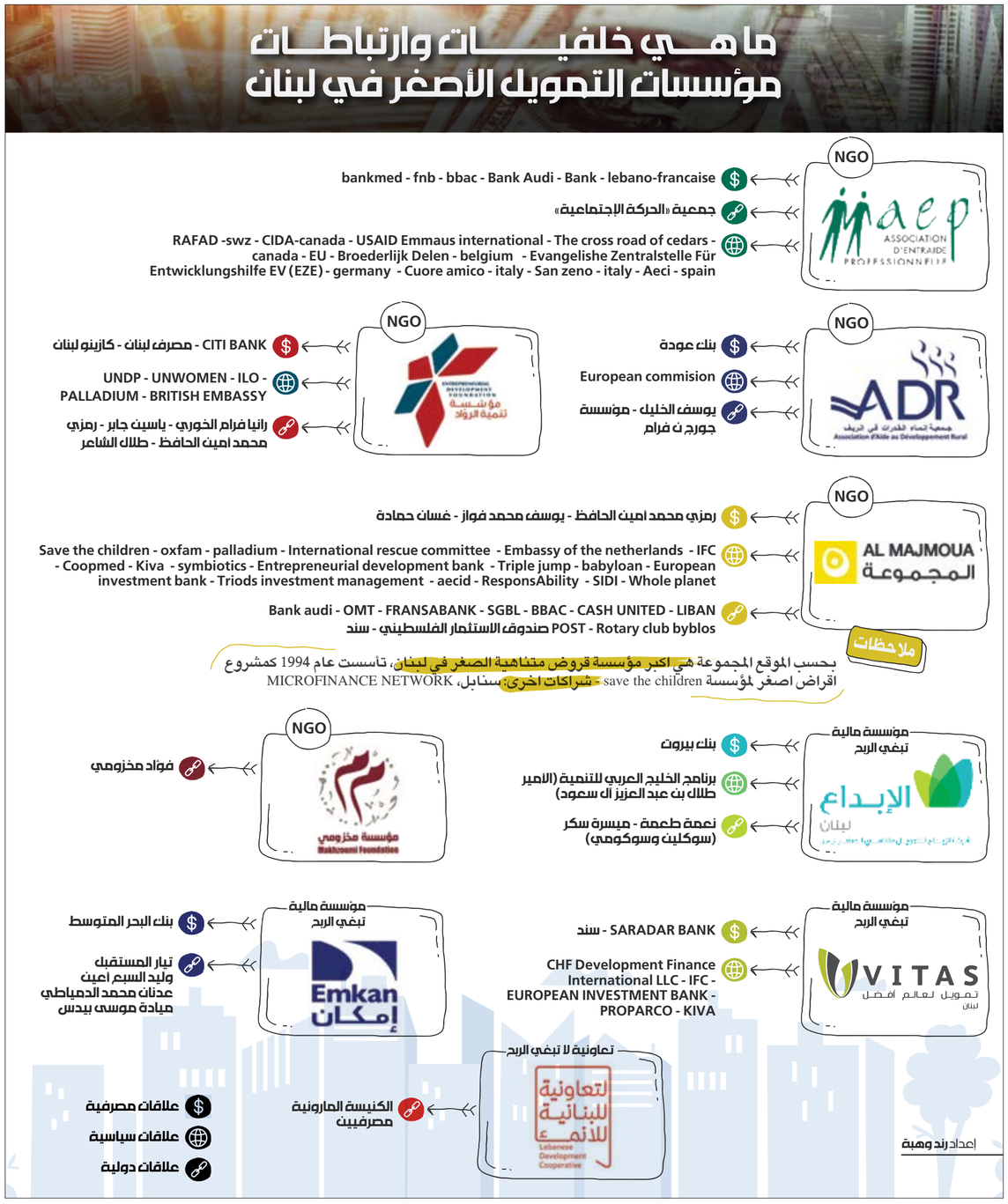

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

إن كنت تعتقد بأنّك أفقر من أن تُسرَق، فكّر مجدّداً

رَنا وهبة

ما الذي يدفع عمالقة المال والأعمال من «جي بي مورغان» و«سيتي غروب» و«مورغان ستانلي» وصندوق «كوانتوم» للتحوّط الخاص بجورج سوروس، وكثيرين من أمثالهم، للاستثمار والتدافع لإقراض أفقر فقراء العالم؟ بالأحرى كيف يستطيعون استخراج فائض قيمة يستحق عناء إنشاء سلسلة من المؤسسات وإرسال مندوبين إلى أقاصي الأرض، وإلى قرى نائية لمجتمعات بالكاد تؤمّن رغيفها؟

بحسب تقرير نشرته وكالة «بلومبرغ»، بلغ حجم قطاع القروض الصغيرة 160 مليار دولار في عام 2020 الذي شهد انتكاسة اقتصادية عالمية بفعل تفشّي «كوفيد 19»، وأنّ عدداً من هذه المؤسسات في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية (حيث تتركّز استثمارات التمويل الأصغر) حقّقت أرباحاً هائلة تفوق 25%، ولكن كيف؟ البداية تكون من فهم البنية الطبقية للدَّين. فحتى أشهر قليلة مضت، كان بإمكان أصحاب المليارات اقتراض المزيد من المليارات بفائدة شبه معدومة، ثمّ استثمارها في السندات التي تعود عليهم بفائدة أعلى، وهكذا يستطيع هؤلاء الأثرياء خلق المال من المال بدون أيّ مخاطرة أو جهد أو إنتاج، بينما يعاني المهمَّشون اقتصادياً كما دولهم المفقَّرة من انحياز مالي ضدّهم، يجبر هؤلاء على دفع فوائد متراكمة هائلة، تحت حجة عدم قدرتهم على تقديم ضمانات للسداد. حين مُنِح محمد يونس جائزة نوبل للسلام لابتكاره فكرة «التمويل الأصغر»، بشّر العالم بنهاية حاسمة وعملية للفقر، من داخل قوانين السوق، بعيداً عن «الصدقات والمعونات والإحسان»، وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت العام السابق (2005) عام «القرض الأصغر»، لكن تبيّن أن حربها على الفقر في نهاية الأمر حربٌ على الفقراء.

بحسب مجموعة من الباحثين في كتاب حول أزمة هذا القطاع بعنوان The crises of microcredit، هذه المؤسسات بشكل عام لا تبحث عن أصحاب المشاريع الذين يحتاجون إلى تمويل كما تدّعي، بل إنّها تموّل غالباً أفراداً معدَمين في مجتمعات مهمَّشة، حيث لا أسواق ولا دورة اقتصادية، رغم علمهم بأنّ هؤلاء غير قادرين على سداد القروض (عدا فوائدها). كما أنّ هذه المؤسسات لا تسعى لأوسع شمولية ممكنة للفقراء في عالم التمويل كما تدّعي أيضاً، بل تستهدف مجتمعات بعينها

> هناك دراسات تؤكّد وجود علاقة وثيقة بين التمويل الاصغر وتجارة الاعضاء

رحمة مجموعة لا ترحم من الدائنين تتناهشه، ويُجبَر على سداد القيمة من لحمه، كما فعل تاجر البندقية، حرفياً في بعض الأحيان!

لعقدين، حصدت مجزرة القطن حوالي 300 ألف مزارع هندي انتحروا بسبب الأزمة الزراعية الحادّة التي تسبّبت بها بذور القطن الأميركية المعدّلة جينياً، التي بيعت بخلاف القانون الهندي. في خضمّ هذه الأزمة، تفشّت مؤسّسات التمويل الأصغر في المجتمعات الأكثر فقراً، ومنها أندرا براديش جنوب الهند، وأدّت ممارسات المقرضين العنيفة إلى دفع الكثيرين للانتحار. وبحسب موقع down to earth الهندي، فإنّ العاملين في المنظّمات غير الحكومية والمؤسّسات المالية شجّعوا المزارعين على الانتحار لتسديد ديونهم بقيمة التأمين، كما سجّلت حالات تحريض وتعنيف من قبل هؤلاء العاملين لبيع المزارعين لأطفالهم أو تشغيل النساء في الدعارة لتسديد القروض. حالات الانتحار لم تقتصر على الهند، إلا أنّ قضية أندرا براديش قبل حوالي عقد من الزمن أثارت الكثير من الضجيج الإعلامي والسياسي محلياً وعالمياً، وحرّضت السلطات على التحرّك ووضع حدود قانونية لقدرة المنظمات غير الحكومية على استغلال الفقراء، الأمر الذي تسبّب بإغلاق العديد منها، إذ إنّ الاستغلال هو منبع الربح.

في بنغلادش، مسقط رأس «التمويل الأصغر»، هناك دراسات تؤكّد وجود علاقة وثيقة بين هذا النوع من التمويل وتجارة الأعضاء التي يتقاضى فيها المتبرّع جزءاً بسيطاً من المبلغ الزهيد الذي وُعِد به مقابل لحمه، المشكلة الكبرى أنّ المتبرّع عادة ما يكون مُعيل الأسرة المضطر بعد بيع كل ممتلكاته وأدوات إنتاجه، إلى بيع أعضائه، الأمر الذي يترك الكثيرين منهم عاجزين عن العمل وهكذا تغرق أسر بأكملها.

في الأردن والمغرب وعدد قليل من الدول حيث لا يزال القانون يقضي بالسجن على المتخلّفين عن الدَّين، فإنّ مشاريع «تمكين» المرأة تنتهي بنهاية ماساوية بشكل ساخر ومؤلم. بحسب تقرير لوكالة بلومبرغ، أكثر من 23 ألف امرأة أردنية كُنّ مطلوبات من قبل الشرطة لتخلفهن عن دفع قروض لا تتجاوز قيمة كل منها 1400 دولار. وبحسب تقرير آخر لـ«نيويورك تايمز»، النهاية غير السعيدة لا تتوقّف هنا، لأنّ السجن لا يعفي السجينة من دفع الدين، كما أنّ عدداً كبيراً من الأزواج يطلقون النسوة اللواتي تحمّلن عبء الدين لإعالة أسرهن، الأمر الذي يؤدّي إلى انهيار الكثير من هذه الأسر.

في كمبوديا أيضاً كارثة من نوع آخر، حيث تُستخدَم هذه القروض لتجريد مجتمعات بأكملها من أراضيها. هذا الاستهداف للمزارعين وأراضيهم يقع في قلب الثورة الزراعية الصناعية الغربية، التي تعمل بشكل ممنهج على الاستيلاء على الأراضي الخصبة في دول الجنوب. فليس صدفة أنّ المنظمات الدولية الكبرى التي تعمل مع شركات البذور المعدّلة جينياً، والطاقة الخضراء، والزراعة الصناعية، هي الشريك الأهم لمؤسّسات الإقراض هذه. وكل هذا ليس بعيداً عن الاستعمار الإحلالي الحديث، ففي أستراليا ونيوزيلندا، وبالرغم من التاريخ الأسود الذي أصبح معروفاً حول هذا القطاع، هناك بحث يشجّع على بث هذا النوع من التمويل على ما تبقّى من شعوب أصلية، أصبحت تهدَّد رفاه المزارع العضوية المنتشرة بالقرب منهم، وذلك لتمسّك هذه الشعوب بما تبقّى من أرضها ومياهها. وفي ظل هذا التنافس، يقترح الباحثون ضخ المال تحت اسم القروض، ليتمكّن «السكان الأصليون» من شراء ما ينقصهم، نتيجة لتشاركهم مياههم مع مزارع البيض الذين يستعمرون أرضهم.

وفي فلسطين المسألة جزء من عملية «خلق الفلسطيني الجديد»، فالتمويل الأصغر هو الابن الشرعي لمشروع «الطريق الثالث» الذي جاء به سلام فياض من صندوق النقد الدولي، وهو يقضي بالتخلي عن طريق المقاومة والسلاح والكفّ عن وهم الطريق السياسي لأوسلو وإنشاء الدولة، وعوضاً عن كل ذلك، لنهتم ببناء المؤسسات وإنعاش الاقتصاد في الفراغ. تزامن هذا المشروع مع خطة وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري ومشروع «السلام الاقتصادي» الخاص بنتنياهو، وما ناب الفلسطينيين هو توريط أكبر شريحة من الشعب في قروض متعدّدة أغلبها استهلاكية، والهدف إلى خلق شبكة اجتماعية مرتبطة اقتصادياً بمؤسسات ذات طابع مالي ظاهر، وتوظيف سياسي مبطّن، قد يكون هذا هو الهدف النهائي لهذه القروض في لبنان، فلا ننسى أنّ محمد يونس الأب الروحي والمؤسّس لظاهرة القروض الصغيرة، تحول إلى لاعب سياسي في نهاية الأمر، معتمداً على شبكة الفقراء الواسعة التي نجح في استغلالها عبر عقود، وعبر عمله الاجتماعي السياسي كما يقول الباحث طارق دعنا، أي إشغال أكبر شريحة ممكنة وتوريطها في فخّ الدين، والخلاص الفردي وسحب فكرة المقاومة أو حتى الحقوق من التداول. ويبدو أنّ التوظيف السياسي هو الهدف الرئيسي لهذه المشاريع في لبنان، فمن مجابهة «القرض الحسن»، لشبكة خارجية من صقور الليبرالية الغربية، ولولا طموحاته السياسية لما خرجت فضائح اختلاس الملايين من أموال الفقراء، ولا دور «بنك غرامين» في الإنجار بأعضائهم، ولما اضطر الرجل إلى الهروب إلى بريطانيا حيث يتجمّع اثرى أثرياء الدول المنهوبة، وينعمون بأرفع خدمات السرّية المصرفية.

بنك «USAID» الخيريّ

جوليا قاسم

بعد عقود على برنامج «الغذاء مقابل السلام» الأميركي، والذي انقسم فيه التوافق العالمي للحلفاء الدوليين بسبب المعركة بين التحالفات الاقتصادية بقيادة الشرق من جهة والتبعية الاقتصادية بقيادة الغرب في الجهة المقابلة، تواصل الولايات المتحدة، عبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ذراع القوة الناعمة، ابتكار طرق لتثبيت موطئ قدمها الاقتصادي في المنطقة. في عام 2020، أطلق مشروع تسهيل التبادل التجاري والاستثمار (TIF) المموّل من الوكالة الأميركية في سياق تصاعد التوتر والنزاع السياسي، حيث أصبح لبنان ساحة حرب اقتصادية. أطلق المشروع الذي تبلغ كلفته 70 مليون دولار في 30 حزيران مطلع السنة المالية 2020، وأنفق 19 مليوناً منها حتى يومنا هذا.

تماماً كما يساعد برنامج «الغذاء مقابل السلام» في تطويق الجنوب العالمي، ولبنان على وجه الخصوص، بالتبعية الاقتصادية الغربية، يساعد مشروع تسهيل التبادل التجاري والاستثمار (TIF) في دفع لبنان إلى مزيد من التمويل الأصغر داعماً ثماني مؤسسات لبنانية للتمويل الأصغر على أمل أن تكون نموذجاً يحتذي المنظمات الرائسة اقتصادياً، محوّلاً إياها إلى نوع من الفقر المستدام الذي يمكّن منظومة التراكم النيوليبرالي بشكل أكبر، التي بدورها في المقابل، تضع نموذجاً معاد التدوير من الديون الممولة أمام الصناعات اللبنانية.

يشرف على هذه العملية في لبنان مارك روستال، صاحب الخبرة والخلفية في تسهيل الاستثمار الأميركي، أو الابتزاز، في القطاع المالي والبنية التحتية والقطاع الخاص، وذلك منذ تشرين الأول 2020. وقد أنيطت به مهمة تسهيل زيادة «بدائل الصادرات والواردات» في إطار مشروع TIF ، ولكن من الواضح أن للسيد روستال خبرة كبيرة في خلق تحولات سريعة للخصخصة المعولمة.

بدأ روستال حياته المهنية في بنك TCF التجاري في الولايات المتحدة، حيث كان يدير الأوراق النقدية العليا للشركات الخاصة. ثم انضم إلى «فيلق السلام» في عام 1992، حيث عمل مستشاراً تجارياً لمكتب رئيس بلدية في أولان

> يهدف TIF إلى تحويل «شركائه» المحليين إلى شبكة يمكن أن تعمل كهيكل دائم لتعبئة موارد القطاع الخاص

باتور، منغوليا، منجزاً العديد من عمليات الخصخصة للأصول المملوكة للدولة بالإضافة إلى جهود «الإصلاح» مع مكتب الخصخصة المحلي.

في أواخر التسعينيات، نقل روستال عمله إلى جبهة أوروبا الشرقية، حيث كان له دور فعّال في إدخال المصارف والمؤسسات المصرفية في الاتحاد السوفياتي السابق. وبعد أن وضعت إدارة أوباما نصب عينيها خصخصة أفريقيا، نشط في كينيا لإعادة هيكلة البنوك لاستيعاب التمويل الأصغر (Microfinance) - والضغط لتقديم مشروع قانون التمويل الأصغر.

في لبنان، يعمل روستال تحت إشراف شركة «DAI»، مقاول التنمية الموكل تنفيذ المشاريع التجارية والاستثمارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. «DAI»، الحاضرة في كل مكان في عالم التنمية، تتولّى تنفيذ عقود لوزارة الخارجية الأميركية، وبنك التنمية الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، و FDCO في المملكة المتحدة، وكذلك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حيث فازت بأول عقد لها عام 1973 في أميركا اللاتينية، أي في عام انقلاب تشيلي المدعوم أميركياً والذي ادخل النيوليبرالية إلى القارة.

فيما يدّعي مشروع TIF أنه يشمل تعزيز كفاءة التصدير في لبنان كأحد أهدافه، من الواضح أن هذه الأساليب هي مجرد تكرار لعمل روستال في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا. يمهّد TIF الطريق أمام الشركات الغربية ومؤسسات التكنولوجيا للاستفادة من لبنان كأرض للاستثمار. ويهدف صندوق TIF إلى توفير أكثر من 270 مليون دولار ديوناً لاستثمارات القطاع الخاص.

يهدف TIF إلى تحويل «شركائه» المحليين إلى شبكة يمكن أن تعمل كهيكل دائم لتعبئة موارد القطاع الخاص وفرض دائم لفوائد الديون على اللبنانيين في حين تمنع الولايات المتحدة الاستثمار والتعاون في البنية التحتية في لبنان مع الصين وروسيا وإيران. ينظم برنامج TIF في لبنان نفسه حول أربعة قطاعات ذات أولوية - معالجة الأغذية الزراعية، والتصنيع، واقتصاد المعرفة، والسياحة والضيافة. وتم توجيه تمويل TIF نحو قطاعي السوبرماركت والتجزئة، حيث قام بتمويل Toters بمبلغ 18 مليون دولار وشركة Gray Mackenzie Retail التي تُعد جزءاً من نحو 100 شركة في لبنان تعتمد معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) التي تريدها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كنموذج للشركات.

بورتريه

محمد يونس
مفترس الفقراء

صُمّم «الائتمان الأصغر» خصيصاً كخيار «خيري» لتمكين الفقراء من الحصول على المال، وقد انتشر خلال التسعينيات عن طريق نموذج طبّقه محمد يونس، مهندس التمويل الأصغر و«مصرفيّ الفقراء»، بتأسيسه بنك غرامين رسمياً عام 1983 في بنغلادش، أنشأ يونس أول مؤسسة مختصة بالتمويل الأصغر.

كمتدرّب في جامعة فاندربيلت، لعب يونس دوره كخبير في التمويل الدولي. وفي السياق، كان يبحث عن أسواق جديدة في الضواحي الفقيرة. والمخاوف التي أعربت عنها طبقة المصرفيين الدوليين تشكّك في ما إذا كان الاستثمار غير النقدي استراتيجية مربحة حقاً. فقد كانت هناك عوائق تحول دون قدرة البنوك على الوصول إلى فقراء المناطق الريفية بسبب افتقارهم إلى الحسابات المصرفية. مع ذلك، ابتكار مصرف غرامين كان تقديم تسهيلات لفقراء الريف والجنوب العالمي كمجمع استثماري جديد للبنوك.

حصل مصرف غرامين على منح من «مؤسسة فورد»، وسهّل بشكل واسع انخراط البنغلادشيين الريفيين في النظام الرأسمالي العالمي والعولمة في ظلّ غياب بنية تحتية مالية لدولة قوية في أزمة ما بعد السبعينيات النيوليبرالية، ونشوء بنغلادش المقسّمة والحديثة العهد عام 1971. البداية كانت بيع الائتمان الأصغر للمزارعين، ثم تمدّد ليطاول باقي فقراء بنغلادش، ولتتّسع قاعدة عملائه إلى 85 ألف زبون كبداية. واليوم يتباهى البنك الدولي، الداعم والمروّج والموسّع الأساسي لنظام التمويل الأصغر، بأنّه أصبح في متناول 13 مليون فقير في بنغلادش. كما دخل مصرف غرامين سوقاً مربحة جديدة مع النساء الفقيرات، وقد أثبت هذا المفهوم نجاحه الواسع في تطوير الوكالات والنقود، على حساب المقترضين الفقراء.

بإغواء النساء والمزارعين الفقراء بالقروض، أخذ مصرف غرامين القروض إلى أعلى مستويات الفائدة، ووصل بعضها إلى 48 و60%. ومن المثير للدهشة، في السياق ذاته، أنّ مخطّط إقراض افتراسي موجهاً في الواقع إلى الجنوب العالمي الفقير سجّل معدل سداد ممتازاً وصل إلى 90%. لكن ذلك تحقق بمستوى عالٍ من التضييق والإجبار والتكتيكات التي استخدمها البنك لإجبار المقترضين الفقراء على السداد. وفي كثير من الأحيان، دفعهم نحو مزيد من الفقر. بمعدلات الفائدة العالية المطالبين بها، سحب المقترضون اليائسون قروضاً لدفع تكاليف القرض المرتفعة جداً، ووجدوا أنفسهم مجبرين، إن لم يكونوا مكرَهين، على سداد القروض والفوائد المضاعفة عن تلك التي دفعوا من أجلها. وبلغ الإكراه حدّ العنف الصريح، إذ أُجبرت النساء على ممارسة الدعارة، حتى إنّ موظفي البنك شجّعوا المقترضين على بيع أطفالهم لسداد قروضهم وفقاً لتقرير «اللجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة».

بورتريه

ياسر عكاوي
ناطور نادي «التنمية»

تُعتبر معايير ESG التي ترمز إلى البيئة والمجتمع والحوكمة، محط صراع سياسي واقتصادي في الغرب، حيث يصطف الديمقراطيون ومؤيدو العولمة ودافوس وشركات على رأسها بلاكروك بقيادة رئيسها لاري فينك، في مواجهة المعادين للعولمة وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وستيف بانون لقيادة الجماهير البيضاء المتأذية من العولمة وإلى جانبهم مؤسسات اقتصادية ليبرتارنية كبرى من أمثال رينايسانس وحتى ايلون ماسك، والصراع لا يدور حول القيم التي يفترض بهذه المعايير حمايتها، إذ يعرف الجميع أنها مجرد مفاتيح يتذرع بها الفريق الأول لمنع الفريق الثاني من دخول نادي الأثرياء الحصري في المستقبل.

وفي ما يخصّنا نحن، تسمح هذه المعايير للوكالة الأميركية بمراقبة وفحص ومعاقبة وإعطاء معاييرها وإرشاداتها وتشكيل الأعمال التجارية في البلاد، ما يمد شريان حياة مالياً لأولئك الذين ينفقون الأموال في الإملاءات المالية والجانب المستفيد من رأس المال والسياسة الأميركية على حد سواء. معايير "ESG" تعزز التبعية الاقتصادية والفكرية والمعرفية للعالم الغربي (بل لفريق محدد داخله) وهي تؤدب هذه الشركات للالتزام بالمخططات الإرشادية المرسومة أجنبياً.

«مستشار ESG» لبرنامج TIF هو ياسر عكاوي، ويتم تنفيذ مشروع تصنيف الشركات وفقاً لمعايير ESG من شركة Capital Concept التي يملكها عكاوي، وهي شركة استشارية لإدارة الأعمال تهدف إلى تشكيل استراتيجيات الأعمال التجارية الموجّهة نحو السوق الغربية والمساعدة في نموها في الشركات اللبنانية والتي صيغت مقاربتها لمشروع TIF من قبل مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار، ووكالات الأمم المتحدة في لبنان. كما أن عكاوي هو المدير التنفيذي لمجلة «Executive» التي وفّرت منصة ترويج لبرنامج TIF وشركاء USAID.

دعوة لانعقاد جمعية عمومية عادية سنوية
لشركة فيدلتي اشورنس اند ريانشورنس كومباني ش.م.ل.

يدعو مجلس ادارة شركة فيدلتي اشورنس اند ريانشورنس كومباني ش.م.ل. المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية للشركة التي ستعقد في الساعة الحادية عشر من قبل ظهر يوم السبت الواقع في ٢٠٢٣/١/٣١ في مقر الشركة الكائن في جل الديب، بناية ميدتاون ستار، الطابق الخامس وذلك للتداول في جدول الاعمال التالي:

١. البت بنتائج السنة المالية ٢٠٢١
٢. المصادقة على تقارير مجلس الادارة ومفوض المراقبة عن العام ٢٠٢١ وعلى التقارير الخاصة المنظمة وفقا للمادة ١٥٨ من قانون التجارة.
٣. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية ٢٠٢١.
٤. التخويض لأعضاء مجلس الإدارة، عملاً بالمادتين ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة.
٥. المصادقة على ترخيص مجلس الإدارة على التعامل القائم مع شركة فيدلتي المتحدة والرصيد الناتج عنها.
٦. انتخاب اعضاء جدد لمجلس الإدارة
٧. تعيين مفوض مراقبة للشركة لمدة سنة.
٨. أمور مختلفة.

عن مجلس الادارة/ ريكاردو سليمان / الرئيس/ المدير العام

على الغلاف

دولة قهْر «الغلابة»

تشهد مصر، منذ صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحُكم، عملية هندسة اجتماعية شاملة، تستهدف بشكل رئيس ضمان ألّا تتكرّر انتفاضة 2011. إلّا أن النظام، في طريقه إلى استكمال تلك الهندسة التي قامت على تصويت السياسة وتفكيك الكتل السكّانية المُعرّضة للانفجار في وجه الدولة في أيّ وقت، اشتغل على «نهضة اقتصادية»، عنوانها الوحيد جذب الاستثمارات الأجنبية، فيما أثرها العميق مزيد من الإفقار للفقراء، وتهميش لمصالحهم، ورهْن للدولة وأصولها بمجموعة مستثمرين أجانب، لا شيء يضمن أن لا ينسحبوا سريعاً، مثلما انجذبوا سريعاً، بأرباح ضخمة لا تتّسق مع مكاسب المصريين، في خضمّ ذلك، تتضخّم فاتورة الديون أكثر أكثر، مُثقِلةً كاهل الموازنة التي ارتفعت مخصّصات سداد القروض فيها بنسبة قياسية تتجاوز 62٪ عن العام الماضي، وراهِنةً أجيالاً بأكملها لخدمة الدَّين وفوائده. في دوّامة لا يبدو أن ثمّة مخرجاً قريباً منها، طالما أن أصحاب القرار يرفضون الإقرار بكارثيّة توجّهاتهم، ولا يفتأون يَنحون باللائمة على الحظّ العاثر وعبث الأقدار

مدنٌ «خاوية على عروشها»: نهضة التبذير

القاهرة - الأخبار

بداية الشهر الجاري، احتفل الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وإعلام نظامه، بافتتاح مدينة المنصورة الجديدة المطلّة على البحر المتوسط، والتي أُنفقت مليارات الجنيهات على إنشائها، واعتُرِّيَت عمليات فساد أدّت إلى تهشيم بنيتها التحتية حتى قبل تشغيلها، الأمر الذي جعل كلفتها تفوق ضعف ما كان مُخطّطاً له في الميزانية. مع ذلك، لم تجرِ أيّ محاسبة واضحة ومعلَنة للمتورّطين في الفساد، في وقت تحوّل فيه الافتتاح إلى مناسبة ليحاضر السيسي في المصريين حول ما «أفسدوه» على مدار سنوات، من خلال البناء العشوائي وإدارة السلطات المحلّية، وغيرها من الظواهر التي كانت الأنظمة المتعاقبة شريكة للمواطنين فيها. على أن السيسي فصّل، في حديثه، تحميل هؤلاء مسؤولية غياب الدولة عن توفير السكن، والسكوت عن الأموال التي كانت تُدفع لـ«المحلّيات» مقابل سماح الأخيرة بالتعدّي على الأراضي الزراعية، مُحاولاً من خلال ذلك تبرير التكلفة المرتفعة لعملية إنشاء المدينة، التي تَغيّر هيكلها وتصميمها بشكل كامل، وأرجئ تنفيذ جزء رئيس منها إلى مرحلة ثانية لضَعف الإقبال، ويتمثّل هذا الجزء في الأبراج المطلّة على شاطئ البحر المتوسط، والتي جرى تبديل موقعها بعدما تَبيّن أن الموقع الذي اختير ابتداءً لم يكن صالحاً لبناء ناطحات السحاب على غرار تلك التي ارتفعت في العلمين الجديدة وافتُتحت الصيف الماضي.

أمّا ما افتتحه السيسي، فليس أكثر من مجموعة مبانٍ سكنية تفصلها عن المدن المجاورة نحو 30 دقيقة على الأقلّ في السيارة، وتبدو كلفتها مرتفعة كثيراً بالنسبة إلى محدودي الدخل. لكنّ المفارقة أن المنصورة الجديدة لا يفضّلها حتى الأثرياء وأبناء الطبقة الوسطى، وذلك بالنظر إلى أن أمامها سنوات حتى تكون أكثر ملاءمة للسكن والتنقّل، فضلاً عن ارتفاع أسعار المحروقات والسيّارات، والذي يُضاعف من كلفة الانتقال منها وإليها بشكل يومي. وإذ تضمّ المدينة مئات الفيلّات الجديدة، ومثلها من العمارات المخصّصة للإسكان الاجتماعي، فإن هؤلاء مسؤولية غياب الدولة عن تساؤلات كثيرة تُطرح حول مدى الحاجة إلى هذه العمارات التي يتمّ تشييدها بسرعة قياسية، من دون دراسة جدوى تحدّد التكلفة المناسبة والأسعار العادلة لبيعها، خصوصاً في ظلّ عزوف المواطنين عن شراء الوحدات السكنية المطروحة من أسعارها بشكل مبالغ فيه مقارنة بمشاريع القطاع الخاص التي تتميّز أيضاً بخدمات ما بعد البيع، ولا سيما في حالة الشركات الكبيرة.

ومنذ وصول السيسي إلى السلطة في عام 2014، وفي خضمّ أزمة اقتصادية طاحنة، سعى النظام إلى إنشاء عدد من المدن الجديدة في قلب الصحراء، مستغلاً المساحات الشاسعة من الأراضي، سواءً في الساحل الشمالي أو حتى في المنصورة ومدن القناة، والتي كانت غالبيتها إمّا «وضْع يد» لبعض المواطنين أو تتبع القوّات المسلّحة أو غير مستغلّة. ومن بين تلك المدن المستحدَثة، العلمين الجديدة التي باتت مقرّاً صيفياً للدولة، والعاصمة الإدارية الجديدة التي يجري تشييدها منذ 8 سنوات، على أن هذه المشاريع، ذات التكلفة الباهظة، خلقت ديوناً متزايدة على الدولة بسبب التوسّع في عمليات استيراد مستلزمات البناء، وعدم توافر العديد من الخامات محلّياً، إلى جانب عمليات الفساد المنظّم التي ارتُكبت بوساطة الشركات المنفّذة، ومن بينها شركات تابعة للجيش بشكل مباشر، أو أشرف عليها لواءات متقاعدون، في ما كلّف خزينة الدولة ملايين الدولارات التي أُنفقت على خُطط لم تتمّ الاستفادة منها إلى اليوم لأسباب عدّة.

ووفق الجدول الزمني للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، كان من المفترض أن تُباشر الحكومة عملها فيها مطلع 2020، لكن تداعيات جائحة «كورونا» أدّت إلى تأخير تطبيق هذه الخطط. وحتى بمعزل عن الجائحة، فقد ثبتت استحالة البدء بالعمل هناك، من دون توفير وسائل مواصلات تتّسع لأعداد المواطنين الذين سيتّجهون إلى العاصمة الجديدة لإنهاء مصالحهم، وهو ما سبّب تأخّراً إضافياً، إلى جانب ما استتبعه التعجّل في إنشاء المباني الحكومية الفارهة من ارتفاع في أسعار مستلزمات البناء، وخاصة الخامات المستوردة التي زادت

> الاستعجال في تشييد المدن الجديدة وتكلفتها الباهظة عمّقا حالة المديونية لدى الدولة

واردات الدولة منها بما يتناسب مع احتياجات قصر الرئاسة الفخم ودار الأوبرا العالمية ومبنى وزارة الدفاع الذي يشبه مبنى البنتاغون من ناحيتَي التصميم والثمن، نتيجة تلك العوامل، وتحت وطأة الضغط أيضاً من الحلفاء الخليجيين، بدأ النظام يتراجع عن فكرة الانتقال السريع إلى العاصمة الجديدة، مقتصراً على نقْل بضع عشرات من الموظفين لحفظ ماء الوجه فقط، فيما أُرجئ استيراد العديد من التجهيزات النهائية حتى إشعار آخر بسبب أزمة نقص العملة، واكتُفي بعقْد جلسات لمجلس الوزراء في المقرّ الحكومي الجديد. ومثلما دفع إلى تلك الإجراءات كذلك، أن الوضع الاقتصادي العالمي وتراجُع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توازياً مع تراجُع قدرة المواطنين على الإنفاق، كلّها عوامل أدّت إلى تعقيد أكبر لخطط الحكومة الهشّة، والتي كانت تأمل تعويض كلفتها من بيع المقرّات القديمة في وسط القاهرة، مثلما جرى في بعض الأراضي التابعة لوزارة الداخلية.

في السياق نفسه، وفي خضمّ تنفيذ خطّة الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، جرى تأسيس مدينة حدائق العاصمة على أطرافها لتكون مقرّاً لإقامة موظّفي الحكومة، وهو ما كلّف خزانة الدولة مليارات الجنيهات التي يُفترض أن تسترِدّها على مدى 20 عاماً من موظّفيها المنتقلين، والذين حصلوا على الشقق بدعم حكومي، علماً أن بعضهم سيتقاعدون بعد أقلّ من 10 سنوات، وأن بعضهم الآخر، ممّن لم تتبقّ أمامهم سوى فترة وجيزة للتقاعد، قُبلت طلبات تسريحهم. كذلك، شملت الخطّة إنشاء القطار الكهربائي، وتشغيله بتكلفة تجاوزت ملياراً و300 مليون دولار في المرحلة الأولى، مع تنفيذه في عامَين فقط، فيما أدّى إلى ارتفاع إضافي في تكلفته، فيما مُنحت الشركات المنفّذة له مستحقّاتها بالدولار في خضمّ أزمة عملة بدأت تلوح في الأفق منذ بداية العام الماضي. مع هذا، ظلّت الحكومة تتجاهل تلك المؤشّرات، وتنخرط في مشاريع متعدّدة، كان آخرها القطار الكهربائي السريع، والذي جرى الاتفاق على تنفيذه مع «سيمنز»، مقابل 8,5 مليارات دولار تُسدَّد للشركة الألمانية العملاقة، في وقت تُكافح فيه مصر للحصول على قرض وتسهيلات ائتمانية من «صندوق النقد الدولي» والشركاء الدوليين بقيمة تصل إلى 9 مليارات دولار، من بينها 3 مليارات دولار فقط قيمة قرض يُسدَّد على 3 سنوات لمعالجة عجز الموازنة.

على أن مشروعات البناء تلك، ليست وحدها التي تمثّل مظاهر التبذير في مصر، بل إلى جانبها أيضاً محطّات الكهرباء الضخمة التي تفوق الاحتياجات المحلّية. فخلال 3 سنوات، جرت إضافة شبكة كهرباء تكفي للعقود الخمسة المقبلة، في ما عدّه الرئيس إنجازاً كونه نُفّذ بأسعار أقلّ ممّا كان سيُنفَّذ به في المستقبل. لكن على أرض الواقع، أُغلقت بعض المحطّات، وتعطّلت مشاريع أخرى للطاقة النظيفة كان يُفترض إنجازها بميزانيات أقلّ لتجنّب مزيد من التعطيل في محطّات توليد الكهرباء الكبرى، والتي أنشئت بالتعاون مع «سيمنز».

سياسة تسكين الأزمة الاقتصادية

استطاع «نظام يوليو» المناورة إزاء أزماته الاقتصادية ببراعة على مدى سبعين عاماً، بدءاً من عام 1965 بعد فشل الخطّة الخمسية الأولى أثناء التحوّل إلى المعسكر الاشتراكي، مروراً بالسبعينيات وتكاليف هزيمة حزيران 1967 وحرب 1973، وصولاً إلى مشارفته على الإفلاس مع نهاية الثمانينيات، قبل إسقاط جزء كبير من ديونه مكافأة له على مشاركته في تحرير الكويت من غزو العراق. إلّا أنّ الأزمة الاقتصادية سرعان ما تجدّدت مع نهاية التسعينيات، ثمّ نهاية العقد الذي تلاها، وفي كلّ مرّة كان النظام يتّفق على قرض مع «صندوق النقد الدولي»، الذي يسارع إلى فرْض ضريبي للشريحة من 400 ألف جنيه وما فوق، فيما تونس لديها نسبة ضريبية أعلى بمعدّل 35%، والمغرب فرض أعلى معدّل ضرائب بنسبة وصلت إلى 38%. أمّا معدّلات ضرائب الشركات، فكانت متدنّية قياساً إلى دول الجوار بشكل ملحوظ، حيث «فرضت مصر نسبة ضريبية قدرها 22,5%، ما جعلها في المرتبة الخامسة في أفريقيا من حيث أدنى معدّلات الضرائب على الشركات، ولا تسبقها في ذلك سوى ليبيا، وموريتانيا وبوتسوانا ومدغشقر».

من يموّل فاتورة إنشاء «الكباري»؟

تضرّرت الأسواق الناشئة كافة بالأزمات المتتالية خلال العامَين السابقَين، إلّا أن تأثّر الاقتصاد المصري بدا أعمق من سواه إلى حدٍّ بعيد، من جزّاء ارتفاع الدين الخارجي والداخلي إلى مستويات اعترف بخطورتها رئيس الحكومة، مصطفى مدبولي؛ والتوسّع في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية التي تقلّل البطالة لصالح تعظيم رقعة الفقر، ومن خلال وظائف قليلة الدخل، بدلاً من الاستثمار في مشاريع إنتاجية تُدرّ ربحاً يمكن من خلاله تسديد خدمة الدين وأقساطه، وتوليد وظائف ذات دخْل جيّد؛ فضلاً عن تقليص الإنفاق العام ومُزاحمة الدولة للقطاع الخاص. ويصف الباحث ماجد منْدور، في دراسة صدرت عن «المنبر المصري لحقوق الإنسان»، هذا النهج بأنه «أداة لنقْل الثروة من الشعب المصري إلى دائني النظام، سواء من الخارج أو في الداخل». ولا يستهدف تعميق حالة الاقتراض سوى «تمويل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، التي ليس لها تأثير اقتصادي إيجابي يُذكَر»، وتُدفع غالبية أقساطها من الضرائب، التي تقترب حصّة ضريبة القيمة المضافة في هيكلها من النصف، وهي ضريبة لا تراعي الدخل، وتُستقطع من جيب الغني والفقير بالقدْر نفسه. وفي هذا الإطار، يصف مندور النظام الضريبي المصري بأنه نظام تنازلي بامتياز، ما يعني «ببساطة أن العبء الضريبي يتحوّل بعيداً عن الطبقات العليا، ويقع على عاتق الطبقات الدنيا والمتوسّطة. وهذا، في جوهره، يموّل العمليات الحكومية، بما في ذلك سداد الديون من جيوب الطبقتَين الدنيا والمتوسّطة بطريقة تؤدي إلى زيادة الحرمان الاجتماعي». ويقارن مندور المعدّل الضريبي المصري بمعدّلات دول في المنطقة نفسها، مستبعداً بذلك الدخل الضريبي الذي اعتمده البرلمان في نيسان 2022، وفيه أقرّ للأفراد «نسبة 25% كأقصى معدّل ضريبي للشريحة من 400 ألف جنيه وما فوق، فيما تونس لديها نسبة ضريبية أعلى بمعدّل 35%، والمغرب أعلى معدّل ضرائب بنسبة 38%». أمّا معدّلات ضرائب الشركات، فكانت متدنّية قياساً إلى دول الجوار بشكل ملحوظ، حيث «فرضت مصر نسبة ضريبية قدرها 22,5%، ما جعلها في المرتبة الخامسة في أفريقيا من حيث أدنى معدّلات الضرائب على الشركات، ولا تسبقها في ذلك سوى ليبيا، وموريتانيا وبوتسوانا ومدغشقر».

سياسة تسكين الأزمة الاقتصادية

استطاع «نظام يوليو» المناورة إزاء أزماته الاقتصادية ببراعة على مدى سبعين عاماً، بدءاً من عام 1965 بعد فشل الخطّة الخمسية الأولى أثناء التحوّل إلى المعسكر الاشتراكي، مروراً بالسبعينيات وتكاليف هزيمة حزيران 1967 وحرب 1973، وصولاً إلى مشارفته على الإفلاس مع نهاية الثمانينيات، قبل إسقاط جزء كبير من ديونه مكافأة له على مشاركته في تحرير الكويت من غزو العراق. إلّا أنّ الأزمة الاقتصادية سرعان ما تجدّدت مع نهاية التسعينيات، ثمّ نهاية العقد الذي تلاها، وفي كلّ مرّة كان النظام يتّفق على قرض مع «صندوق النقد الدولي»، الذي يسارع إلى فرْض ضريبي للشريحة من 400 ألف جنيه وما فوق، فيما تونس لديها نسبة ضريبية أعلى بمعدّل 35%، والمغرب لم تمرّ من دون احتجاجات سياسية واقتصادية، إلّا أن «نظام يوليو» استطاع الصمود، فكيف حدث ذلك؟ يفسّر الباحث الراحل، سامر سليمان، في كتابه المرجعي «النظام القوي والدولة الضعيفة»، هذا الصمود بامتلاك الدولة موارد كبيرة، تمثّلت في عائدات قناة السويس، والمساعدات الخارجية، سواء في مرحلة التقارب مع الاتحاد السوفياتي أو التحالف مع أميركا. فقد تربّعت مصر على أعلى قائمة مساعدات السوفيات للدول الصديقة، واحتلّت المرتبة الثانية على قائمة المساعدات الأميركية، كما استفادت من تحويلات أبنائها في الخارج، وإيرادات السياحة، وهو ما وفّر لها استقلالية عن المجتمع، لأن تمويل مصروفاتها لا يأتي من ضرائب المواطنين. كذلك، استطاعت إقامة دولة رعاية، تُعالج مُواطنيها، وتُعلّمهم، وتقدّم لهم الدعم العيني، في صورة سلع قليلة الجودة بأسعار رخيصة، والأهمّ أنها ظلّت تتجاهل تلك المؤشّرات، وتنخرط في مشاريع متعدّدة، كان آخرها القطار الكهربائي السريع، والذي جرى الاتفاق على تنفيذه مع «سيمنز»، مقابل 8,5 مليارات دولار تُسدَّد للشركة الألمانية العملاقة، في وقت تُكافح فيه مصر للحصول على قرض وتسهيلات ائتمانية من «صندوق النقد الدولي» والشركاء الدوليين بقيمة تصل إلى 9 مليارات دولار، من بينها 3 مليارات دولار فقط قيمة قرض يُسدَّد على 3 سنوات لمعالجة عجز الموازنة.

على أن مشروعات البناء تلك، ليست وحدها التي تمثّل مظاهر التبذير في مصر، بل إلى جانبها أيضاً محطّات الكهرباء الضخمة التي تفوق الاحتياجات المحلّية. فخلال 3 سنوات، جرت إضافة شبكة كهرباء تكفي للعقود الخمسة المقبلة، في ما عدّه الرئيس إنجازاً كونه نُفّذ بأسعار أقلّ ممّا كان سيُنفَّذ به في المستقبل. لكن على أرض الواقع، أُغلقت بعض المحطّات، وتعطّلت مشاريع أخرى للطاقة النظيفة كان يُفترض إنجازها بميزانيات أقلّ لتجنّب مزيد من التعطيل في محطّات توليد الكهرباء الكبرى، والتي أنشئت بالتعاون مع «سيمنز».

> استقرار النظام مرهون بشراكة المواطنين في الحُكم، بقدر اشتراكهم في تمويل الديون

تدريجياً دولة الجباية؛ إذ إن عجز الميزانية المزمن يدفع إلى تقليص الإنفاق العام إلى أدنى حدود ممكنة، توازياً مع تزايُد اعتماد الدولة على تمويل مصروفاتها من ضرائب المواطنين. إلّا أنه لا ضرائب بلا تمثيل، ومن هنا تتولّد رغبة دافع الضرائب في التحكّم بأوجه الإنفاق وأولوياته. ومع أن النظام أثبت قدرته على محاصرة هذه الرغبة، وتفريغ الشوارع من أيّ احتجاج، إلّا أن كلفة العنف العاري من أيّ خطاب أخلاقي تتفاقم يوماً بعد يوم، فضلاً عن أن المجتمع قد يفرّغ العنف في نفسه، في صورة ارتفاع معدّل الجريمة مثلاً.

الإمساك بالانفجار

نُشرت دراسة في مجلّة دراسات عريقة صادرة عن جامعة الأردن في عام 2017، يعالج فيها الباحث أمين جابر بيانات الجرائم الاقتصادية (سرقة الأموال - السيارات - المنازل - المحالّ التجارية - الرشوة - الاختلاس - التزييف - المخدّرات)، ويتتبّع تطوّر أنماطها، وعلاقتها بارتفاع معدّلات البطالة خلال الفترة الزمنية من عام 1990 حتى عام 2013، في خمس دول هي الأردن، السعودية، المغرب، لبنان ومصر. اعتمد أمين على التقارير والبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتقارير العربية الموحّدة الصادرة عن جامعة الدول العربية، وعن وزارات الداخلية والعدل في دول العيّنة. توصّلت الدراسة إلى أن «البطالة في دول العيّنة تُراوح بين 8% و13%. أمّا الجرائم الاقتصادية فتتزايد بنسبة من 7% إلى 10% سنة بعد أخرى». وخلصت إلى أن «هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدّلات البطالة ومتغيّر الجرائم الاقتصادية». برهنت مصر على أنها «شقيقة كبرى»، فتصدّرت ترتيب إحصائيات الدراسة لأعوام 2003 و2008 و2013. وفي الأخيرة، احتلّت المركز الأوّل في جميع الجرائم الاقتصادية باستثناء سرقة السيارات والمحالّ التجارية، التي قنعت فيها بالمركز الثاني.

الآن، يمكن تخيّل ما وصلت إليه الحالة الجنائية، والجرائم الاقتصادية منها بالأساس، في ظلّ ظرف متردٍّ حالياً، يَصعب الإمساك به من دون إشراك المجتمع، وفتْح المجال العام. لكن مبادرات النظام، كتفعيل هيئة العفو عن المعتقلين السياسيين، أو دعوة المعارضة إلى حوار وطني، أو الاعتراف المحدود بخطأ الإدارة المنفردة للملفّ الاقتصادي، لا تكفي لمواجهة القادم. واستخدام الانفتاح السياسي للمناورة إزاء الأزمة الحالية، لا يفي بحجم التحدّيات المرتقبة، على رغم كوْنه أداة «دولة يوليو» المُفضّلة عبر تاريخها، والتي استخدمها عبد الناصر بعد هزيمة حزيران، وفعلها السادات أثناء قفزه من مركب الاشتراكية إلى الرأسمالية، متخلّياً عن أعداد كبيرة من المواطنين كانت ترعاهم الدولة، ووقتما أوشك البلد على الإفلاس في نهاية عقد مبارك الأول، حتى يستقرّ النظام، ثمّ نعود بعدها إلى مواقعنا. هذه المرّة، استقرار النظام مرهون بشراكة المواطنين في الحُكم، بقدر اشتراكهم في تمويل الديون.

ما افتتحه السيسي، هو مجموعة مبانٍ سكنية تفصلها عن المدن المجاورة نحو 30 دقيقة، وتبدو كلفتها مرتفعة (أ ف ب)

الدولة تلوم العجَزة: حان الوقت لكي تموتوا!

في وقت يستمرّ فيه تكميم أفواه المعارضة، وإعلاء «الصوت الواحد» من قِبَل الأجهزة السيادية، إلى جانب العمل على إقصاء شخصيات عديدة من المشهد لامتلاكها آراءً نقدية بخصوص الوضع الراهن، يرفض النظام المصري الاعتراف بفشله في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، مُفضّلاً تحميل المواطنين تداعيات السياسات الخاطئة المتّبَعة، ومستمرّاً في حشْد حجج «غير منطقية» لتبرير تلك السياسات. حججٌ من بين أبرزها، مثلاً، تراجُع معدّل وفيات كبار السنّ، وهو ما تُحمّل الحكومة المُواطنين مسؤوليته وفق ما جاء، صراحةً على لسان رئيس الحكومة، مصطفى مدبولي، في شهر آب الماضي. وعلى رغم تراجُع معدّلات المواليد بشكل مطّرد نتيجة تدهوُر الأوضاع الاقتصادية وتضاعُف المعاناة التي تُواجهها الأُسر، يلوم مدبولي الزيادة السكّانية في تضييع معدّلات التنمية التي يحقّقها النظام سنوياً، على اعتبار أن زيادة أعداد المواليد مقارنةً بقلّة الوفيّات المتوقّعة ستؤدّي إلى إضافة 1,6 مليون فرد، وهو عبء يلتهم جهود الحكومة، من وُجهة نظر الأخيرة.

أمّا الحجّة الأبرز الثانية، فهي زيادة أعداد العاملين في الجهاز الإداري للدولة، علماً أنه خلال السنوات العشر الماضية، انخفض عدد هؤلاء إلى أكثر من النصف، ليستقرّ عند نحو 3 ملايين موظّف فقط حالياً، بعدما كان يتجاوز حاجز 8 ملايين، على رغم أن غالبية المصالح الحكومية تعاني مشكلات مرتبطة بعدم وجود عدد كافٍ من الموظفين لإنجاز المهام المطلوبة. يُضاف إلى ما تَقدّم أن الحكومة التي تروّج لسعيها إلى تحسين منظومة الصحّة عبر تطبيق النظام الجديد للتأمين الصحّي الشامل الذي دخل حيّز التنفيذ في محافظتَين أخيراً، قرّرت توجيه عائدات النظام للاستثمار بها وتحقيق عوائد من خلالها، بدلاً من استخدامها في توسيعه وتسريعه، وفقاً لِما وعدت به سابقاً، خوفاً من تحميلها أعباء مالية جديدة.

علي جمال

تحتفي مصر بحصيلة استثمارات وقروض استطاعت تحصيلها خلال «قمّة المناخ» التي انعقدت فيها أوائل الشهر الجاري، مُتجاهِلة تنكّر الجهات المستثمِرة والمانِحة لوعود قطعتْها على نفسها في مؤتمرات سابقة. هكذا، يتّبع النظام سياسة توزيع الأمنيات كلّما اشتدّت الأزمة، إلّا أن هذه السياسة تبدو اليوم عديمة الجدوى، في ظلّ استشعار المصريين وطأة الانهيار على موائدهم ثلاث مرّات يومياً، هذا إن لم تختفِ وجبة أو اثنتان من يوميّات الأسر المستقرّة تحت خطّ الفقر، والذي يسقط تحته المزيد سنوياً. وعلى رغم اشتداد الحاجة إلى إصلاح حقيقي، مع ما يستلزمه من حشْد لموارد المجتمع البشرية، وقدْر من الانفتاح في المجال العام، إلّا أن السلطة الحالية تظهر عاجزة عن اتّخاذ مِثل تلك المبادرة، بالنظر إلى تركيبتها التي تمنعها من ذلك.

حياة المصريين بالأرقام الحكومية

يواجه المصريون ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار سلع وخدمات استراتيجية، وفق ما تُظهره البيانات الشديدة القتامة. فبحسب آخر إحصائيات «الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء»، بلغ التضخّم الشهر الماضي، 16,3% على أساس سنوي، وهو الأعلى منذ 4 سنوات تقريباً إلى شهر تشرين الأوّل 2018. كذلك، يوثّق الجهاز، في دراسة أصدرها بداية تشرين الثاني الجاري، انخفاض استهلاك 73,9% من الأسر على السلع الغذائية نتيجة الأزمة الاقتصادية. كما يوثّق انخفاض دخْل 19,8% من الأسر، ومعاناة حوالى ثُلث العائلات من عدم كفاية مداخيلها للوفاء باحتياجاتها خلال الشهر السابق على الدراسة، وهو ما اضطرّ 95% من الأسر إلى الاقتراض، «في حين اعتمدت 2,1% على مساعدات أهل الخير». ووضعت الدراسة قائمة من 12 سلعة وخدمة أساسية لقياس معدّل إنفاق المصريين عليها، لتأتي النتيجة مُفزعة، حيث «قلّ إنفاق 93,9% من الأسر على اللحوم، و93,1% على الطيور، و92,5% على الأسماك، و74,7% على الأرز، وحوالى 70% على البيض والزيت والفواكه، وأكثر من 50% على خدمات النقل والمواصلات والملابس». وعلى رغم كارثية تلك الأرقام، فهي لا تغطّي تبعات قرار تحرير البنك المركزي لسعر الصرف أواخر تشرين الأوّل الماضي، والذي أفقد الجنيه رُبع قيمته، ليبلّغ 24,58 جنيهاً مقابل الدولار وقت كتابة المقال. إزاء ذلك، يبرّر النظام قراراته بالأزمات العالمية، ووباء «كورونا»، وتداعيات الحرب الأوكرانية - الروسية على الاقتصاد العالمي. ففي مؤتمر اقتصادي عقدتْه الحكومة أواخر تشرين الأوّل الماضي، أصرّت على صحّة قراراتها، وأنحت باللائمة على الحظ العاثر وعبث الأقدار، على رغم اعترافها بفشل جدوى بعض مشاريعها الاستثمارية المموَّلة بالقروض، أو انحصار أهدافها بـ«رفع معنويات الشعب»، بحسب تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسي نفسه.

من يموّل فاتورة إنشاء «الكباري»؟

تضرّرت الأسواق الناشئة كافة بالأزمات المتتالية خلال العامَين السابقَين، إلّا أن تأثّر الاقتصاد المصري بدا أعمق من سواه إلى حدٍّ بعيد، من النتيجة مُفزعة، حيث «قلّ إنفاق

(أ ف ب)

على الغلاف

الأجيال المهدورة: خدمة الدَين... ولا شيء غيرها

محمود عبد الحكيم

الناظر إلى مقرّ أمانة القاهرة الجديدة لحزب «حُماة الوطن» في منطقة التجمّع الثالث بالقرب من العاصمة الإدارية، حيث تنتشر مجمّعات سكنية فاخرة وأسواق ومطاعم باهظة الأسعار ومشروعات الطُرق والبناء الحديثة، قد يتبادر إليه أنه أمام مقرّ أحد الأجهزة الأمنية الرفيعة: مبنى مصمَت المعالم، ذو سقْف غامض، مغلَق بالكامل، تعكس نوافذه الزجاجية الداكنة الصورة خارجها، فيما تُصعب رؤية بابه. شكل غير مألوف لمقرّ حزب سياسي هو أحد كيانات أربعة - مع حزبَي «مستقبل وطن» و«الشعب الجمهوري» و«تنسيقية شباب الأحزاب» - تتصدّر ممارسة العمل السياسي العلَني اللصيق بالدولة وأجهزتها، والمستدام نسبياً، مع ما يَفترضه ذلك من تواصل قوي بالجماهير، على عكْس المعارضة الضعيفة أو الغائبة، وفقاً لدعاية الإدارة المصرية. وكانت الأجهزة السيادية شكّلت حزب «مستقبل وطن» عام 2014، من كوادر شابّة مثّلت عماد حمْلة الرئيس عبد الفتاح السيسي الانتخابية، ليضحي الحزب اليوم أكبر الكتل البرلمانية، حيث يتولّى، مع أقرانه، توفير الغطاء لسياسات السلطة، فيما حزب «الوفد»، أقدم الأحزاب التقليدية، مستبعَد مِثل الأخيرة من ممارسة العمل السياسي «الجماهيري» الذي تتيحه السلطة.

سؤال التمثيل السياسي والمصالح الاجتماعية

جَمعت الأحزاب المُوالية للسلطة عدداً من المنتمين السابقين إلى «الحزب الوطني»، ووجوهاً قَرابية وعشائرية معروفة، ورجال أعمال وتجّاراً كباراً على مستويات محلّية جَهَوية، ومؤيّدين سابقين للفريق أحمد شفيق، وقائمين بالعمل الأهلي الاجتماعي المحلّي غير المرتبط أو محدود الارتباط بالتمويل الأجنبي. وخلافاً لنموذج الحزب الذي مثّله حسني مبارك، لا تربط تلك الأحزاب، بكلّ قياداتها وأعضائها من العناصر العسكرية والأمنية السابقة، بالرئيس، منذ بداية عهده، علاقةُ رسمية، كما أن الأخير لا يَحكم بصفته ممثّلاً لها. وعلى رغم تَصدّرها عملاً يُوجّهه جهاز الدولة بوضوح، لا يربطها به، رسمياً، رابطٌ تنظيمي بعينه، فيما لا حضور بارزاً أو فاعلية لها في النقابات المهنية الأكبر، ذات العضوية الكثيفة والتأثير السياسي الغائب (عدا نقابة الأطبّاء التي تنجح أحياناً في انتزاع مكاسب مطلبية صغيرة)، ولا تنتمي إليها شخصيات عامّة أو مثقّفون أو رموز على المستوى الوطني. وإلى جانب «تنسيقية شباب الأحزاب» التي تضمّ شباب أحزاب «المعارضة الرسمية» وتُجري متابعات ميدانية وندوات وتُخاطب مجتمعات محلّية، ينصبّ نشاط الأحزاب المُشار إليها على توفير مساعدات معيشية موسمية، في صورة نقاط بَيع بأسعار مخفّضة، ومعونات اجتماعية للفقراء، إلى جانب ندوات روتينية ونشاطات لا تعكس قاعدة شعبية حقيقية، بقدْر ما تحاول السلطة التنفيذية من خلالها تخفيف آثار الأزمات، وحفظ حدّ من التواصل مع المجتمع، من خلال بعض ذوي النفوذ والوجاهة في البيئة الشعبية وفي بيئة الأعمال الحليفة للدولة.

بناءً عليه، يمكن القول إن الرئيس يَحكم بلا حزب حاكم أو تنظيم سياسي شعبي، وإن أحزاب الأغلبية الجديدة وُلدت متطفّلة على «شعبيّة» له، قال إنه غامر بفقدانها لحلّ أزمات «تَسلّمها ولم يصنعها». وفي ظلّ تدنّي الدخول الحقيقية لغالبية الناس، وتكاثُر الأسئلة حول أولويات الإنفاق والاقتراض وإدارة الموازنة، تَبرز إشكاليات المصالح الاجتماعية التي تمثّلها الإدارة الحالية وسياساتها، وسط سُخط بدأ يتشكّل حتى لدى طيف من المجموعات والشرائح غير الشعبية، التي تَراجعت امتيازاتها الاقتصادية تدريجياً بفعل عوامل متنوّعة. عواملُ كان أوّلها تعويم الجنيه عام 2016، وأثره على الفقراء والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، ثمّ التركّز الكبير للنشاط الاقتصادي في قطاع الإنشاءات والاستثمار العقاري بما خدم حصراً دائرة من كبار المستثمرين والمقاولين والمقاولين بالإسناد المباشر، وتركُّز الاستثمارات المحلّية والأجنبية في مشروعات خدمية واستهلاكية على حساب تلك الإنتاجية، من دون أن يجلب ذلك - مثلاً - طفرة للحصيلة الضريبية يمكن توجيهها نحو الإنفاق في الصحّة والتعليم (تُمثّل الضرائب بالفعل 75% من إيرادات الدولة)، أو فتْح وتثبيت استثمارات محلّية أو أجنبية مباشرة ضخمة تشغّل عدداً معتبَراً من أصحاب التعليم العالي، بعد تشغيل مشروعات الإنشاء نسبة عمالة يدوية. ومن ناحية أخرى، يعكس الإنفاق الهائل على البُنى التحتية حجم رهان كبير، جلّتْه مناشدة الرئيس رأس المال المحلّي استغلال الإطار الذي صنعتْه الدولة تسهيلاً للعمل والربح، في ما يؤشّر إلى أن النظام كان يتصوّر أن ضعف الاستثمارات سببه افتقاد بنية تحتية بعينها، ذات معايير مرتفعة وتوزيع جغرافي متناسب وموائم لتحقيق طفرة في قطاع اللوجستيات. وعلى رغم أن هذا التحوّل تَحقّق بالفعل، إلّا أنه بقي من دون عائد ملموس على الأغلبية، باستثناء المستفيدين من قطاع الإسكان الاجتماعي، أي نقْل العشوائيات إلى مساكن جديدة جاهزة، مع شبه ثبات للمتوسّط العام لجودة البنية التحتية في أغلب الأماكن المأهولة.

في الموازاة، عملت الدولة، بتنوّع مؤسّساتها، على التحكّم باستيراد وتوزيع وإنتاج عدد من السلع الاستراتيجية وفق تصوّرها، ما أدّى في المجال الغذائي مثلاً، إلى ظهور سلع أساسية بأسعار وجودة منخفضة، خارج آلية الدعم الغذائي التقليدية التي لم يَعُد لها أصلاً وزن يُذكر سوى في دعم الخبز، في ظلّ تقلُّص حصص المستفيدين من بقيّة السلع، استجابةً لشروط «صندوق النقد الدولي». لكن هذا التحكّم اصطدم، في مجالات أخرى، بشركات ومستورِدين وكبار مورّدين صاروا يواجهون استبعاداً نسبياً، عَمّقه ازدواج دور الدولة بصفتها منظِّماً تارة ومشغِّلاً تارة أخرى، من دون بنية تشريعية واحدة واضحة. وتَراكم هذا كلّه حتى إغلاقات الأعمال بسبب «كورونا»، ثمّ أزمة سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار المواد الخام والغذاء ومدخلات الإنتاج في السوق العالمي، ولاحقاً خروج أموال المستثمرين الأجانب في أدوات الدين الحكومي الذي كلّف الاقتصاد 55 مليار دولار في أربع سنوات، منها 20 ملياراً في أوّل 6 أشهر من العام الحالي، بفعل رفع الفيدرالي الأميركي نسبة الفائدة بدءاً من آذار. وفي مؤتمر صحافي عُقد - للمفارقة - في «الغرفة التجارية الأميركية» في القاهرة في حزيران، أقرّ وزير المالية المصري بأن الاعتماد على سندات وأذون الخزانة لا يبني اقتصاداً قوياً، وأنه «كان من الخطأ التعامل معها باعتبارها استثمارات حقيقية»، وهو ما حدث لثماني سنوات مضت.

> تظلّ شروط «النقد الدولي» مكبّلاً طبيعياً لمشروع الدولة القوية

سؤال الدَين والاستثمار الأجنبي

اعتمد الخطاب الاقتصادي للدولة المصرية شعاراً واحداً تعدّدت أوجهه لعقود، عنوانه جذْب الاستثمار الأجنبي بصفته الأفق الاستراتيجي للاقتصاد برمّته. وطالما اتّهم هذا الخطاب رأس المال المحلّي بالقصور إجمالاً، والطمع والعزوف عن الاستثمار في النشاط الإنتاجي، على رغم إقراره بأنه لا بنية صناعية معتبَرة، وأن الاقتصاد إجمالاً غير منتِج، وأن الاستثمار الأجنبي لا ينجذب على نحو إيجابي أو كافٍ، أو أنه ينجذب ثمّ يسارع بالخروج بأرباح ضخمة لا تتّسق مع مكاسب الدولة (ما يعمّق نزوح القيمة إلى الخارج). في المؤتمر الاقتصادي الأخير وقبْله، أجيبَ سؤال الإسراف في الإنشاءات والطُرق بالقول: نصنع البيئة المناسبة لمجيء رأس المال الأجنبي ومثيله المحلّي. لكن العقبة البارزة أمام ذلك أن حجم الدين الحالي لا يسمح بالانتظار، وقد ارتفع من 46 مليار دولار عام 2014 إلى 157 مليار دولار عام 2022، وأن الإنشاءات والبنية الأساسية المنجَزة لا تضمن بذاتها تحقيق هدف مِن مِثل تلقّي فيض من الاستثمارات المحلّية أو الأجنبية يشغّلها، خاصة في سياق أزمة اقتصادية عالمية، كما لا تضْمن سداد الديْن الذي تَقتطع خدمته نحو ثلث إيرادات الصادرات من السلع والخدمات.

هكذا، يظلّ توجيه الاستثمارات إلى «بؤر الجذب الجديدة»، المستهلِكة للكثير من التكلفة والوقت والعمل، غير مترجَم إلى قدرة مالية أعلى للدولة أمام مسؤولياتها الموضوعية، بل إن الأخيرة لا تزال تقع تحت الضغوط على رغم تحقيقها تخفُّفاً من الأعباء المالية، كان شرطاً لتلقّي قروض «صندوق النقد الدولي» سابقاً، وتبيع الآن حصصها من المال العام لشركات وصناديق إماراتية وسعودية على سبيل السداد، وفي سياق تلقّي قرض آخر من الصندوق، باعتبار تلك العملية استثماراً أجنبياً أيضاً، وكأن مُلكيات الدولة عبء بذاتها، ولو في قطاع الصناعة نفسه أو في مجالات مربحة وهامّة للإنتاج المحلّي (موبكو للأسمدة - أبوقير للأسمدة - الإسكندرية لتداول الحاويات)! يقول أحمد كوجك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، في جلسة نقاش وثيقة سياسة ملكية الدولة، إن الهدف من تحديد مجالات تتخارج منها الدولة «تعظيم عائدات المصريين من أصولهم». على أن الخبير الاقتصادي، أحمد السيد النجار، يؤكد أن بعض الشركات محلّ التخارج تتمتّع بقدرة استرداد جيّدة (لرأس المال) خلال 6 إلى 8 سنوات، فيما يبلغ المتوسط في البورصات العالمية في أوقات الرواج 10 إلى 15 سنة، وفي أوقات الأزمة حوالى 20 سنة.

من جهة أخرى، وعلى رغم الترويج لمشروع ربط الجنيه بالذهب وعدد من العملات الأخرى بدلاً من الدولار، يستلزم خيار كهذا تحرّكات استراتيجية ذات علاقة بخريطة التجارة العالمية المعقّدة، والذهاب إلى خيارات سياسية دولية مختلفة عن الحالية، لا يُتصوَّر بداهة أن تُحبّذها منظومة الدولار، حيث يضع «النقد الدولي» اللمسات الأخيرة على القرض الجديد، بصفته مندوباً للغرب الجمعي يختصّ بالحلول المالية، ويصبّ في صالح نسق من جهات الإقراض والمصارف. ويقول الصندوق، في بيانه الصحافي، إن «شركاء مصر الدوليين والإقليميين سيلعبون دوراً حيوياً لتيسير تطبيق إصلاحات وسياسات السلطات هناك، مع انتظار 5 مليارات دولار من عدّة شركاء، منهم إقليميون، ما سيدعم موقف مصر الخارجي»، في ما يجلّي تكاملاً مع الاستحواذات الخليجية على الأصول المملوكة للدولة. ومن هنا، تظلّ شروط «النقد الدولي» مكبّلاً طبيعياً لمشروع الدولة القوية، والذي يحتاج، في ظلّ واقع مصر الحالي لناحية حجمها وغياب توطّن التكنولوجيا فيها، إلى نموذج مغاير للدولة الرشيقة المتحرِّرة من عبء التشغيل والإدارة ذات الجهاز قليل العدد، وهو ما طلبه الصندوق من قَبل وتَحقّق نسبياً. ستحرص أيّ دولة قوية - بطبيعة الحال - على امتلاك أداة إدارية ناجزة تسهّل حياة المواطن في كلّ المجالات، وضمان منظومة تأمين صحّي متطوّرة للجميع، وتوفير سلع ذات جودة مقبولة، بينما «النقد الدولي» يضغط على دولة مِن مِثل مصر لتسييل ما لديها بالفعل من إمكانات جزئية وتراكُم للقيمة والخبرات، بالمعنى المادّي. وهكذا، لن تُجاوز رؤيته لصحّة المصريين الأمنيات الطيّبة، مع توجيه وتشجيع على طرح أجزاء من قطاع الصحّة النظامي على القطاع الخاص، الذي «لا يأتي» عادةً كما أسلفنا، ولن يُلقي بالاً لهذه الخدمة المستحَقّة للإنسان، قدْر احتسابه للفوائد.

عملت الدولة على التحكّم باستيراد وتوزيع وإنتاج عدد من السلع الاستراتيجية وفق تصوّرها (أ ف ب)

«اللفياثان» المصري: هكذا هُندست دولة السيسي

عبد الرحمن عادل *

«اللفياثان» هو عنوان الكتاب الأشهر للفيلسوف الإنكليزي، توماس هوبز (1588-1679). واللفياثان، كائن بحري خرافي، له رأس تنّين، ويَرد ذكره مرّات عدّة في الكتاب المقدّس. أمّا هوبز، فيَستعمله ليُصوّر سلطة الحاكم أو الدولة التي يَستبدل بها الناس، ضمن عقد اجتماعي جديد، سلطة الدين أو اللاهوت. وقد تطوّرت نظرية هوبز هذه في الفكر السياسي الغربي، ونَتج منها «العقْد الاجتماعي» بين الدولة والمجتمع، والذي يتنازل بموجبه الأخير عن بعض حريّته للدولة مقابل الأمن والحماية. بدأ «اللفياثان» الحديث في مصر مع محمد علي، الذي أنشأ دولة قاهرة متغلّبة لا ترى المجتمع ندّاً لها، وإنّما خصماً يجب قهره وقمعه واستغلاله، وهي دولة تطوّرت وتضخّمت وامتلكت من وسائل القوّة والنفوذ ما لم يَعرف المجتمع مثله، بل عمدت إلى نزع كلّ عوامل القوّة من الناس واستأثرت بها، منكِرةً على الشعب حقوقه، ومتجاهلةً أن للسلطة حدوداً لا يجب أن تتجاوزها في علاقتها بمُواطنيها. كما أضحت أقرب إلى «بقرة مقدّسة» لا يجب أن تُمسّ، وإلّا أصابت الجميعَ لعنة الفوضى وعدم الاستقرار والتفكّك... إلخ. تعرّض هذا اللفياثان لهزّة عنيفة أخلّت بتوازنه في كانون الأول 2011، الأمر الذي جعل بعض الأكاديميين التابعين للدولة يعتبرون ما حدث آنذاك بمثابة كبوة للدولة، فكتبوا عن عودتها مرّة أخرى، وكأن الانتفاضة وضعت المجتمع/ الشعب، لأوّل مرّة في تاريخه، في المقدّمة، والدولة مِن خلفه. ولهذا، فإن أوّل ما اشتملت عليه تلك العودة، هو عملية هندسة اجتماعية شاملة، وإعادة تشكيل للوطن والمُواطن، تضْمن ألّا يتكرّر سيناريو 2011 مرّة أخرى.

معالم الهندسة الاجتماعية الجديدة

استهدفت عملية الهندسة الاجتماعية الجديدة، إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، وإعادة تنظيم وترتيب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بأشكالها كافة، وفي ما يلي أهمّ معالم هذه العملية:

1- موت السياسة: أنهت الدولة كلّ أشكال الحياة السياسية الحقيقية في المجتمع، بداية من التكوينات التي يمكن أن تمثّل الشعب وتعبّر عنه كالأحزاب السياسية، وحتى إبداء الرأي في الشأن السياسي ولو على الصفحات الشخصية لوسائل التواصل الاجتماعي. ولعلّ أحد أبرز الأمثلة على هذا، أنه أُجريت في مصر انتخابات برلمانية في عامَي 2015 و2020، كما أُجريت انتخابات رئاسية في عامَي 2014 و2018، لم تلعب الأحزاب السياسية أيّ دور فيها، فيما أدّت إلى تصعيد عبد الفتاح السيسي، الذي استقال من منصبه العسكري لأجلها، وخاضها ضدّ مرشّحين اختيروا بعناية حتى لا يشكّلوا تهديداً له، وفاز في المرّتَين بحوالي 97% من الأصوات، في ظلّ انخفاض حادّ في إقبال الناخبين. كذلك، يمكن القول إن العقد الاجتماعي الجديد بعد عام 2013، كان ينصّ على التأييد المطلَق للدولة، والتنازل عن الحريات كاملة في مقابل حماية المواطن من الإرهاب المحتمَل (التفويض الذي طلبه السيسي كان بمثابة عرْض العقد الجديد على الشعب). ومن هنا، تبنّت الدولة نموذجاً بالغ الصرامة في التعامل مع المجتمع: فإمّا الانصياع التامّ، أو نزع صفة المواطَنة عن الناس ووضعهم في فضاءات الاستثناء (المعتقلات/ مراكز الاحتجاز السرّية)، ليتحوّل المواطن إلى منبوذ محروم من المواطَنة وأيّ حقوق تترتّب عليها، في إطار حالة طوارئ ممتدّة من عام 2013 حتى عام 2021، تسوّغ للدولة استباحة حياة الناس كيفما تشاء، في سبيل حفظ أمنها واستقرارها لا أمن المجتمع أو استقراره.

2- إعادة التوزيع الديموغرافي للسكّان: يتّضح هذا الهدف بالتحديد في المشاريع العمرانية التي يعمل عليها السيسي منذ تولّيه الحُكم، حيث اشتغلت الدولة على تفكيك الكتلة المُعرَّضة للانفجار في وجهها في أيّ وقت (والمتركّزة في المناطق العشوائية حول قلْب العاصمة القديمة)، بل وعزلها من خلال نقلها إلى المدن السكنية الجديدة، في أزمنة وأمكنة قد لا تستطيع التعايش معها. كما عملت على تفكيك الروابط التي تشكّلت بين هؤلاء الناس منذ عشرات السنين، وهي العلاقات التي سيفقدونها تماماً في المدن الجديدة، التي، وعلى العكس من العشوائيات، تنتظم فيها المباني في شكل صفوف متقابِلة، بما يسهّل تطويقها والسيطرة عليها في وقت قصير وبسرعة كبيرة. ويُضاف إلى هذا، بناء الجسور والكباري والمحاور الجديدة، بصورة غيّرت العمران بالكامل. والملاحَظ، هنا، أن المخطّط العام لبناء كوبري جديد، يحمل الأهمية ذاتها التي يحملها خطّ الحدود؛ فبإمكانه الضمّ والإقصاء، التوحيد أو التقسيم، وخلْق الشعور بالانتماء أو الشعور بالغربة. كما يرتبط بهذه العملية أيضاً، فرضُ أعباء مالية جديدة، تُعيد توسيع الهوّة بين الفقراء والأثرياء، من حيث القدرة على تحمّل الأعباء المالية الناتجة من استخدام المحاور أو الكباري (سواء في الرسوم والبطاقات، أو في غرامات المخالفات). كما أن المستفيد الأوّل من البنى التحتية الحديثة، هو السلطة بالأساس، كونها تسهّل لها إحكام قبضتها على المناطق السكنية، التي مثّلت منذ 11سنة على الأقلّ، منابعَ للتدفّقات البشرية التي شاركت في الانتفاضة، وتُيسّر على القوات الأمنية عمليات الانتشار وغلْق الداخل والمخارج للمناطق الحيوية والميادين والمؤسّسات الهامة، فضلاً عن أنها تمثّل مصدر دخل جديداً بما تفرضه من رسوم ومخالفات. أخيراً، في هذا الموضع، يأتي المشروع الأكبر للدولة المصرية، وهو العاصمة الإدارية الجديدة، التي تقع في الصحراء شرق القاهرة، وتضمّ قصوراً رئاسية ومبانيَ حكومية ومركزاً للأعمال، ويُتوقّع أن تبلغ قدرتها الاستيعابية السكانية ستّة ملايين نسمة.

> الأثر الأكبر لقرارات الدولة وتوجّهاتها الاقتصادية، هو زيادة تركيز الثروة في يد نُخبة صغيرة محدّدة

وتمثّل هذه العاصمة محاولة لنقل مركز السلطة السياسية والاقتصادية بعيداً عن القاهرة ونزعتها الثورية؛ فالانتقال إليها ليس متاحاً للأكثرية من المصريين، ولذا ستكون حكراً على النُخب المصرية الغنية، أو على الأشخاص الأقلّ ميلاً إلى خوض ثورات عنيفة، والذين يُشكّلون حالياً السواد الأعظم للدعم المدني للنظام الحاكم. وبمعنى آخر، يَفصل النظام نفسه جغرافياً عن القاهرة وشوارعها الضيّقة، حيث يواجه صعوبة أكبر في ضبط الأمن، وحيث يمكن لجماهير الفقراء في المدن الإخلال بالعمليات الحكومية عن طريق الإضرابات، أو احتلال المساحات المدينية، أو المواجهة العنيفة مع القوى الأمنية.

3- نهضة اقتصادية مفقرة: يمكن إجمال التحوّلات الاقتصادية التي قادتْها الدولة منذ عام 2013، في أربع نقاط. أولاً: سيطرة المؤسّسة العسكرية على حصّة الأسد من الاقتصاد المصري، واضطلاعها بأغلب المشروعات التي تقوم بها الدولة. ثانياً: اشتغال السلطات، منذ عام 2014، على استبدال الدعم النقدي بالدعم السلعي من ناحية، ومن ناحية أخرى، خفْض تكلفة إجمالي الدعم الموجَّه للغذاء - الذي يتضمّن الخبز والدعم التمويني معاً - في الموازنة العامة؛ والسبب هو أن الدعم السلعي بالنسبة إلى الحكومة يعني أنها مضطرّة لتوفير سلع معيّنة أياً كانت تكلفتها، خاصة أن الكثير منها مستورَد من الخارج، في حين يسمح الدعم النقدي للحكومة بتوقّع سيْر الإنفاق في موازنتها والسيطرة على إنفاقها لعدّة سنوات قادمة، وهذا هو الهدف الأساسي من تحوّلها إليه. ثالثاً: اعتماد «فرْض الرسوم والضرائب» كاستراتيجية أساسية لتنمية مواردها وزيادة دخلها؛ فوفقاً للموازنة العامة 2022/2023، تستهدف الدولة تحصيل 1,168 تريليون جنيه من الضرائب رابعاً: الديون، حيث اعتمد السيسي على الاستدانة كمصدر لتمويل «نهضته الاقتصادية». وبحسب آخر تقارير البنك المركزي، بلغ إجمالي حجم الدين الخارجي المصري 137,9 مليار دولار بنهاية حزيران 2021 (بزيادة قدرها 14,4 مليار دولار عن نهاية حزيران 2020)، وهي قيمة لا تمثّل كلّ أشكال الديون الخارجية، لأن الأرقام الرسمية المصرية تستبعد بعض الأشكال من حساباتها، مثل السندات المحلّية التي يشتريها الأجانب. وقد تنوّعت أشكال تلك الديون؛ فبعضها جاء في صورة قروض من مؤسّسات إقراض دولية أهمّها «صندوق النقد الدولي»، فحصلت مصر على قرضَين من الصندوق خلال الأعوام الستّة الماضية، كان الأوّل في عام 2016 بقيمة 12 مليار دولار، والثاني كان في عام 2020 بقيمة 5,2 مليارات دولار، كما اتّفقت على الثالث في عام 2022، وقامت على إثر الاتفاق بتعويم الجنيه للمرّة الثانية ليصل سعر الدولار حتى لحظة كتابة المقال إلى 24,47 جنيهاً، بالإضافة إلى القروض من الدول الصديقة كدول الخليج، ومؤسّسات التمويل والبنوك الأوروبية. وتَكشف ميزانية عام 2022 أن بند سداد أقساط الديون وفوائدها، يشغل النصيب الأكبر من الإنفاق الحكومي؛ إذ بلغت تكلفة سداد فوائد الديون فقط 690,1 مليار جنيه، أي 33,3% من إجمالي المصروفات، بزيادة قدرها 19% عن العام السابق. أمّا مخصّصات سداد القروض نفسها (أصل الديون)، فقد ارتفعت بنسبة قياسية تتجاوز 62% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 965,5 مليار جنيه.

على أيّ حال، فإن الأثر الأكبر لقرارات الدولة وتَوجّهاتها الاقتصادية، هو زيادة تركيز الثروة في يد نُخبة صغيرة محدّدة - هي التي تعمل مع المؤسّسة العسكرية غالباً -، وإغراق باقي المجتمع في حالة فقر وعوز. وفي ذلك الإطار، نجد أن معدّل الفقر في مصر عام 2020، بلغ نسبة 29,7%، وهو ما يعني أن نحو ثلث الشعب المصري يقع تحت خطّ الفقر، كما بلغ حدّ الفقر المدقع للعام نفسه نسبة 4,5%، والمقصود به غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

ماذا بعد؟

تُنبئ عملية الهندسة الاجتماعية، بأبعادها المذكورة كافة، بحالة من التحوّل الكامل للمجتمع المصري، وانسداد الأفقَين السياسي والاقتصادي. فبالنسبة إلى عملية إعادة التوزيع والتموضع الجغرافي، فهي تعكس إعادة هندسة التركيبة الاجتماعية للمناطق الفقيرة تحت ذريعة تطوير الأحياء العشوائية وتحسين المساكن غير الآمنة، كما تعكس محاولة عزل نخبة معيّنة صغيرة وضيّقة في فضاء مديني جديد (العاصمة الإدارية) لتأمينها ضدّ أيّ مخاطر ممكنة في المستقبل.

وأمّا الوضع السياسي، فلا تشي المؤشّرات الحالية بأيّ إمكانات لتحسّنه أو انفتاحه؛ فمقولة موت السياسة هي مقولة مُحقَّقة تماماً. وما حدث أخيراً من إفراجات عن بعض المعتقَلين السياسيين تحت إطار ما سُمّي «المصالحة الوطنية»، لا يعدو أن يكون غشّاً سياسياً رخيصاً؛ إذ إن الفترة ذاتها شهدت اعتقالات لأعداد أكبر بكثير من المفرَج عنهم. هذا فضلاً عن أن مسألة الإفراج عن المعتقَلين، لا تعني أيّ عودة لحياة سياسية في أيّ حال من الأحوال. وأخيراً، فإنه في ظلّ الوضع الاقتصادي الحالي، حيث تتوجّه الدولة إلى مزيد من الاستدانة خارجياً وداخلياً، فإن أيّ أزمة اقتصادية عالمية قد تؤثّر بشكل كارثي على الاقتصاد المصري وقدرة مصر على الالتزام بسداد ديونها، كما أن الاستمرار في ذلك المسار لا ينبئ بأيّ تحسّن على المديَين المتوسّط أو الطويل.

* باحث في العلوم السياسية والاجتماعية

تركيا

لم يكن ليَخطر في بال أكثر المتشائمين، أن يستنسخ الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، تجربته المريرة إبّان عزْله وحبْسه أيّام كان رئيساً لبلدية اسطنبول، مع الرئيس الحالي لهذه البلدية، أكرم إمام أوغلو. الذي يمثّل المرشّح (المحتمَل) الأوفر حظّاً لهزيمته في الانتخابات الرئاسية. لهذا السبب تحديداً يبدو توقيت محاكمة إمام أوغلو، وعزْله، سياسيّاً بامتياز، كون إبعاده يزيل عقبة أخرى من طريق الرئيس الطامح إلى العودة المظفرة، فيما لا تزال استطلاعات الرأي تعاكس أهواءه. لكن إجراءً كذاك، وفي حال الإدانة المتوقّعة لإمام أوغلو بتهمة «إهانة» «اللجنة العليا للانتخابات» نظراً إلى ولاء القضاء لإردوغان، يمكن أن يأتي بنتائج عكسية تصبّ هي الأخرى في مصلحة المعارضة

إردوغان يزيح أكرم إمام أوغلو «هذه الأغنية لن تنتهي هنا»

محمد نور الدين

«هذه الأغنية لن تنتهي هنا»؛ كان هذا الاقتباس عنواناً لألبوم تضمّن سبع قصائد وأغانٍ مختلفة جمعها، في آذار عام 1999، رئيس بلدية اسطنبول آنذاك، رجب طيب إردوغان، عندما حكمت محكمة تركية بسجْنه وعزْله من منصبه ومنْعه من ممارسة الحياة السياسية. على أن الرجل تجاوز محنته في ما بعد، وأسّس، في منتصف آب 2001، حزب «العدالة والتنمية» الذي تزعّمه، ليبدأ، اعتباراً من عام 2003، مرحلة لا تزال مستمرّة من حُكْمه البلاد منفرداً. ولعلّ هذه المحنة لن تُمحى من ذهن الرئيس القلق على مستقبل زعامته، فهو أبى إلّا أن يذيق الكاس المرّة التي تجرّعها في ما مضى، على يد جلاوزة النظام البائد، لمنافس تُظهر الأرقام أنه أكثر مَن يشكّل تهديداً لعرْشه، رئيس بلدية اسطنبول، أكرم إمام أوغلو، مع تحوُّل المعركة على الرئاسة إلى معركة حياة أو موت بالنسبة إلى إردوغان.

فاستطلاعات الرأي لا تمنح الأخير فرصة للفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة، في حال توحّد المعارضة حول مرشّح مشترك، يؤيّده الأكراد، وفقاً للاستطلاعات أيضاً، أعلى، في حال اختيار ترشيح أكرم إمام أوغلو. وللظفر بهذه الحرب، بدأ إردوغان استخدام كل أنواع السلاح المحرّم والمتاح في الخارج كما في الداخل. فمن أجل استقطاب الأموال للتخفيف من حدّة الأزمة الاقتصادية الخانقة، سلّم - مثلاً - ملفّ جمال خاشقجي القضائي بكامله للسعودية، وسحب كل التهم الموجّهة ضدّ الإمارات بضلوعها في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، وتَصالح مع إسرائيل، حتى إنه لمْنع تصويتهم لمرشّحها. كذلك، ذهب إلى العلويين مغدقاً الوعود بأن تتكفّل الدولة بمصاريف المياه والكهرباء في أماكن عبادتهم (بيوت الجمع)، وسط سخط علوي خلفيته رفْض إردوغان الاعتراف بهم كمعتقد وهوية، وهو أصل المطالب العلوية.

الشعوب الديموقراطي» من خلال تصفية معظم رؤساء البلديات الأكراد المنتخَبين، وتعيين موالين له بدلاً منهم، ومن ثمّ رمي قادتهم في السجن، وفي مقدّمهم رئيس الحزب، صلاح الدين ديميرطاش. كما بدأ حرباً مفتوحة على قيادات «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق، زاد عليها التهديد بعملية عسكرية واسعة في سوريا تُظهره بمظهر البطل القومي، علّ ذلك يعوّض بعضاً من شعبيته المتآكلة. وأكثر من ذلك، ومن بعد رميه العصا في وجه الأكراد، رمى لهم جزرة التعاون، متأمّلاً أن يأخذ بالحسنى والوعود التي تُغدق عليهم منذ عشرين سنة، ما يمكن أن يكون إسفيناً يدقّه بينهم وبين المعارضة لمنْع تصويتهم لمرشّحها. كذلك، ذهب إلى العلويين مغدقاً الوعود بأن تتكفّل الدولة بمصاريف المياه والكهرباء في أماكن عبادتهم (بيوت الجمع)، وسط سخط علوي خلفيته رفْض إردوغان الاعتراف بهم كمعتقد وهوية، وهو أصل المطالب العلوية.

وكانت المفاجأة أن المعارضة التقت، منذ أقلّ من سنة، من أجل التعاون لتشكيل جبهة مشتركة ضدّ إردوغان، وشريكه حزب «الحركة القومية» اليميني المتطرّف الذي من دون أصواته، ولو القليلة (8%-10%) لَما ربح إردوغان انتخابات الرئاسة، ولا الغالبية المطلقة في البرلمان، ولا العديد من البلديات. ويتشكّل التحالف المعارض من أحزاب: «الشعب الجمهوري»، «الجيّد»، «المستقبل»، «الديموقراطية والتقدّم»، «الديموقراطي» و«السعادة»، في ما يعرف بـ«لقاء الستّة» أو «طاولة الستة» أو «الطاولة السداسية»، والذين اتفقوا جميعاً على أن يدعموا مرشّحاً واحداً للرئاسة. وأظهرت استطلاعات الرأي أن أكرم إمام أوغلو، عضو «الشعب الجمهوري»، هو الأوفر حظاً من بين المرشحين لهزيمة إردوغان، متقدّماً على رئيس بلدية أنقرة منصور ياواش، وزعيم «الشعب الجمهوري» نفسه كمال كيليتشدار أوغلو. وكان إمام أوغلو قد فاز برئاسة بلدية اسطنبول، في انتخابات 31 آذار 2019، وبفارق بلغ 30 ألف صوت، وبنسبة لا تزيد على 1%. لكن إردوغان الذي عزّت عليه خسارة البلدية الأولى في تركيا، بعدما كانت سبب صعوده السياسي، ضغط على «اللجنة العليا للانتخابات» لإعادة الفرز، فكان له ما أراد، وإنْ لم تتغيّر النتيجة. ولكن الخسارة كانت لإردوغان الذي ضغط من جديد، لتلغي اللجنة انتخابات اسطنبول برمّتها، وتدعو إلى إجراء انتخابات جديدة في 24 حزيران. غير أن النتيجة جاءت صادمة لإردوغان الذي خسر مرشّحه القوي بن علي يلدريم مجدّداً، لكن هذه المرّة بفارق تاريخي بلغ 800 ألف صوت.

تحوّل القضاء التركي، بكامله مؤسّساته، بعد عام 2018، إلى العوبة بيد رئيس الجمهورية (أ ف ب)

وشكّلت انتخابات اسطنبول مناسبة لظهور وجه علماني جديد يحظى بقبول الغالبيّة، ولكن إردوغان وجد فيه منافساً أوّل وخطراً كبيراً عليه في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى بعد خمس سنوات. كان كل شي هادئاً وطبيعياً عندما أطلق الرئيس التركي أولى رصاصاته ضدّ منافسه المحتمَل. فقد قرّرت محكمة الجزاء الأصلية السابعة في اسطنبول، في أولى خطوات «الانقلاب القضائي»، إقامة دعوى على إمام أوغلو، متّهمة إيّاه بـ«إهانتها» في نيسان 2019، في أعقاب قرار إعادة الانتخابات البلدية في اسطنبول، حين اعتبر أن أعضاءها يتّسمون بـ«الغباء»، علماً أن إمام أوغلو قال ذلك ردّاً على وزير الداخلية، سليمان صويلو، الذي اتهم منتقدي اللجنة العليا بـ«الغباء». وانتظرت اللجنة حتى قبل يومين، لتتقدّم بشكوى ضدّ إمام أوغلو بتهمة تحقيرها، فيما بقي صويلو حراً طليقاً، على رغم أنه هو مَن بادر إلى استخدام هذه العبارة.

في هذا الوقت، تتّجه الأنظار إلى المسار القضائي للقضيّة، والذي يبدو من العبث الرهان عليه. فالقضاء التركي، بكامل مؤسّساته، تحوّل، بعد عام 2018 - مع بدء العمل بالنظام الرئاسي الجديد -، إلى العوبة بيد رئيس الجمهورية. وصار واضحاً أن المطلوب هو شيء واحد، وهو منع إمام أوغلو من الترشّح للرئاسة، وإربالك «لقاء الستة»، وخصوصاً أن الحُكم بسجنه سنتين وسبعة أشهر ونصف شهر سيفضي تلقائياً إلى حرمانه من مزاولة حقوقه السياسية، ومنها أيضاً عزْله من منصبه. على أن ذلك يبقى رهن محكمتَي التمييز (في حال الاستئناف) والعليا، وأمامهما الوقت الكافي وغير المحدود لاتخاذ القرار النهائي. وإلى حينه، سيواصل إمام أوغلو عمله وحقوقه كالمعتاد، غير أن المعارضة وقعت حتماً في فخّ إردوغان وقضائه، ولا سيما أن القرار القضائي النهائي قد يصدر عشيّة الانتخابات الرئاسية. وفي حال كان إمام أوغلو هو المرشّح، فسيسقط ترشيحه ويفوز إردوغان بما يشبه التزكية. من هنا، لن تغامر المعارضة بترشيح رئيس بلدية اسطنبول، وستذهب إلى مرشّح آخر يُحتمل أن يكون كمال كيليتشدار أوغلو نفسه، أو منصور ياواش، أو

> تتّجه الأنظار إلى المسار القضائي للقضيّة، والذي يبدو من العبث الرهان عليه

شخصيّة أخرى، علماً أنها تراهن على أن يُحدث قرار المحكمة نتيجة عكسية تقوّي أكثر وضع مرشّحها أيّاً كان اسمه، وتضعف تالياً حظوظ إردوغان أكثر.

لم يمرّ قرار المحكمة مرور الكرام على المعارضة التي التقى زعماؤها الستة مع إمام أوغلو في مهرجان تحدٍّ ضخم نُظّم بعد ظهر يوم أمس أمام بلدية اسطنبول في منطقة سراج خانه، وحضره عشرات الآلاف. وتحدّث في اللقاء، إمام أوغلو والزعماء الستة، متعهّدين بـ«مواجهة الانقلاب الجديد والدفاع عن الديموقراطية وإسقاط نظام استبداد الفرد الواحد». ولعلّ التوصيف الأكثر دقّة جاء على لسان زعيمة «الحزب الجيّد»، مرال آقشينير، من أن تركيا تحوّلت إلى «إمبراطورية للخوف»، فيما دعا رئيس الجمهورية السابق، عبد الله غول، الأمّة إلى «تصحيح هذه الخطأ المخجل». أما زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كيليتشدار أوغلو، فرأى أن التعليمات جاءت مباشرة من إردوغان، وأن على المحكمة أن تبرّئ إمام أوغلو. ووفق الكاتبة برين سونميز، فإن قرار المحكمة ليس عقاباً لإمام أوغلو فحسب، بل لكلّ الناخبين، كونه يعكس استمراراً لذهنية 28 شباط 1998، حين استُهدف الإسلاميون، الذين باتوا يستخدمون التكتيك نفسه لاستهداف خصومهم. وانتقد الوزير السابق وأحد الأسماء البارزة في حزب «العدالة والتنمية»، حسين تشيليك، قرار المحكمة، واصفاً إيّاه بـ«السيئ جدّاً للسلطة». وبأنه «سيعزّز وحدة المعارضة». أمّا الزعيم البارز سابقاً في «العدالة والتنمية»، رئيس البرلمان السابق بولنت أرينتش، فرأى أن القرار «مخجل ومحبط ويكسر سمعة القضاء»، داعياً المحكمة العليا إلى تصحيح الوضع فوراً. وقال إن «مثل هذا الحكم لن يساعد سوى على تقوية ملفّ المرشّح المنافس لإردوغان». كذلك، حفلت الصحافة بنشر صور لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم، وهو مهدي قومشو، مع نواب وأعضاء في حزب «العدالة والتنمية» في مناسبات مختلفة. ولعلّ أبرز التعليقات الخارجية جاءت على لسان الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي رأى أن القرار «يتعارض مع الحريات والحقوق الأساسية وسيادة القانون»، فيما وصفته وزارة خارجية الولايات المتحدة بأنه «مخيّب للآمال ومقلق للغاية».

ويمكن هذا القرار أن يجرّ البلاد نحو مزيد من التوتّر السياسي والفوضى العامة والأمنية وتردّي الوضع الاقتصادي، وهو ينبئ بأن الأشهر الفاصلة عن الانتخابات الرئاسية ستكون ساخنة في انتظار الفصل الحاسم، فيما السؤال لم يَعُد يتمحور حول ما إذا كان إردوغان سيكسب الانتخابات أو لا، بل ما إذا كانت الانتخابات ستجرى أصلاً في موعدها؟

تقرير

فضيحة «قطر غيت»: حرّاس «القِيم» الأوروبية على حقيقتهم

استمرّت مفاعيل فضيحة الرشاوى القطرية التي هزّت سُمعة البرلمان الأوروبي في الأسابيع الماضية. بعدما نفّذت الشرطة البلجيكية والإيطالية واليونانية مزيداً من عمليات الدهم والتفتيش، والتي شملت منازل ومكاتب وفنادق يقيم فيها مشرّعون أوروبيون أو مساعدوهم أو أقاربهم. أسفرت عن إلقاء القبض على عدد منهم، بمَن فيهم إحدى نائبات رئيسة البرلمان، بتهمة الحصول على أموال وهدايا ثمينة وخدمات لدعْم موقف قطر في المداولات البرلمانية. والانخراط في حملة لتبييض سمعة الإمارة الصغيرة عشيّة استضافتها المونديال. وفيما جرى تعليق التصويت أو تجميد العمل باتفاقات للاتحاد الأوروبي مع الدوحة. أثارت أصداء «قطر غيت» ردود فعل ساخطة من بعض كبار القادة الأوروبيين. ووقف المراقبين، باضرار فادحة لمصداقية الهيئة التشريعية. وافقدتْها سلطتها الأخلاقية كـ «حارسة» للقيم الأوروبية المزعومة

لندن - سعيد محمد

لا يكاد المواطنون الأوروبيون يصدّقون كيف أن العديد من المشرّعين - الحاليّين والسابقين - الذين يجتمعون في ما يسمّى البرلمان الأوروبي لصياغة شكْل حياتهم ومستقبلهم، ليسوا سوى عصابة مرتشين عديمي الأخلاق، تلقّوا رشاوى نقدية ومجوهرات ثمينة وساعات باهظة الثمن وعطلات فاخرة، في مقابل دعْمهم موقف الحكومة القطرية في مداولات البرلمان، وانخراطهم في حملة علاقات عامة لتبييض سمعة الإمارة التي تضرّرت عشيّة استضافتها مباريات كأس العالم لكرة القدم. وكانت مصادر متقاطعة كشفت عن مقتل أعداد من العمّال في ظروف مشبوهة أثناء تنفيذ الإنشاءات المرتبطة بالمونديال، لينضمّ ذلك إلى تهم تتعلّق بالفساد، والتجاوزات في ملفّات حقوق الإنسان، ودعْم الإرهاب. ويمثّل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويُنتخَب أعضاؤه الـ750 مباشرةً من قِبَل مواطني الدول الـ27 التي يضمّها التكتّل.

وفي ما بدا أشبه بمسلسل بوليسي باهت مستمرّ منذ أسبوع، تابع الأوروبيون تحرّكات الشرطة في غير مدينة أوروبية لتنفيذ أوامر تفتيش لمنازل ومكاتب عدد من المشرّعين ومساعديهم وأقاربهم. وقبْض الشرطة على والد إيفا كايلي، عضوة البرلمان عن الحزب «الاشتراكي» اليوناني، وإحدى نائبات رئيسة البرلمان الأوروبي، بينما كان يحاول الفرار من فندق سوفيتيل في بروكسل، وفي حوزته حقيبة محشوّة بالمال - قُدّرت محتوياتها بـ600 ألف يورو -. وعُلم أيضاً أن السلطات البلجيكية صادرت، إلى الآن، ما تزيد قيمته على المليون يورو نقداً، إلى جانب كمّية من المجوهرات الثمينة والساعات الباهظة الثمن. واتُّهم عضو البرلمان الأوروبي السابق، الاشتراكي الإيطالي بييرانتونيو بانزيري، بالفساد - وهو للمفارقة رئيس جمعيّة غير حكومية لمكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضدّ الإنسانية -، وصادرت الشرطة البلجيكية 600 ألف يورو نقداً من منزله، كما تبيّن أنه كان اصطحب عائلته في رحلة فاخرة كلّفت 100 ألف يورو سدّدتها السلطات القطرية، فيما احتجزت السلطات الإيطالية زوجته وابنته في بيرغامو بناءً على مذكّرة اعتقال أوروبية. وأُلقي القبض على كايلي، وزوجها فرانشيسكو جيورجي، الذي كان يعمل لدى بانزيري، وصادرت الشرطة البلجيكية 150 ألف يورو أخرى من منزلهما، تضاف إلى المبلغ الذي حاول والدها الفرار به، فيما أعفيت هي من مسؤولياتها عليها التهديد بعملية عسكرية واسعة في سوريا تُظهره بمظهر البطل القومي، علّ ذلك يعوّض بعضاً من شعبيته المتآكلة. وأكثر من ذلك، ومن بعد رميه العصا في وجه الأكراد، رمى لهم جزرة التعاون، متأمّلاً أن يأخذ بالحسنى والوعود التي تُغدق عليهم منذ عشرين سنة، ما يمكن أن يكون إسفيناً يدقّه بينهم وبين المعارضة لمنْع تصويتهم لمرشّحها. كذلك، ذهب إلى العلويين مغدقاً الوعود بأن تتكفّل الدولة بمصاريف المياه والكهرباء في أماكن عبادتهم (بيوت الجمع)، وسط سخط علوي خلفيته رفْض إردوغان الاعتراف بهم كمعتقد وهوية، وهو أصل المطالب العلوية.

وفي أثينا، أمر رئيس هيئة مكافحة غسل الأموال اليونانية بتجميد أصول كايلي المالية وأصول شركائها، بعدما تبيّن أنها سجّلت، قبل أسبوعين، شركة عقارية باسمها بالشراكة مع زوجها. ولم يُعرف بعد ما إذا كانت تلك الشركة واجهة لتبييض الأموال، لكنّها افتُتحت مقرّاً فارهاً لها في حيّ راقٍ في العاصمة اليونانية. ومثّل أربعة أشخاص على الأقلّ أمام قاضٍ في بروكسل بتهم تتعلّق بالمشاركة في منظّمة إجرامية وغسل الأموال والفساد»، فيما تلاحق السلطات 10 آخرين، من بينهم الأمين العام لـ«الاتحاد الدولي لنقابات العمال» لوكا فيسينتيني، والأمين العام لمنظّمة «لا سلام دون عدالة» غير الحكومية نيكولو فيغا تالامانكا، وعدد من الموظّفين في البرلمان الأوروبي، كما جرى تفتيش عدّة منازل ومكاتب لنواب ومساعدين برلمانيين ومستشارين، ومنها منزل البلجيكي مارك تارابيلا، عضو البرلمان الأوروبي ونائب رئيس وفد البرلمان للعلاقات مع دول الخليج العربي. وقال مكتب المدعي العام الاتحادي في بلجيكا إنه يشتبه في أن «أطرافاً ثالثة في مناصب سياسية و/ أو استراتيجية داخل البرلمان الأوروبي حصلت على مبالغ كبيرة من المال أو عُرضت عليها هدايا كبيرة للتأثير على قرارات البرلمان».

ونقلت الصحف عن مشرّعين وموظّفين في الاتحاد الأوروبي فضْل أغلبهم عدم الكشف عن أسمائهم، قولهم إن مسؤولين قطريين في بروكسل سعوا، خلال الفترة التي سبقت كأس العالم، إلى تخفيف الانتقادات التي تعرّضت لها الإمارة على خلفية الضحايا من العمّال؟ والسجلّ المُقلق لحقوق الإنسان فيها، ودعْمها الإرهاب، وذلك عبر حملة مكثّفة استهدفت أعضاء البرلمان الأوروبي، وشملت دعوات لتناول العشاء في مطاعم فاخرة، ورحلات مدفوعة التكاليف، وتذاكر لحضور مباريات كأس العالم. وقد سجّل عدد قليل من المشرّعين حصولهم على هدايا من قطر، ومنهم نائبة صرّحت بأنها تلقّت زجاجة عطر فاخرة، لكنّه من الجلي أن كثيرين لم يفعلوا ذلك، على رغم أن القانون يُلزم النواب بالامتناع عن تلقّي هدايا تزيد قيمتها على 150 يورو، مع ضرورة التصريح عن أيّ هديّة أو دعوة لحضور مناسبات ترتبط بعملهم. وأدّت الفضيحة بالفعل إلى استقالات رسميّة من قِبَل عدد من نواب «الكتلة الاشتراكية» في البرلمان، التي تنتمي إليها كايلي، وغُلق العمل بـ«لجنة الصداقة البرلمانية» بين الاتحاد الأوروبي وقطر، كما تقرّر إرجاء التصويت على مشروع كان يُفترض إقراره لمنْح المواطنين القطريين إمكانية السفر إلى دول الاتحاد من دون تأشيرة. ويبدو كذلك أن اتفاقيّة أجواء مفتوحة تمّ إقرارها أخيراً مع الخطوط القطرية، جُمّدت، وستكون موضع إعادة نظر خشية أن تكون الرشاوى التي دُفعت قد أثّرت على مواقف النواب لدى التصويت. وكانت هذه الاتفاقية التي تفاوضت عليها «لجنة النقل» في البرلمان، موضع انتقاد عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد، والتي رأت أنها مجحفة، وتَميل بشكل غير عادل لمصلحة قطر. ومن المتوقّع الكشف عن المزيد من حالات قبول الرشوة بالنظر إلى أن هواتف كثير من المشتبه فيهم وُضعت تحت المراقبة منذ عدّة أشهر، في إطار تحقيق يقوده القاضي البلجيكي، ميشيل كلير.

عنر قادة بارزون من عدد من دول الاتحاد الأوروبي عن صدمتهم جراء فضيحة «قطر غيت» (أ ف ب)

من جهتهم، عبّر قادة بارزون من عدد من دول الاتحاد الأوروبي عن صدمتهم جرّاء فضيحة «قطر غيت»، وأشاروا إلى تعاظم الشكوك حول «مصداقية» التكتّل بسببها، وطالبوا بإجراء تحقيق كامل وشفّاف. ووصفت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، ما جرى الكشف عنه بأنّه «أمر لا يُصدّق، ويجب توضيحه الآن من دون استثناءات، مع التنفيذ الصارم للقانون». ونُقل عن رئيسة المفوضية الأوروبية (أي حكومة الاتحاد الأوروبي)، أورسولا فون دير لايين، قولها إن «المزاعم بأن قطر تسعى إلى شراء نفوذ في المجلس تثير قلقاً بالغاً، وتقوّض ثقة المواطنين في مؤسّسات الاتحاد الأوروبي». بدوره، انتقد رئيس الوزراء البلجيكي، الكسندر دي كرو، المؤسّسات الأوروبية، مشيراً إلى أن «العدالة البلجيكية اضطرّت لعمل ما قصّر البرلمان الأوروبي عن عمله». وقال زعيم مجموعة النوّاب الاشتراكيين في البرلمان الأوروبي، إيراتكس غارسيا بيريز: «اليوم هو يوم أسود مظلم للمؤسسات الأوروبية». وقد استغرب البعض سفر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى الدوحة، في قلْب هذه العاصفة، بحجّة متابعة مباراة الفريق الفرنسي مع المغرب. ولا يَستبعد المطلعون أن تطاول الفضيحة مشرّعين فرنسيين، خصوصاً أن لحكومة بلادهم علاقة خاصّة ومثيرة للجدل، منذ عقود، مع الدوحة في مجالات تشمل الأمن والطاقة والثقافة والعقارات، وهو ما ينطبق أيضاً على بريطانيا التي لم تُعَد، مع ذلك، عضواً في الاتحاد الأوروبي. على أن أقوى الانتقادات جاءت من طرف الرئيس الهنغاري، فيكتور أوربان، الذي كتب على «تويتر»: «البرلمان الأوروبي الفاسد، هو من يتّهم هنغاريا بالفساد».

> دعاية بعض النواب الأوروبيين المستمرّة لقطر ودفاعهم المستميت عنها، أثارا الارتياب

ومن المعروف أن أعضاء البرلمان الأوروبي يتقاضون رواتب محترمة، ويحصلون على بدلات سخيّة. لكن دعاية بعضهم المستمرّة لقطر ودفاعهم المستميت عنها، أثارا الارتياب، لا سيما في حالة كايلي التي دافعت بحرارة عن سجلّ قطر في مجال حقوق الإنسان خلال مداولات البرلمان الشهر الماضي، وأشادت بالإمارة باعتبارها «رائدة في مجال حقوق العمّال»، متّهمةً البعض في الهيئة بممارسة التمييز ضدّ هذه الدولة. كما أن نقابياً بارزاً كان، من بين جميع الناس، الأكثر إعجاباً علنيّاً بجودة قوانين العمل القطرية. لكن الإمارة، مع ذلك، رفضت أيّ مزاعم بسوء السلوك، ونفى مسؤول في ممثلية الدولة الخليجية الثرية التي كان أميرها، تميم، وزّع، قبل أيّام، جوائز (عالمية) لـ«الشفافية ومكافحة الفساد»، «أيّ ارتباط للحكومة القطرية بالمزاعم المبالَغ فيها والمضلّلة بشكل خطير».

العالم | تقرير

تعكس تصريحات إردوغان الجديدة حالة الاستعصاء التي وصلت إليها العملية العسكرية ضدّ «قسد» (أ ف ب)

أردوغان يطلب لقاء الأسد: فلنسرّع خطوات التطبيع

لم تكد تنخفض وتيرة التهديدات التركية بشنّ عملية عسكرية برّية ضدّ «قسد»، حتى عاد رجب طيب أردوغان إلى طرْق باب دمشق بحثاً عن «آلية لتسريع الديبلوماسية». وإذ بدا أردوغان هذه المرّة أكثر صراحة ووضوحاً، طالباً بشكل مباشر لقاء نظيره السوري بشار الأسد، ومحدّداً عنوانين رئيسين للتعاون، هما: إبعاد القوى الكردية عن الحدود، وتسريع وتيرة إعادة اللاجئين السوريين. فإن تطوّر مسار المصالحة بين البلدَين يبقى رهْناً بما سيستقرّ عليه موقف الحكومة السورية، على رغم أن الإشارات الآتية من موسكو، وأحدثها اقتراح الأخيرة عقْد مؤتمر لمكافحة الإرهاب بمشاركة السوريين والأتراك، تشي بأن تلك المصالحة لم تَعُد مستحيلة

علاء حلبي

على عكْس التصريحات السابقة الخجولة التي أدلى بها مسؤولون أتراك، وعلى رأسهم الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه، حول انفتاح أنقرة على اتّخاذ خطوات تُقارب مع دمشق، خرج الرئيس التركي، هذه المرّة، بتصريحات مباشرة، كاشفاً عن عرْض قدّمه إلى نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، لبدء سلسلة من الاجتماعات بين تركيا وروسيا وسوريا، بهذا الخصوص. أردوغان الذي بدا أمس أكثر تحديداً في حديثه، شرح بشكل مقتضب معالم الخطوات التي يرغب في تنفيذها، والتي تبدأ برفع وتيرة اللقاءات الأمنية، والارتقاء بها إلى مرحلة اللقاء بين وزيرَي دفاع البلدَين ووزيرَي خارجيتيهما، تمهيداً للقاء مباشر يجمعه مع الرئيس السوري، بشار الأسد، لمناقشة القضايا الخلافية وتجاوُزها، مؤكداً أن عرْضه ذاك لقي قبولاً من بوتين. وشدّد أردوغان، الذي أدلى بهذه التصريحات إلى الصحافيين خلال عودته من تركمانستان، على ضرورة التعجيل في اللقاء مع الأسد بهدف «محاربة التنظيمات الإرهابية الموجودة في سوريا، بخاصة الموجودة في الشمال السوري، والتي تهدّد وتستفزّ بلدنا من هناك» (في إشارة إلى قوات سوريا الديموقراطية - قسد)، واصفاً هذه المسألة بأنها «مشكلة يجب التعامل معها بشكل عاجل».

وفي وقت تعكس تصريحات أردوغان الجديدة، حالة الاستعصاء التي وصل إليها مشروع العملية العسكرية البرّية ضدّ «قسد»، في ظلّ «الفيتو» الأميركي المفروض عليها في بعض المناطق، وتواصل الوساطة الروسية بشأنها في مناطق أخرى، فإنها تأتي في توقيت حسّاس بالنسبة للرئيس التركي، الذي يخوض انتخابات رئاسية حاسمة خلال بضعة شهور، يشكّل الملفّ السوري عنصر حسم هامّاً فيها، وسط منافسة تبدو محتدمة هذه المرّة. وخاضت أنقرة، خلال الشهور الماضية، بضع محاولات، بوساطة روسية وإيرانية، للتطبيع مع دمشق، عبر سلسلة لقاءات أمنية لم تُنتج منها أيّ تغييرات حقيقية على الأرض - باستثناء بعض الخطوات الخجولة بين الطرفَين عبر تجهيز معابر دائمة لإعادة اللاجئين وفتْح باب المصالحة في إدلب -، في ظلّ إصرار الحكومة السورية على تجهيز أرضية واضحة لهذا التطبيع، تربط الأقوال بالأفعال، وتُبعد الملفّ عن فضاء الدعاية الانتخابية التركية. ويأتي على رأس ما تشترطه دمشق انسحاب الجيش التركي من الشمال السوري، ووقْف دعمه للفصائل المعارضة، في وقت تَعتبر تركيا أن هذه الخطوات لا يمكن تنفيذها بشكل مباشر، بل تحتاج إلى خطة متدرّجة ومزمّنة.

وبالتوازي مع تصريحات أردوغان، أعلن رئيس الدوما الروسي، فياتشيسلاف فولودين، خلال مؤتمر صحافي مع رئيس البرلمان التركي، مصطفى شنطوب، في أنقرة، في ختام زيارة أجراها الأوّل إلى تركيا والتقى خلالها أردوغان، استعداد بلاده لعقْد مؤتمر لمكافحة الإرهاب يضمّ دمشق وأنقرة، إلى جانب عواصم عدّة من بينها طهران وبكين. ويبدو هذا الطرح مرتبطاً بالعمل الروسي الحثيث لدفع التقارب بين سوريا وتركيا، إذ يمكن لمؤتمر من النوع المذكور أن يوفّر منصّة ملائمة لإجراء لقاءات دبلوماسية على مستويات رفيعة، ومناقشة الملفّات العالقة بشكل مباشر. بدوره، عقد السفير السوري في موسكو، بشار الجعفري، لقاءً مع ميخائيل بوغدانوف، الممثّل الخاص للرئيس الروسي لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط، ونائب وزير الخارجية الروسي، من دون أن تتسرّب أيّ معلومات حول فحوى الاجتماع، فيما اكتفى بنشر «خطوط عريضة» لِما ناقشه الطرفان. وربط مراقبون، في وقت سابق، بين تعيين الجعفري الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية في سوريا، سفيراً في موسكو، وملفّ العلاقات السورية - التركية والمفاوضات التي تعمل روسيا على تسريع وتيرتها وبالعودة إلى تصريحات أردوغان الجديدة، بدا لافتاً حرص الرئيس التركي على الردّ بشكل غير مباشر على واشنطن، خلال تعليقه على تصريحات المبعوث الأميركي السابق إلى سوريا، جيمس جيفري، الذي قال في وقت سابق إن «الولايات المتحدة لا ترى أن عملية الحوار مع دمشق سيكون لها تأثير إيجابي». إذ قال أردوغان إنه لا يتلقّى التعليمات من أحد، مُذكّراً بلقائه الرئيس المصري في قطر أخيراً، واعتبر أن «العامل الحاسم في الخطوات التي سنتّخذها بخصوص سوريا ستكون مصالحنا الوطنية، والحفاظ على المنطقة الآمنة التي نسعى إليها ضمن التدابير التي نتّخذها ضدّ التنظيمات الإرهابية»، التي تتّهم تركيا، الولايات المتحدة، بدعمها عبر شتّى الوسائل. وتناوَل أردوغان ملفّ النفط باستفاضة أيضاً، مشيراً إلى رغبة بلاده التي أعلن عنها سابقاً، في أن تعود الحقول إلى سيطرة دمشق، ما يعني إصرار أنقرة على خروج واشنطن من سوريا، وهو ما من شأنه تعزيز الأرضية المشتركة التي تبني عليها موسكو خطوات التقارب بين صديقتيها.

وبالإضافة إلى دلالاتها في سياق الانتخابات الرئاسية التركية المنتظرة، تأتي تصريحات أردوغان بالتزامن مع اقتراب انتهاء مفاعيل القرار الأممي حول آلية إدخال المساعدات إلى سوريا، والتي تمكّنت روسيا من ربْطها بتقديم دعم لمشاريع «التعافي المبكر»، مقابل السماح بإدخال بعض الدفعات عبر الحدود (من تركيا عبر معبر باب الهوى)، إلى جانب إدخال البقيّة عبر خطوط التماس (من دمشق إلى الشمال السوري). وتتطلّع تركيا، في ظلّ الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي ترزح تحتها، وتدنّي مستويات المعيشة في الشمال السوري، إلى تمديد هذه الآلية، تجنّباً لاضطرابات واجهتْها سابقاً ولا ترغب في تكرارها.

> شدّد أردوغان على ضرورة تسريع وتيرة اللقاء مع الأسد بهدف «محاربة التنظيمات الإرهابية»

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل السياج في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/9 تاريخ 2022/1/3، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/1/20 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك بإستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2022/12/13
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 578

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء بطاريات لزوم مجموعات الـBBC في معمل الجية الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/761 تاريخ 2022/2/28، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/1/20 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك بإستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2022/12/13
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 578

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت المحامية فاتن حيدر درويش بوكالتها عن المحامي محمد خضر سليم وكيل علي حيدر عبود مهدي الشالجي بصفته أحد ورثة بهيجة حمودي علي القاموسي (عراقية) سند تمليك بدل عن ضائع باسم المورثة بهيجة الحاج حمودي القاموسي (عراقية) بالعقار 639 منطقة راس بيروت.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب محمد محمود وحيدي سند تمليك بدل عن ضائع بالقسم 5 من العقار 1288 منطقة المصيطبة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليها زينب محمود باجوق من عربصاليم ومجهولة محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 408 أ.م.م. وما يليها، تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/183 والمتكونة بين موسى سعادة وبينك انذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية برقم اساس 2022/184/425 سجل 2022/4 تاريخ 2022/3/3 والمتضمن ثبوت الطلاق الشرعي بين المدعي موسى أحمد سعادة وزينب محمود باجوق طلاقاً رجعياً اعتباراً من تاريخ 2022/2/15.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الإنذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك أصولاً بإنقضاء عشرين يوماً تلي النشر مضافاً إليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب انطوان جرجس بو ديوان لموكله MARC KARL DE PICCIOTTO (سويسري) سندات تمليك بدل عن ضائع بالأقسام 138 A و32 A و8 B من العقار 5233 منطقة الأشرفية وبالقسم 145 A من العقار 5232 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهما علي جميل حجازي وحسين نعمه حجيج من حبوش ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 408 أ.م.م. وما يليها، تنبئكما هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/337 والمتكونة بين ناجي خليل حلال بوكالة المحامي حسين قرقماز وبينكما إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن المحكمة الإبتدائية المدنية في النبطية الناظرة بالقضايا العقارية تحت رقم قرار 2022/13 تاريخ 2022/5/10 والقاضي بإعتبار العقار رقم 1523 من منطقة حبوش العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء وبإزالة الشيوع فيه عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى مبلغ خمسة مليارات وثلاثمئة وثمانية وأربعين مليون ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن على الشركاء بنسبة ملكية كل منهم بحسب قيود الصحيفة العينية العائدة للعقار موضوع استدعاء إزالة الشيوع وبتضمين الشركاء الرسوم والنفقات كل بنسبة حصته في الملك.
وعليه تدعوكما هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الإنذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقكما أصولاً بإنقضاء عشرين يوماً تلي النشر مضافاً إليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
مرفت زبيب

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب والوزير السابق
جاك (أغوب) جو خادريان
المنتقل إلى رحمته تعالى الخميس 15 كانون الأول 2022.

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

شركة مفروشات في المكلّس بحاجة إلى عمال في المجالات التالية: معلّم طراحة، معلّم تركيب برادي، معلّم نجارة عربي وموبيليا، معلّم حفّ الدهان، للتواصل على الرقم: ٠٣٢١٣٥٧٥

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

نتائج اللوتو اللبناني

5	16	30	33	35	39	22

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2066 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 5 - 16 - 30 - 33 - 35 - 39
الرقم الإضافي: 22
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 206,078,760 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 10 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 20,607,876 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة أرقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 206,078,760 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 956 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 215,564 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 476,320,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 14,885 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,934,005,030 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2066 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 37758
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 د.ك.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان
قيمة الجائزة الإفرادية: 37,500,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 7758.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 758.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم 58.
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1288
وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 827
● يومية أربعة: 6881
● يومية خمسة: 65831

استراحة

كلمات متقاطعة 4199

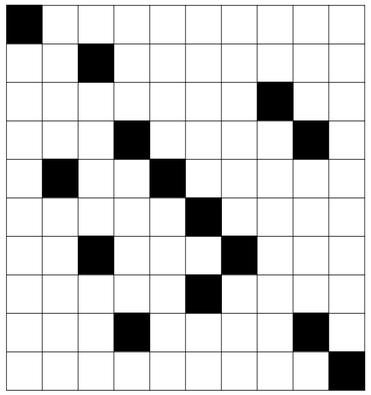

أفقيا
1- لقب لأم كلثوم – 2- أحد فراعنة مصر – حرف جزم – 3- من الحبوب – رقصة برازيلية – 4- عَلّه بأسباب موجبة – غلب وذلّ – 5- مدينة أميركية في ولاية فلوريدا – مقياس للمساحة – 6- لغة الباكستان اليوم – مواضع – 7- من الأمراض – من الطيور – صوت الطفل اذا بكى – 8- من الألوان – إحدى ولايات الهند – 9- يمر – نسيان – 10- الأسم الجديد لمدينة ستالينغراد الروسية بعد الحرب العالمية الثانية

عمودياً
1- فيلسوف اجتماعي ألماني راحل – 2- طعن بالإبرة – يكسب – 3- بيت – رئيس الحكومة بعد سقوط موسوليني في إيطاليا – 4- عاصمة صقلية – يمرض – 5- لعبة فيديو تلفزيونية قديمة – هاج الدم – 6- عاصمة أفريقية – دواء مسكن للألم – 7- شوارب بالعامية – ادرَب – 8- أنطق بكلمات الكتاب – معبر فوق الوادي – 9- أعطاه وساماً – من الحيوانات – 10- أديب لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- طه حسين – زاغ – 2- امستردام – 3- يسمات – ما – 4- تلال – رتل – 5- رب – بياغته – 6- رون – يم – مص – 7- خوف – شك – 8- رنّان – أبومي – 9- يا – ال – يفرح – 10- رينيه معوض

عمودياً
1- طابور – خرير – 2- همس – برونواي – 3- حسمت – وفا – 4- ستالين – ناي – 5- يرتاب – له – 6- ند – لايكا – 7- اي – غم – بيع – 8- زم – رت – خوفو – 9- متهم – مرض – 10- غزال – صريح

sudoku 4199

			2	4				9
9			2			4		5
5		8			7		3	
		1	7	8				3
4				5		1		
					6	9	1	
		6		7			5	4
3			9			1		8
7					5	3		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4198

7	5	2	8	1	6	9	4	3
6	3	8	5	4	9	1	7	2
9	4	1	2	7	3	6	5	8
8	1	3	4	9	5	7	2	6
2	9	6	1	8	7	5	3	4
5	7	4	6	3	2	8	1	9
4	8	5	9	2	1	3	6	7
1	2	7	3	6	8	4	9	5
3	6	9	7	5	4	2	8	1

مشاهير 4199

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيناتور أميركي (1916- 2005). يعترف الكثيرون بدوره الرئيسي في إنهاء حرب فييتنام
■ 6+7+5+2+4 = شاحنة بالأجنبية ■ 8+3+1+9 = من يعمل بأجر ■ 9+10+11 = غني

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ابن الانباري

الكلفة تصل إلى 5 آلاف دولار
النهائي للأغنياء فقط

اقترب المونديال من نهايته. وصلت كأس العالم لكرة القدم في قطر إلى امتارها الأخيرة. بقيت مباراتان يومي السبت والأحد. الأولى بين المغرب وكرواتيا على المركز الثالث. والثانية بين الأرجنتين وفرنسا على اللقب. المباراة الثانية تشهد حالة جنون على صعيد اسعار بطاقات الدخول من جهة. وارتفاع كبير باسعار بطاقات السفر من بيروت إلى الدوحة. فكيف هي الصورة قبل 72 ساعة على المباراة

عبد القادر سعد

هي المرّة الأولى التي يُقام فيها المونديال في بلد عربي... وقد تكون الأخيرة. ليست الأخيرة فقط في بلد عربي بل حتى في بلد واحد. فمع ارتفاع عدد المنتخبات التي ستشارك في كأس العالم إلى 48 منتخباً بدءاً من عام 2026 في المكسيك وأميركا وكندا، سيكون من الصعب على بلد واحد استضافة مونديال بهذا الحجم دون أن يكون ذلك مستحيلاً. صحيح أن بعض الدول الكبيرة

كثيرٌ من اللبنانيين يحلمون بحضور نهائي كأس العالم في قطر (الدوحة-طلال سلمان)

ارتفعت أسعار بطاقات السفر إلى الدوحة بنسبة 65%

قادرة على استضافة 48 منتخباً لوحدها، لكن بعض المؤشرات من تصاريح مسؤولين في الفيفا تشير إلى صعوبة هذا الموضوع مستقبلاً. على الصعيد العربي وإقامة مونديال على مسافة قريبة من لبنان قد يكون الأمر بعيداً جداً. إذاً هي الفرصة الأخيرة لكثير من اللبنانيين أن يكونوا حاضرين في كأس العالم وتحديداً في النهائي الذي سيُقام يوم الأحد المقبل عند الساعة 17:00. منذ انتهاء الدور ربع النهائي تزايد الحديث في الشارع اللبناني عن رغبة كثيرين من اللبنانيين السفر إلى قطر لمتابعة الدور نصف النهائي والمباراة النهائية. لا شك أن تأهّل المغرب لعب دوراً، وكذلك الأمر للأرجنتين ونجمها ليونيل ميسي وفرنسا ونجمها كيليان مبابي.

أقيم الدور نصف النهائي وتأهّل الأرجنتين وفرنسا. ارتفع منسوب «الحمّى» عند اللبنانيين للسفر إلى قطر لحضور القمة.

حين يفكر أي لبناني في التوجه إلى الدوحة لحضور المباراة النهائية سيكون عليه على أقل تقدير التفكير في ثلاثة أمور أساسية: بطاقة السفر، بطاقة الدخول والمنامة. كل أمر معضلة بحد ذاته وإن كان بنسب متفاوتة. على صعيد بطاقات السفر تنحصر المشكلة في أمرين: عدم وجود أماكن للعودة بعكس أماكن الذهاب، وسبب ذلك أن جميع من هم في قطر لأسباب تتعلّق بالمونديال وموجودون هناك منذ بدايته يكونون قد حجزوا موعد عودتهم مسبقاً. هذا ما يصعب من مهمة إيجاد أماكن في الطائرات العائدة إلى بيروت في 19 و20 و21 كانون الأول الجاري. الأمر الثاني ارتفاع سعر بطاقة السفر إلى قطر بنسبة 65 في المئة، حيث إن ثمن بطاقة السفر إلى الدوحة في الأيام العادية هو حوالى 450 دولاراً. أما اليوم فإن أقل سعر لبطاقة السفر ذهاباً وإياباً حوالى الـ 700 دولار. ويشير صاحب شركة جعيتاني للسياحة والسفر بدوي جعيتاني لـ«الأخبار» بأن المشكلة هي في بطاقة العودة وأن ارتفاع سعر البطاقة سببه صعوبة إيجاد أماكن للعودة في الأيام الثلاثة التي تلي يوم النهائي. «على صعيد الذهاب ليس هناك مشكلة، فالأماكن متوفرة بعكس العودة. لكن رغم ذلك فالأمور ليست مقفلة بالكامل. فأنا اليوم حجزت بطاقة سفر لراكب على خطوط طيران الشرق الأوسط وتم وضعه على لائحة الانتظار في ما يتعلّق بالعودة. وتمت الموافقة من قبل الميدل إيست في اليوم عينه واشترى البطاقة بـ685 دولاراً» يضيف جعيتاني لـ«الأخبار».

إذاً النقطة الأولى في مشروع السفر لمتابعة المباراة النهائية أصبحت واضحة وبالإمكان تخطي عقباتها إذا كان الشخص يملك المال ومستعد لدفع مبلغ يقرب من الـ700 دولار.

سوق سوداء

المشكلة الثانية والتي هي «أم المشكلات» تتعلق ببطاقة الدخول إلى الملعب. هنا ستكون الحال أشبه بـ«Mission Impossible» أو مهمة على درجة عالية من الصعوبة. جميع بطاقات النهائي وفي مختلف الدرجات مباعة منذ فترة طويلة، وهنا سيكون أمام أي راغب بالحصول على بطاقة دخول طريقان. الأول عن طريق «المعارف» أو الأصدقاء من يملكون بطاقة ولا يريدونها وهذا احتمال ضئيل.

الطريق الثاني السوق السوداء التي هي في أعلى درجات نشاطها هذه الفترة رغم كل مساعي الفيفا للحد من هذه الآفة. وتشير المعلومات إلى أن سعر بطاقة المباراة يبدأ من 3500-4000 دولار و«طلوع» في الفئتين الثالثة والرابعة، إلا في حال توفرت «لقطات» (السعر اللقطة لا يقل عن 2700 دولار). ومن الممكن الحصول على بطاقة فئة أولى بهذا السعر لكن في حال كان هناك شخص يرغب في بيع بطاقته، وليس من قبل أشخاص يتاجرون بالبطاقات. هذه الأسعار هي بهذا المعدل بعد عدم تأهّل المغرب إلى النهائي. لكن لو كان «أسود الأطلس» قد تأهّلوا فإن الأسعار كانت ستتضاعف في ظل وجود عدد كبير من المغاربة في قطر من وافدين ومقيمين.

المشكلة الثالثة وهي الإقامة تبقى الأسهل أمام «مصيبة» الحصول على بطاقة الدخول، حيث أن العديد من أماكن الإقامة أصبحت شاغرة بعد سفر قسم كبير من جماهير المنتخبات، لكن هذا لا يعني أن «المنامة ستكون بتراب المصاري». فإن أقل سرير في الدوحة تبلغ أجرته 100 لليلة. لكن في ظل الأرقام المطروحة على صعيد بطاقات السفر والدخول يصبح الأمر قريب من المثل الشائع «اللي شرب البحر ما بيغص بالساقية». وطبعاً لا يمكن إغفال تكاليف الأكل والشرب خلال فترة التواجد في الدوحة، لكنها تبقى معقولة نسبة إلى التكاليف الأخرى.

هو حق مشروع لكل لبناني محب لكرة القدم أن يحلم ويسعى إلى حضور المباراة النهائية لكأس العالم. لكن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وكما كانت الحال في بداية المونديال على صعيد متابعة المباريات على التلفزيون تحت مقولة «لمن استطاع إليه سبيلا»، فإن السفر إلى الدوحة مشاهدة المباراة النهائية في ملعب لوسيل أيضاً أمر «لمن استطاع....».

متابعة المباراة من دخول الملعب له نكهة خاصة مختلفة (الدوحة-طلال سلمان)

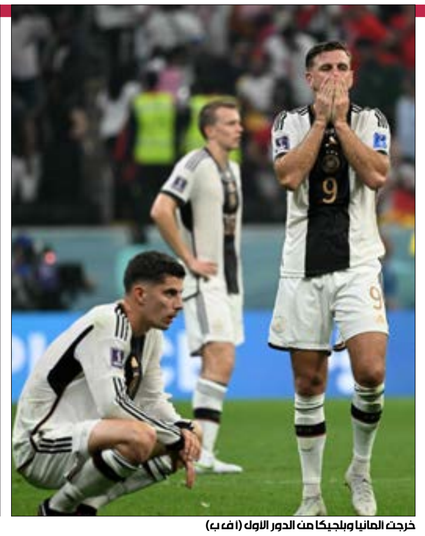
خرجت ألمانيا وبلجيكا من الدور الأول (أ ف ب)

خيبة المنتخبات الكبيرة
كرة القدم تطلب التجديد

منتخبات أوروبية كثيرة تعرضت لنكسات خلال مونديال قطر الحالي، وخرجت من الأدوار الأولى للبطولة. أبرز هؤلاء كان المنتخب الألماني «التانك». نتائج متخبطة أسقطت من أسهم «المانشافت» في بورصة الكبار. الألمان يصارعون الزمن للرجوع إلى الواجهة من جديد. على أن تشكّل إعادة الهيكلة عنواناً عريضاً خلال الفترة المقبلة

حسين فحص

مونديال جديد تبدّدت فيه أحلام المنتخب الألماني باكراً. فبعد الخروج المدوّي من دور المجموعات في مونديال روسيا 2018، تكرّر الأمر على الأراضي القطرية ما زاد من الضبابيّة السائدة حول مستقبل المنتخب.

خسارة قاسية أمام اليابان في المباراة الافتتاحية بهدفين لواحد، تبعها تعادل صعب ضد إسبانيا. فاز رفاق توماس مولر بعدها بالمباراة الثالثة على كوستاريكا، غير أن ذلك لم يكن كافياً للتأهل إلى الدور الثاني. الماتيا أنهت مجموعتها ثالثةً، وودعت البطولة من الدور الأول.

العديد من الأسباب ساهمت باستمرار تراجع أداء ونتائج المانشافت. ظهرت بوادر الفشل عبر الأمور غير الرياضية قبيل انطلاق البطولة، بدءاً بتركيز الإعلام الألماني على شن هجوم ضد المستضيفة قطر، ومن خلفها لاعبي المنتخب عبر حركة اليد على الأفواه في الصورة التذكارية من المباراة الافتتاحية. هنا، تمثلت الخسارة الأولى عبر التركيز على أمور غير مرتبطة بكرة القدم، تلاها خسارات كبيرة على أرض الملعب.

عند تعيين هانسي فليك على رأس العارضة الفنية للمانشافت، تأملت الجماهير الألمانية عودة «ماردها» إلى منصة الألقاب، أو أقله المنافسة مع منتخبات النخبة. انصبّ التعويل على سجل فليك اللافت عندما كان مساعداً في مونديال 2014 للمدرب الأول يواكيم لوف، ثم إنجازه بتحقيق السداسية مع بايرن ميونيخ. ترك فليك منصبه رفقة البافاريين وتوجه إلى خدمة بلاده من بوابة المنتخب، إلا أنه فشل في ترك أي بصمة واضحة عن سلفه لوف.

ضياع كامل من حيث العناصر المختارة وأسلوب لعب غير واضح، حالا دون استمرار الألمان في البطولة.

هنا، سال حبر الصحافة. تم انتقاد فليك وصولاً إلى رأس الهرم في الاتحاد الألماني، وسط مطالبات بإعادة الهيكلة الشاملة.

في هذا الإطار، خرج رئيس الاتحاد الألماني لكرة القدم بيرند نويندورف، بتصريحات إلى الصحافيين قبل عودة المنتخب إلى دياره.

أشار نيويندورف إلى ما حدث بخيبة الأمل الكبيرة، وأكد وجود إجراءات منظمة للتعامل مع الوضع، من خلال عقد اجتماع مع مدرب المنتخب الوطني هانسي فليك ومدير الفريق أوليفر بيرهوف والرئيس التنفيذي للدوري الألماني هانز يواكيم فاتسكه.

وبعد الإقصاء بأيام قليلة، أعلن الاتحاد الألماني لكرة القدم إنهاء عقد أوليفر بيرهوف، إلا أن الثقة تجددت بفليك.

المانشافت يعاني الأمرّين، هذا أمر واضح. الأكثر وضوحاً، ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة للعودة في أقرب وقت ممكن، والحؤول دون فضيحة أخرى في بطولة «يورو 2024» التي ستُقام على الأراضي الألمانية.

> تسعى ألمانيا إلى تدارك الأمور قبل استضافة يورو 2024 على أراضيها

السير على خطى إيطاليا؟

تراجُع نتائج المنتخب الألماني في كأس العالم، أعاد إلى الأذهان ما حدث مع منتخب إيطاليا.

تُوِّج الآتزوري بطلاً للمونديال في عام 2006 تحت قيادة مارتشيلو ليبي، بعد التغلّب على فرنسا بركلات الترجيح في نهائي برلين.

فشل المنتخب الإيطالي بعدها في تجاوز مرحلة المجموعات نسخ 2010 و 2014، وساءت الأمور أكثر بعد الإخفاق في التأهل إلى كأس العالم روسيا 2018، ثم مونديال قطر 2022 تحت قيادة المدرب روبرتو مانشيني.

كان المنتخب الإيطالي مطالباً حينها بإعادة الهيكلة الشاملة، وهو ما أشار إليه نجم إيطاليا روبرتو باجيو عندما كان رئيساً للقطاع الفني في الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، من خلال تقديمه عام 2011 تقريراً من 900 صفحة. طرح باجيو حلولاً لمختلف المشكلات، لكن الاتحاد الإيطالي لكرة القدم تجاهل المقترحات، ومنذ ذلك الوقت، بدأ مسلسل السقوط الحر للآتزوري.

لم تتأهل ألمانيا لدور الستة عشر في النسختين الأخيرتين من كأس العالم بعد رفعها اللقب عام 2014، فهل تسير على طريق إيطاليا أم تنجح في تدارك الأمور؟

معاناة بلجيكية ـ برتغالية ـ إسبانية

لم تكن ألمانيا الوحيدة التي خرجت من الباب الضيق للمونديال. بلجيكا المدجّجة بالنجوم، وثالثة كأس العالم السابقة لم تستطع هي الأخرى التأهّل من دور المجموعات في قطر بعد فوز خجول على كندا (1 . 0) ثم خسارة من المغرب وتعادل مع كرواتيا. فشل المدرب روبيرتو مارتينيز بخلق التوازن والانسجام بين اللاعبين، كما أنه عجز عن حل المشكلات الشخصية بين بعضهم، أو على الأقل إبعادها عن المستطيل الأخضر، فاستمر الفشل، وبالتالي بات واضحاً أن المنتخب بحاجة إلى إعادة هيكلة.

إسبانيا هي الأخرى تلقت ضربة موجعة في قطر، بعد خروجها من دور الـ16 أمام المغرب. لا تمتلك «لا روخا» مشكلة في الأسماء، إنما بالمدرب واختياراته، لذلك فإن رحيل لويس انريكي عن رئاسة العارضة الفنية للثيران الإسبانية يمكن أن يعيد ترتيب الأوراق قبل اليورو المقبل.

وعلى ضفة البرتغال يبدو أن حقبة ما بعد كريستيانو رونالدو ستكون أفضل نظراً إلى امتلاك المنتخب أسماء مميزة بينهم برونو فيرناندیش وجواو فيليكس ورافايل لياو. تشكيلة مدججة بالنجوم تحتاج لانسجام أكبر، وإبعاد الرؤوس الحامية عن المنتخب من أجل نسيان خيبة الخروج من ربع النهائي والتركيز على المستقبل.

الصحافة المغربية تشيد بمنتخبها

أثنت الصحف المغربية الصادرة أمس الخميس على أسود الأطلس الذين خرجوا «مرفوعي الرأس»، من نصف نهائي مونديال قطر أمام فرنسا (2-0)، بعد مسار تاريخي أثار شغفاً وإعجاباً عارمين تخطّيا حدود المملكة.

ووصفت صحيفة المنتخب المتخصّصة نتيجة المباراة، التي كانت أول ظهور لفريق أفريقي أو عربي في نصف نهائي المونديال، بأنها «هزيمة بطعم الانتصار»، مؤكدة «دخلتم قلوبنا يا أسود الأطلس».

وتابعت الصحيفة في مقال على موقعها الإلكتروني «لا نلوم أسود الأطلس في شيء، رغم أننا حلمنا جميعاً كمغاربة بوضع رجل في نهائي كأس العالم (...) نرفع قبعة الاحترام لكل العناصر الوطنية وللناخب الوطني وليد الركراكي».

وكتب موقع «الكم2» الإخباري «المغرب يخرج من بطولة كأس العالم مرفوع الرأس بعد إنجاز تاريخي». وهي العبارة نفسها التي تصدرت الصفحة الأولى لصحيفة الصباح «خروج برؤوس مرفوعة»، مع صورة لجماهير أسود الأطلس وهي تحيي اللاعبين بعد نهاية المباراة.

وقالت الصحيفة اليومية إن المنتخب «كتب تاريخ مشاركته في كأس العالم بقطر بمداد من الفخر، حتى وهو ينهزم أمام نظيره الفرنسي (...) مبهراً العالم بأسلوب لعبه واستماتة لاعبيه وحضور جماهيره الاستثنائية».

بدوره توقف موقع «لو 360 سبور» عند «التلاحم غير المعقول بين أسود الأطلس وجماهيرهم» بعد نهاية المباراة، مع فيديو يوثق هذه «الصورة الجميلة التي رسمتها الجماهير» في ملعب البيت بمدينة الخور.

لكن الموقع أشار أيضاً إلى أن «المنتخب الوطني كان بإمكانه أن يأمل تحقيق نتيجة أفضل، لو أن الإصابات البدنية لم تنل من دفاعه».

وبعد تنفّس المغاربة الصعداء، باعتماد المدافعين العائدين من إصابة نايف أكرد ونصير مزراوي، سحب المدرب وليد الركراكي بعد عملية الإحماء، الأول الغائب عن مباراة البرتغال في ربع النهائي بسبب الإصابة ودفع بأشرف داري بدلاً منه. كما غادر قطب الدفاع العميد رومان سايس المباراة بعد المباراة في الدقيقة 21، بعد ألم في الفخذ.

رغم هذه الظروف وتلقيه هدفاً مبكراً من تيو هرنانديز، صمد المغرب وشكّل خطراً على مرمى الحارس هوغو لوريس بتسديدات وركلات حرّة لزياش وأكروباتيات في القائم، حتى حُسم الأمر بالهدف الثاني للبديل راندال كولو موانی.

لكن مسيرة المنتخب، الذي أقصى قوى كروية كبيرة (البرتغال إسبانيا وبلجيكا)، كانت في مجملها «مثل حلم لا يتكرر»، كما كتبت صحيفة الأحداث المغربية.

بدورها أثنت صحيفة «ليكونوميست» على صانعي هذه «الملحمة المغربية» في مونديال قطر، مشيرة إلى أن «متوسط أعمار اللاعبين 26 عاماً، ما يشكل قاعدة صلبة يمكن البناء عليها للمستقبل».

كما وحدت الاحتفالات المغربية بمختلف الأعمار والفئات إثر الانتصارات في المباريات الماضية، وخد الثناء على أسود الأطلس رواد مواقع التواصل الاجتماعي التي نادراً ما تشهد الإجماع في المغرب. بينما تساءلت الكثير من التدوينات عن أداء الحكم وما إذا كان حرم المغرب من ضربتَي جزاء في مباراة الأمس، لم يحظ الموضوع باهتمام واسع في الصحف.

سيلاقي المغرب غداً السبت (الساعة 17,00 بتوقيت بيروت) للمرة الثانية في البطولة منتخب كرواتيا في مباراة الترتيب، بعدما سبق أن واجهه في أولى مبارياته بدور المجموعات في مباراة انتهت بالتعادل السلبي.

فرقة «رند» ستصطحبنا إلى صغبين (البقاع الغربي)

موسيقى

«الجار للجار»: الموسيقى تحيي راس بيروت

تزامناً مع نهاية العام وأجواء الميلاد، عادت امسيات «الجار للجار» إلى «مسرح المدينة». البداية كانت مع السوبرانو غادة غانم والشاعر طلال حيدر في امسية حملت عنوان «ريحة شتي» جمعت بين إلقاء اشعار صاحب «وحدن بيبقوا» وغناء غانم وردرشة استدعت محطّات من مسيرته الشخصية والإبداعية. خلطة غريبة بعض الشيء، خصوصاً مع إلقاء وغناء قصائد مترجمة بلغات عدة بينها الفرنسية والإيطالية والإنكليزية افرغت قصائد «يا رايح»، في حين ان الجمهور جاء خصيصاً ليسمعها بلغتها الاصلية من صاحب «يا رايح». الموعد التالي سيكون الاثنين مع اميمة الخليل في لقاء يحمل عنوان «شو بحب غنّيلك»

ساندرا الخوري

للمرة الثانية على التوالي، تتولى مبادرة «حسن الجوار» تنظيم هذه الأمسيات الموسيقية التي من شأنها إعادة الحياة إلى العاصمة وتحديداً راس بيروت. من هنا جاء شعار «الجار للجار» لأن الفكرة هي تفاعل الجامعة الأميركية في بيروت مع محيطها والسعي إلى تحسينه. في نظر المنظّمين، منطقة راس بيروت تموت نفسياً وثقافياً. تقول لنا مديرة مبادرة «حسن الجوار» المهندسة المعمارية منى الحلاق: «هي مختبر لإطلاق مبادرتنا العمرانية الثقافية. وقد أضفنا إطاراً ثقافياً جديداً إلى المبادرة العام الماضي، «مسرح المدينة» عليه أن يبقى ويتلقّى الدعم. منطقة راس بيروت تعاني ندرةً في الأنشطة الثقافية منذ خمس سنوات. في العام الماضي، بدا لي أنّ الحمرا حزينة وأن نشاطاً مماثلاً من شأنه أن يُعيد تفعيل الأمور. تحدّثت مع نضال الأشقر وكان البرنامج أوسع من هذا العام، لكننا تمكّنا من إعداده بسهولة في غضون أسبوع لأنّ الناس متعطّشون لهذا النوع من الأنشطة. الفنانون كانوا متجاوبين معنا مع أننا لم نكن نعرف من أين نأتي بالتمويل. كانت النتيجة رائعة. فكرتي في الأساس هي أن يكون الحدث دامجاً لكل راس بيروت لأن هناك الكثير من العنصرية في المنطقة بسبب التغيّر الديموغرافي. بحثت عن موسيقيين فلسطينيين وسوريين وفئات مهمشة مثل العاملات الأجنبيات. هناك خلطة عجيبة في راس بيروت، فقررنا جمع الكل رغم اختلافاتهم في هذه الأنشطة. وبات ذلك تقليداً سنوياً، يبدأ بمسيرة الميلاد ويضم أمسيات موسيقى وغناء لـ «تنزوخون» راس بيروت». انطلق البرنامج الأسبوع الماضي بأمسية جمعت بين الشعر والغناء، مع الشاعر طلال حيدر والسوبرانو غادة غانم، سبقتها مسيرة وثلاثة عروض شارع جمعت بين مختلف الجنسيات وضمّت أيضاً عاملات أجنبيات من الفيليبين والنيبال ومدغشقر.

على الرغم من الحماسة والتفاعل مع نشاط مماثل، فالحصول على تمويل من أجل إقامته أمر صعب جداً. فقد اعتمدت الحلاق على مساهمة متواضعة من المؤسسات الصغيرة، إلا أنّ الموسيقيين أبدوا استعدادهم للمشاركة بغض النظر عن المبالغ التي قد يتقاضونها «لأنهم يستمتعون بذلك».

إلى جانب الأسماء المعروفة التي تشارك في الأمسيات، يشدّد القائمون على الحدث على استضافة المواهب الشابة ودعمها. في هذا الصدد، تشرح الحلاق: «العام الماضي، كانت المرة الأولى التي تقف فيها فرقة «جيلان» على المسرح. هم أشخاص انطلقوا من أماكن صغيرة وهم رائعون. «جيلان» باتت تقيم حفلات في البلدان العربية». تقدّم الفرقة حفلة تحت عنوان «لين تغيب؟» (20 كانون الأول) تجمع الفنان خالد العبد الله بابنه آدم، وأسامة الخطيب بابنه إبراهيم في أمسية يتخللها الجاز والصوفي والروك والطرب ضمن خلطة جديدة وفي جو عائلي يرغب المنظمون أن يعكسوه على المنطقة كلها.

> **الأنماط المطروحة في الحفلات متنوعة، تناسب أذواقاً مختلفة من جاز وطرب وروك**

كما تعود فرقة الموسيقى العربية لبرنامج «زكي ناصيف للموسيقى» في «الجامعة الأميركية هذه السنة أيضاً في أمسية مع أميمة الخليل» تحت عنوان «شو بحب غنّيلك»، في 19 الجاري. يستمدّ النشاط اسمه من أغنية الخليل التي كتبها جرمانوس جرمانوس وألّف موسيقاها هاني سليديني علماً أنّ منال بو ملهب تولّت تدريب الكورال. وقد أبدت الخليل حماستها واستعدادها الكامل للمشاركة في الحدث عندما طُلب منها ذلك.

إلى جانب «فرقة زكي ناصيف»، يعطي الحدث مساحة لـ «كورال الفيحاء» التي تقدّم أيضاً حفلة بعنوان «ليلة عيد» في الأمسية الختامية (23 كانون الأول). تقول الحلاق: «أعطيناهم مكاناً للتمرن ليكون هناك لهم فرع في بيروت. وهذا الفرع يشارك في الأمسية. نستضيف أيضاً فرقة صغيرة اسمها «رند» (حفلة بعنوان «حكي ما انقال») مساء 23 كانون الأول) مؤلفة من ثلاثة أخوة، بات لها أغنيات خاصة. فرقة «جيلان» أيضاً تضمّ فردين من العائلة نفسها». لا تخفي الحلاق من جهة أخرى حماستها إزاء المكان ورمزيته: «راس بيروت لا تعطي مكانها لأحد، وتحديداً «مسرح المدينة» لأن الجمهور الذي يأتي إليه مميز. افتتحنا في يوم كانت هناك فيه مباراة ضمن كأس العالم ولكن ذلك لم يكن عائقاً أمام 200 شخص أتوا لحضور الأمسية. في الوقت نفسه، اضطررنا إلى وقف الأمسية الأولى (مع طلال حيدر وغادة غانم) بسبب حادث تعرّضت له إحدى السيدات في الحضور. إلا أن الناس بقوا في أماكنهم ولم يغادروا في انتظار عودة الحفلة وهذا ما يظهر حماستهم وتفاعلهم».

أما الأنماط المطروحة في الحفلات فهي متنوعة، تناسب أذواقاً مختلفة من جاز وطرب وروك. تقول الحلاق: «نريد أن يسمع الناس كل شيء. الخلطات جميلة. مع «جيلان»، هناك روك وجاز وطرب. أما من يحب الهدوء، فسيأتي ليستمع إلى أميمة الخليل. فرقة «رنـد» تصطحبنا معها إلى صغبين (البقاع الغربي). أما «كورال الفيحاء»، فعظيمة وقد باتت الكورال الوطني اللبناني وأتوقع لها المزيد من النجاح. تملك إمكانات هائلة والمايسترو بريكيف تسلاكيان تُرفع له القبعة. هو أشبه بساحر». ولا ننس محبي الجاز الذين هم على موعد مع دونا خليفة وختشاتور سافرْيان في سهرة «الثنائي لوتس» (21 كانون الأول).

«الجار للجار»: حتى 23 كانون الأول (ديسمبر) ـ «مسرح المدينة» (الحمرا) ـ للاستعلام: 01/753010

فنون بصرية

بطرس المعرّي: تحيّة لمدن الشرق الحزين

تكتبها **ريما النخل**

«سمٌّ في الهواء» عنوان رواية الراحل جنّور الدويهي، تبنّاه الفنان السوري المقيم في برلين بطرس المعرّي (1968) كتحيّة للروائي اللبناني في معرضه المقام حالياً في غاليري «كاف للفن المعاصر» (مقابل كنيسة مار نقولا ـ الأشرفية). من خلال الدويهي، يوجّه المعرّي تحية لبيروت أيضاً «المدينة التي آست كغيرها من المدن في هذا الشرق الحزين» على حدّ تعبيره، بالخطوط والزخارف والنصوص، قريباً من أجواء البيئة الشامية، وبعيداً عن التعقيد. أضف إلى ذلك نبرة السخرية المريرة والأشكال البسيطة والمتمثّلة في مراكب ورقية بيضاء هشّة يكثر حضورها في الأعمال المعلّقة على الجدران أو المرسومة مباشرةً عليها.

الكلمة واللوحة في عناق لدى المعرّي، وهو شديد التأثر بأعمال الفنانَين الشعبيين وأساليبهم، بخاصة التشكيلي السوري برهان الدين كركوتلي (1932 ـ 2003). لكنّ المعرّي يعمّق الأبعاد والرموز والمعاني بحيث لا تقتصر أعماله على مفردات البيئة الشامية (كالطربوش والمقهى)، فتتبدّى لنا شخوصه فاقدةً الاتجاه والبوصلة، يتملّكها شعور بالغربة. بذلك لا تبقى لوحته مجرّد تجسيد للحنين والكليشيهات بقدر ما تتحوّل إلى فضاء للتعبير ومتنفّس من أحوال الضيق والغربة والضياع.

في هذا المعرض أيضاً أعمال مشغولة بسرعة تدور حول أفكار بسيطة، وهي منجزة بأسلوب الكولاج. تحضر كذلك المواضيع الدينية، سواء في اللوحات المسيحية أو الإسلامية، فالدين جزء أساسيّ من ثقافة المجتمع الشامي. والمعرّي متأثّر طبيعيّاً بفن الأيقونة، لذا يضع هالة فوق الشخوص المحبوبة بالنسبة إليه، تمييزاً لا تقديساً، كاشفاً أنّه يميل إلى «تقديس» بعض المهمّشين. أمّا في موضوع الحرب، فلا يخفي تأثّره بتحفة بيكاسو «غيرنيكا»، فالمأساة الإنسانية لا تُختصر ببلد أو بشعب بل بالإنسانية جمعاء. لذا كانت «الثلاثية السورية» وثلاثية «العشاء السري» حيث امرأة مستلقية وخلفها مراكب ورقية صغيرة ترمز إلى مراكب الهرب في البحر والموت. المرأة هي رمز البلاد (الوطن)، تخسر أبناءها الذين يهاجرون.

> **الأسلوب متأرجح بين التجريد والرسم الغرافيكي بالأبيض والأسود**

موضحاً أنّ «العنوان يحمل معنيَين: أوّلهما سياسيّ ماثل في الرواية، وثانيهما متعلّق بالوباء الذي انتشر وحبسنا جميعاً». يشتمل المعرض على «ثلاثيّات» تيماتيّة، واحدة عن العنف في مجتمعنا اللبناني، وثانية بعنوان «المعمعة» أو «الثلاثية السورية» عن بلده، وثالثة عن «العشاء السرّي» للمسيح وتلامذته من بين أربعين عملاً فنياً في مواضيع مختلفة أُنجزت على قماش وعلى ورق.

شخوص لوحات المعرّي تخفي أسراراً وحكايات هي من وحي ذكرياته في بلده، والأسلوب متأرجح بين التجريد والرسم الغرافيكي بالأبيض والأسود، والمنحى تبسيطيّ في متناول عين المتلقّي، سواء كان نخبويّاً أو عادياً، والنصّ الروائيّ والشعري دوماً مصدر إلهام له، مُغْنياً لوحته بالمعاني والدلالات.

ثالثة «سمٌّ في الهواء» (أكريليك على قماش ـ 160×245 سنتم ـ 2022)

بيد أنّ خللاً تيماتيّاً يعتري معرض المعرّي الذي كان ينبغي أن يكون مقتصراً على مأساة الوطن والبشر، فلا يتعدّاها ـ لضرورة «وحدة الموضوع» ـ إلى لوحات ذات مواضيع متفرّقة، بعضها تراثيّ شعبيّ (كالمقهى والحكواتي) إذ تراودنا فكرة: ما علاقة هذا بذاك في تجوالنا بين أعماله مشتّتة المواضيع ضمن معرض واحد يفترض أن يكون «تيماتيّاً». حتى إنّ المستوى التشكيليّ متفاوت بين مجموعة وأخرى. لم تغادر دمشق ذاكرة الفنان (خرّيج كلية الفنون عام 1991)، من المقهى وطاولاته إلى الطربوش والحكايات الشعبية وسيرة عنترة بن شدّاد وجلبة الأسواق الشعبيّة ودوار رقصة الدراويش الصوفيّة... ففي المعرض شيء من كل شيء، والمأساويّ مختلط بالفرح، والقاتم بالمبهج.

اللافت في مسيرة المعرّي الأكاديميّة أنها مليئة بالرحيل والعودة فالرحيل مجدّداً، عقب تخرّجه في كلّية الفنون في دمشق، غادر إلى فرنسا لمتابعة دراسته الفنية، ثم عاد إلى سوريا عام 2008 بعد نيله الدكتوراه للتدريس في الكلية التي درس فيها، ثم هاجر مجدّداً إلى هامبورغ، فبرلين ليستقرّ هناك. ذهاب وإياب يعكسان أزمة تململ وعدم استقرار يظهران في مواضيع أعماله حيرةً وضياعاً.

«سُمٌّ في الهواء» لبطرس المعرّي: حتى 18 كانون الثاني (يناير) ـ غاليري «كاف للفن المعاصر» (مقابل كنيسة مار نقولا ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/334984

إيلي رزق الله يرسم «تحوّلات» بيروت

تحمّل الديناميّات العاطفية لوحات إيلي رزق الله طاقةً وشغفاً تراهما في المواضيع التي يختارها وتعكس حساسيته البصريّة اندفاعاً وخيالاً، ولو لم يراع جانب الدقة أحياناً. يرسم المنظر الطبيعي مرتكزاً على ثقافته ودراسته للون والشكل والتصميم، فهو متمكّن، وفرشاته صارمة تضفي نوعاً من الإثارة على سطح اللوحة، وهو مجازف في تصوّراته، مستكشف باستمرار، يسأل، يتحدّى، ويسعى إلى معنى جديد. يفيد من قدراته الخطّية التي ترفع أعماله إلى مستوى بصريّ مختلف. يشكّل لوحاته من تفاعل الإيجاب والسلب

> **فرشاته صارمة تضفي نوعاً من الإثارة على سطح اللوحة**

واقترانهما، وتنسجم المساحات البيضاء غير المطلية مع المساحات الأخرى ذات الألوان القوية، فتتناغم اللوحة بصريّاً.

معرضه الفردي الأول «تحوّل» المُقام في غاليري Mission Art (مار مخايل ـ بيروت)، يضمّ ستّاً وعشرين لوحة بالزيت والأكريليك والكولاج ذات أحجام مختلفة وذات ثيمة تكاد تكون واحدة تتركّز حول مبان وشوارع في بيروت أغرقها الفنان في ملوانة كثيفة وانطباع ذاتيّ وجدانيّ، وبعضها غُيّبت أجزاء منه مثل هياكل غير منجزة. كأنّ المدينة في رؤياه آيلة إلى زوال، مثيرة للقلق على مصيرها بسبب التدمير البطيء غير المباشر حيناً والمباشر حيناً آخر. يدعونا رزق الله إلى رحلة في بعض شوارع بيروت التراثية ومعالمها المعروفة، فنلمح عمارات تراثية تبثّ فينا هدوءاً وراحة كان ينعم بهما مجتمعنا العمرانيّ ماضياً. في المقابل، نرى أبراجاً حديثة تنبت كالفطر وسط تلك المنازل الأثرية الجميلة ذات الواجهات والقناطر. عمارة حديثة بشعة مقابل عمارة قديمة وافرة الجمال مريحة للعين والروح. لوحات أخرى تبرز آثار الحرب الأهلية في المباني المتصدّعة، وصولاً إلى الخراب المأساوي الذي خلّفه انفجار المرفأ. يرسم بيروت في مختلف حالاتها وأزمنتها ووجوهها، القبيح منها والبشع والمؤلم، لأنها في نظره مدينة باقية وتحبّ الحياة. هي مدينة التناقضات التي تظهر في لوحة رزق الله تارة بتدرّجات اللون الرمادي، وطوراً بتدرّجات اللون البنّي.

تعيد بيروت خلق نفسها في لوحات إيلي رزق الله الذي يقول إنّ مدينته أضحت هشّة، حتى إنّه لم يعد يعرفها. تبدّلت أحوال عمرانها وسكانها. تبدو في لوحاته مدينة غارقة في الكآبة والانشطارات العمودية والأفقيّة، كأننا في لعبة مرايا متعاكسة يتوالد فيها المشهد عينه، كاشفاً عن رثائه غير الموحية بالراحة والطمأنينة إلى مستقبل المدينة، المناقض لماضيها البهيّ.

ريشة إيلي رزق الله واثقة، حرّة، طريّة الملمس. يده مطواعة، نديّة، ما مكّنه من خلق التناغم بين الجميل والبشع، بين الفرح بالقديم والقلق من الحديث الذي يطلّ بقرونه المرتفعة. كأنّنا حيال عنف هادئ ينطوي على غضب وأسى وحزن على المدينة التي تتعرّض لعملية «تقبيح» من رأس مال متوحّش لا يراعي الجمال والتاريخ وإرث العمارة الذي يميّز كل مدينة في العالم. فالجزء المرتفع القبيح من بيروت يمحو الجزء السفليّ منها. العمارة الشاهقة البشعة تسحق البيت الصغير الآسر. إيلي رزق الله من مواليد دير القمر، البلدة التاريخية الجميلة، التي عاش طفولته وشبابه فيها، قبل أن ينتقل إلى بيروت لدراسة الهندسة الداخلية والديكور، وهما مجاله المهنيّ، والرسم شغفه، وله مشاركات عديدة في معارض جماعية داخل لبنان وخارجه.

«تحوّل»: حتى 18 كانون الأول (ديسمبر) ـ Mission Art (مار مخايل . بيروت) ـ للاستعلام: 03/833899

«برج الصر» (أكريليك على كانفاس ــ 110 × 118 سنتم ــ 2020)

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 16 كانون الأول 2022 العدد 4804

على بالي

أسعد أبو خليك

هذا ليس حدثاً عربيّاً يشغل الإعلام العربي. الحكومة الأميركيّة خطفت مواطناً ليبيّاً وأحضرته إلى الولايات المتحدة ووصفت ذلك بـ «استرداد المجرمين»، بينما ليس بينها وبين الولايات المتحدة اتفاقية تبادل المجرمين. تتهمه أميركا بناءً على أدلّة تمتلكها هي وحدها (بناءً على تحقيق من قبل عملاء ليبيّين لها) بالضلوع في تفجير لوكربي. وضابط الاستخبارات الليبي، أبو عجيلة مسعود، موجود في واشنطن ويمثل أمام محكمة فيدراليّة. مستشار الأمن القومي الأميركي يرفض الاتهام من قبل كثيرين في ليبيا بأنّ خطف المواطن الليبي لم يكن قانونياً. لا، وألف لا، يصرّ جيك ساليفان. قال إنّ الخطف «تم بطريقة قانونيّة وبناءً على المعايير المتَّبعة». يقصد ساليفان أنّ الخطف جرى وفق أحدث وأعرق قوانين الخطف والقرصنة والمافيوزيّة. أما عن طريقة الخطف، فترفض الحكومة الأميركيّة الإفصاح، مصرّة على أنّه جرى وفق القانون الدولي، كما أنّ غزو البلدان من قبل أميركا يجري دائماً حسب أعلى وأعرق معايير القانون الدولي. ليست هذه المرّة الأولى التي تخطف فيها أميركا مواطنين وحكّاماً من العالم. فهي خطفت لبنانيّين عبر السنوات وبمساعدة سلطات الأمن في مختلف العهود، أو بمشاركة ميليشيات محليّة مقابل المال. حتى في زمن الحرب الأهليّة، كانت ميليشيات تقدميّة تقدّم خدمات للحكومة الأميركيّة مقابل دعم برنامج الحركة الوطنيّة. وليبيا بلد مدمّر، كما الصومال وأفغانستان والعراق وأيّ بلد تدخله أميركا. نحن في لبنان رأينا فقط لسنتين (من عام 1982 إلى عام 1984) مضاعفات التدخّل العسكري الأميركي في شؤون البلاد. سنتان من الخراب والدمار، وطبعاً وفق المعايير الدوليّة في القصف والتدمير والقتل. بوارج في عرض البحر تقصف منازلَ آهلة بالسكّان لكن حسب معايير حقوق الإنسان. والحكومة الليبيّة التي تتعامل معها أميركا هي حكومة تابعة لها مثل حكومة الصومال أو أي بلد تقتحمه أميركا وتنصّب مجرمين ونصّابين حكاماً. أبو عجيلة مسعود سيموت على الأرض الأميركيّة. القيادة العسكريّة الأميركيّة أفصحت عن خطة لإنشاء مركز طبّي بقيمة 435 مليون دولار في غوانتانامو. أمامنا حروب كثيرة في بلادنا. لكن حروب أخلاقيّة طبعاً.

صورة وخبر

يعود الممثل البريطاني كريستيان بيل بتجربة سينمائية جديدة تندرج ضمن إنتاجات نتفليكس الأصلية. قبل انطلاقه رسمياً على منصّة البثّ التدفّقي الأميركيّة في 23 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، حصل «العين الزرقاء الشاحبة» (128 د ـ إخراج سكوت كوبر) على عرضه العالمي الأوّل في مجمّع DGA السينمائي في لوس أنجليس بحضور نجومه. فإلى جانب بيل الذي رافقته زوجته سيبي بلازيك، رصدت عدسات المصوّرين الممثلين: جيليان أندرسون، هاري ميلينغ، لوسي بوينتون، روبرت دوفال وغيرهم. تتمحور قصة شريط الرعب والجريمة والألغاز المرتقب حول المحقّق الشهير «أوغستوس لاندور» الذي يُكلَّف بالتحقيق في جريمة قتل طالب في ويست بوينت، ويلجأ إلى تجنيد طالب عسكري يُدعى «إدغار آلان بو» لمساعدته في حلّ لغز القضية. (أ ف ب)

المفكرة

«حمّانا» تُرضي كلّ الأذواق

■ قبل وصول الثلوج التي قد تتسبب في عرقلة نسبية لأنشطة «بيت الفنان» في حمّانا، يمكنكم زيارة المكان للاستمتاع ببعض النغم، لثلاثة أيام متتالية. الليلة، أمسية طربية شرقية مع دالين جبّور (عود وغناء) التي تؤدي برنامجاً من كلاسيكيات الريبيرتوار بمرافقة جوزيف سمعان (كمان) وناجي العريضي (إيقاع)، بما يشبه التخت الشرقي بشكله الأكثر اختصاراً.

وغداً السبت، موعد لمحبّي الغناء الأوبرالي الغربي مع منى حلاب (الصورة)، ابنة طرابلس التي درست الغناء والكمان والبيانو، وأدّت أدواراً أساسية في أعمال أوبرالية كاملة («لا بوييم»، «كارمن»، «كوزي فان توتيه»...). ترافق السوبرانو اللبنانية عازفة البيانو أولغا بولون في باقة من مقتطفات أوبرالية شهيرة. تنتهي الثلاثية الموسيقية بعد غدٍ الأحد بأمسية مميزة شكلاً ومضموناً مع الثنائي يمنى (غناء) ومارك-أرنست (بيانو) تحت عنوان مشوِّق هو (الميلاد في القرن الحادي والعشرين/ شاشات على مائدة العشاء)، حيث نسمع حكايات مغنّاة في تركيبة تجمع، لناحية البرنامج، كلاسيكيات ميلادية بالجاز والبلوز والغوسبل.

ثلاث أمسيات غنائية: اليوم الجمعة وغداً السبت وبعد غدٍ الأحد ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «بيت الفنان» (حمانا ـ جبل لبنان). الدعوة عامة. للاستعلام: 76/907348

بيروت... جيل الحرب

■ تعرض منصة «أفلامنا» خلال شهر كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي أشرطة ضمن «حديث لذاكرة بصرية»، وهو البرنامج الموازي للدورة التاسعة من «مهرجان أيام فلسطين السينمائية». برنامج يحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، هي: ماذا تعني «الذاكرة الجمعيّة» بالنّسبة إلينا؟ كيف نحدّد هذا المصطلح في حالتنا الخاصّة في فلسطين؟ ما هي ديناميكيّات النّسيان والتذكّر؟ كيف نحدّد أيقونات ذاكرتنا؟ هل تمثّل هذه الأيقونات اللحظة الرّاهنة وتبني ذاكرة جمعيّة متنوّعة غنيّة أم تختزلها؟

في هذا الإطار، سيكون زوّار موقع «أفلامنا» حتى 28 كانون الأوّل 2022 على موعد مع وثائقي «بيروت، جيل الحرب» (50 د ـ 1988) لراحل جان شمعون ومي مصري. في بيروت الثمانينيات، نشأ الأطفال على ألعاب المتاريس... سرعان ما استبدلوا ألعابهم هذه بالرشاشات الحقيقيّة. يكشف فيلم «بيروت، جيل

الحرب» حياةَ وأحلام ثلاثة أجيال من شّباب يعيشون في قلب الحرب الأهليّة اللبنانيّة.

وثائقي «بيروت، جيل الحرب»: حتى الأربعاء 28 كانون الأوّل 2022 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

دراما لبنانية مرتجلة

■ «مسلسل لبناني»، هو عنوان العرض الارتجالي الذي تقدّمه «هيديك الفرقة» في 21 و22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي على خشبة «استديو لبن» (الصنائع)، واعدةً الراغبين في حضوره بأنّه سيتضمّن «كثيراً من الدراما والهزل والأكشن...». أحداث هذا «المسلسل» الذي

يصفه القائمون عليه بـ «الساحر» ليست مترابطة إلى حدّ بعيد، ولكن غير متوقّعة في الوقت نفسه، من دون الإفصاح عن تفاصيل إضافية.

«مسلسل لبناني»: الأربعاء 21 والخميس 22 كانون الأوّل 2022 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «استديو لبن» (زيكو هاوس ـ الصنائع). للاستعلام: 71/880564

«البلمند» تحتفل بالميلاد

■ تحت عنوان «سحر الميلاد ينير جامعة البلمند»، يحيي الصرح الأكاديمي الشمالي الأعياد بنشاطات فنية وترفيهية بدءاً من مساء اليوم. هكذا، يستضيف «أوديتوريوم الزاخم» في حرم الجامعة في قلحات (الكورة) «كورال الفيحاء» بقيادة باركيف تسلاكيان (الصورة) عند الثامنة من مساء اليوم في برنامج غنائي تنشده الجوقة بعنوان «أمسية ميلادية» ونسمع خلاله كلاسيكيات خاصة بالمناسبة. وغداً السبت، موعد ترفيهي للأطفال (السابعة مساءً) بعنوان «الميلاد في الفضاء» مع كريسّي، يليه ختاماً، عند الساعة السابعة من مساء الثلاثاء المقبل أمسية إنشادية ميلادية بطبيعة الحال مع «جوقة جامعة البلمند للغناء الشرقي» بقيادة جينا متى رزّوق، وعلى البرنامج ترانيم خاصة بالعيد من التراث الشرقي الغني.

«سحر الميلاد ينير جامعة البلمند»، الليلة (س: 20:00) وغداً السبت (س: 19:00) والثلاثاء 20 كانون الأوّل 2022 (س: 19:00). «أوديتوريوم الزاخم» في حرم «جامعة البلمند» (قلحات ـ الكورة/ شمال لبنان). الدعوة عامة. للاستعلام: 06/930250

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com